الكتاب: مجلة تراثنا
المؤلف: مؤسسة آل البيت
الجزء: ٥٤
الوفاة: معاصر
المجموعة: من مصادر العقائد عند الشيعة الإمامية
تحقيق:
الطبعة:
سنة الطبع: ١٤١٩
المطبعة: ستارة - قم
الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة
ردمك: ISSN:١٠١٦-٤٠٣٠
ملاحظات: العدد الثاني - السنة الرابعة عشرة جمادي الآخرة ١٤١٩

دور الشيخ الطوسي (قدس سره)
في علوم الشريعة الإسلامية
(٢)
السيد ثامر هاشم العميدي
دوره في الحديث الشريف وعلومه

الكلام عن دور الشيخ الطوسي (قدس سره) في الحديث الشريف وعلومه يقتضي التذكير بما في تاريخه.

فنقول:

في تاريخ رواية الحديث وتدوينه موقفان متعارضان، خلاصتهما:

الحظر الرسمي على تدوين الحديث وروايته من قبل السلطة الحاكمة بعد غياب الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) مباشرة.

ومقاومة هذا الحظر بكل قوة وصلابة من قبل أهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم وجملة من الصحابة، والعمل بجد وإخلاص على تقويضه.

وقد كتب الكثير عن هذين الموقفين، كما ظهرت دراسات علمية قيمة حول الموضوع أشبعته بحثا وتمحيصا، حتى صار تناوله من جديد مكررا ومملا.

وقبل طي صفحاته، نود الإشارة السريعة إلى خطأ ما قد يتصور من انتهاء سلبية الموقف الحكومي الشاذ بعد عهد عمر بن عبد العزيز الأموي (ت ١٠١ ه)، الذي أوعز – في فترة سلطته – إلى أبي بكر محمد بن عمرو ابن حزم الأنصاري الخزرجي (ت ١٢٠ ه) بكتابة الحديث خوفا من اندراسه، لما رأى تعسف آبائه وقادته وأسلافه، وسعيهم الجاد في محاولة انطماسه، وذلك ببقاء سلبية الموقف الرسمي وتحكم شذوذه واستمرار أهدافه وأغراضه حتى بعد رفعه، وبصورة جلية، وشكل علني واضح وصريح.

وغاية ما حصل هو أن تحول الحظر العام – لأجل نمط معين من الأحاديث، أو لتمرير الأخطاء الفاحشة في الإفتاء على المسلمين دون رقيب وحافظ للسنة، لكي لا يلوح بها في وجه السلطة ويصحح أخطاءها بما عنده من حديث، أو لكليهما معا – إلى حظر خاص استهدف ذلك النمط من الأحاديث بعينه.

وهكذا أصبحت النظرية السياسية في الحكم التي جاءت بها السقيفة، وثقف الحظر عقول الناس بها مؤصلة في الحظر الخاص بتدوين ما يخدم أصولها، ويضفي عليها الشرعية، ويمنحها القدسية، ويرفع من شأن قادتها إلى مستوى الاعتقاد بحجية أقوالهم! مع عدم الاكتراث بما عند أهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم من مدونات حديثية سبقت انفتاحهم على التدوين، إذ لم تشهد قط فترة انقطاع تفصلها عن مصدر ومعين الحديث الثر، كل ذلك لتشتيت مبدأ النص والتعيين، تارة بتطويق أنصاره، وأخرى بإخراج أخبارهم من فلك التدوين.

بينما كان المنطق والعقل السليم يفرضان على مدوني تلك الفترة أن

يزهدوا في ند الحديث ويتركوه، ويسعوا إلى الأمين الحريص على السنة المطهرة فيتبعوه، لكنهم – مع الأسف – قلبوا المعادلة رأسا على عقب! فلم يحفظوا عن أهل بيت نبيهم إلا القليل، بينما حفظوا عن غيرهم الشئ الكثير، وكأنهم أمروا بذلك فاقتدوا.

لقد دونوا لأبي هريرة وحده ٥٣٧٤ حديثا، بينما دونوا من أحاديث أمير المؤمنين (عليه السلام) ٥٣٦ حديثا فقط، ثم ضعفوا منها ٤٨٦ حديثا، واعترفوا بصحة ٥٠ حديثا، وعلى هذا يكون ما سمعه الوصي من النبي صلى الله عليهما في ثلاث وعشرين سنة أقل من عشر ما سمعه أبو هريرة في ثلاث سنين!! وأين (شيخ المضيرة) من علي؟!

ودونوا لصاحبة الجمل الأدب ٢٢١٠ أحاديث، بينما دونوا لبضعة النبي ومهجته (صلى الله عليه وآله وسلم) فاطمة الزهراء سيدة نساء العالمين، ولسبطي الرحمة وإمامي الهدى الحسن والحسين (عليهما السلام) ٣٩ حديثا فقط!! منها ١٨ حديثا للزهراء (عليها السلام) – اعترفوا بصحة تسعها وضعفوا الباقي – و ١٣ حديثا للإمام الحسن (عليه السلام)، و ٨ أحاديث للإمام الحسين (عليه السلام) (١).

وليتهم ساووا في التدوين بينهم وبين عدوهم، ففي المعجم الكبير للطبراني أحصيت لمعاوية بن أبي سفيان ٢٥٣ حديثا مع المكرر (٢)، هذا مع أن معاوية الباغي من مسلمة الفتح، وفاطمة (عليها السلام) كانت – على حد تعبيرهم – راشدة مع أبيها (صلى الله عليه وآله وسلم) عشر سنين!!

---

(١) ما ذكرناه من استقراءات تجده في الكثير من تراجمهم بكتب العامة، وقد جمعها واحد من فضلائهم، وهو الأستاذ مروان خليفات الأردني بعد ركوبه سفينة النجاة. أنظر: كتابه وركبت السفينة الفصل الثاني من الباب الثاني بعنوان: ضياع السنة.

(٢) أنظر: المعجم الكبير، الأحاديث من ٦٧٩ إلى ٩٣٢ فكلها من رواية الباغي.

وأين الباغي الحقير من أهل الكساء وآية التطهير؟!
وهكذا تراهم قد أساؤوا أبلغ الإساءة إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من حيث يشعرون أو لا يشعرون، لأن صنيعهم هذا يعني أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أرجع أمته
إلى من ضيعوا سنته ولم يحفظوا منها إلا القليل الذي لا يغني ولا يسمن من جوع!!
وبهذا يتأكد لكل منصف بأن ما يسمى بعصر الانفتاح عند العامة بعد عهد عمر بن عبد العزيز عاد انغلاقا، وصار رفع الحظر على التدوين قيدا جديدا على تدوين الحديث، حتى انفرط بذلك عقده، وضاعت عليهم جواهره، بعد هجرهم الأمين الحريص عليه وترك أخباره، وتكذيب أنصاره، وطمس آثاره.
وهذا هو الواقع المر الذي مارسه مدونوا تلك الفترة – وقد أشرنا لليسير الدال عليه – وكان من نتائج تدوينهم العليل – زيادة على ما مر – أن تورمت دواوينهم الحديثية بكل غث وهزيل، وابتليت بكمه الهائل أجيال من الأمة، ولا زالت النفوس المريضة والعقول المتحجرة – على ما يقوله أحد قادة الفكر الأحرار من علماء الحديث عند العامة – ترزح تحت وطأته وهي تحسبه أصح من الصحيح مع أن فيه من الأضغاث الباطلة التي ما أنزل الله بها من سلطان ما يحير الألباب ويدهش العقول (١).
ولعل السبب المعقول وراء بقاء ذلك الموقف الشاذ من السنة الشريفة على الرغم من سلبيته وأخطاره، هو اختلاف المسلمين في تفسير أحداث السقيفة، لأنهم بين مناصر لها ومخطط لنتائجها، وهم من ظهر الحظر على

---

(١) وهذا الكلام هو ما صرح به الأستاذ محمود أبو رية المصري في جميع كتبه ومقالاته، لا سيما كتابه الشهير عن أبي هريرة المعروف ب: شيخ المضيرة، فراجع.

أيديهم أول مرة، وبين من فاجأته بأحداثها السريعة الخاطفة، فسخر منها ونفى شرعيتها، وهو من قاوم الحظر وقاد التدوين المباشر للحديث ودعا إليه.

ولا شك أن أنصار الأول وأتباعه من الرواة والمدونين في كل عصر وجيل إزاء ما دونه الثاني من الحديث على قسمين:

أما القسم الأول: فهم من دعاة التعصب والطائفية، وعلامتهم أنهم لا ينظرون إلا إلى أخبارهم، ولا يطيقون النظر إلى غيرها، بل يطرحونها البتة من غير نقد ولا فحص ولا دراسة.

وأما القسم الثاني: فهم ينظرون إلى أخبار مخالفيهم، ويتأملون فيها، وهم على أصناف أربعة:

الصنف الأول: وهم ممن جهل الحقيقة، ومنعه اعتقاده الموروث عن اعتقاد صحة أخبار من خالفه في اعتقاده، وربما وقف موقف الشاك من صحة أخبار مخالفه التي لم تتقاطع أصلا مع بعض مبتنياته، نتيجة للتضبيب حول تلك الأخبار.

الصنف الثاني: وهم من يرون صحة الصحيح عند مخالفهم، ولكنهم مع هذا يجهرون بخلافه، ويختلفون عن دعاة القسم الأول بكونهم مذعنين للصحيح عند المخالف في باطنهم، مكابرين في ظاهرهم، طلبا لحطام زائل، وتوصلا إلى مقصد عاجل.

الصنف الثالث: وهم من عرف الحقيقة عند غيره، ولم يجادل فيها، أو يظهر خلافها، ولكنه – مع ذلك – لم يجهر بها خوفا وهلعا، فتراه قد ستر أمره، ولم يبد صفحته لقومه.

ولا يخفى أن هذه الأصناف الثلاثة سواء كانوا رواة أو مدونين،

لا يتوقع منهم رواية الحديث الإمامي، أو تدوينه، لما مر من أحوالهم.
الصنف الرابع: وهم الذين لم يكبلوا أنفسهم بمذهب في الرواية، أو التدوين، فهم زيادة على ما يروون في تأييد آرائهم في اعتقادهم وأحكامهم، يروون أيضا ما خالفها وناقضها إذا ما اطمأنوا إليه، وكذلك حال المدونين منهم، * (وقليل ما هم) * (١).
وهذا الصنف الأخير يعد السبب المباشر في وجود بعض الأخبار المؤيدة للشيعة الإمامية في عقائدهم وأحكامهم في مصنفات الحديث العامية، نظير الأخبار المصرحة بخلافة أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأنه أفضل الخلق بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأن أهل البيت (عليهم السلام)، هم الأئمة المنصوص
عليهم، ونحو ذلك من الأخبار التي لم تلق في فضاء الأصناف المتقدمة غير الآذان الصم.
وهذا الصنف ينبغي أن لا يكون موضع تهمة بخصوص ما رواه مخالفا لعقيدته إذا ما صحت نسبته إليه، لما مر من أنه منصف في رواية ما له وما عليه.
ومع هذه الحقيقة، فإنك إذا ما رجعت إلى تراجم رواة الصنف الأخير عند العامة، تشعر وكأن من ترجم لهم قد أسف على وجود مروياتهم ضمن أخبار العامة، ولهذا فقد تابعوهم بكل تضعيف وتوهين، موحين لك أو مصرحين بتشيعهم، مع أنك لا تجد لمعظمهم عينا ولا أثرا في معاجم رواة الشيعة، وأما من وجد منهم فمصرح بمخالفته في المذهب، ومن هنا وصلت الأحاديث الصحيحة عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في كتب العامة إلى

---

(١) سورة ص ٣٨: ٢٤.

خمسين حديثا من مجموع ما دونوه عنه (عليه السلام).
ويبدو أن هذا الصنف نفسه لم تمنعه عاميته من استماع أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) وروايتها عنهم مباشرة، أو بالواسطة.
ويدل عليه وجود مروياتهم عن أهل البيت (عليهم السلام) كما في كتب شيعتهم وهي كثيرا ما تكون سببا لاختلاف الروايات وتناقضها في مدونات الشيعة، وذلك لموضع التقية فيها، أو الاتقاء.
تقية منهم، لخوف الضرر المحتمل من وصول الخبر إلى المخالفين، لكون الراوي منهم، وفيهم من فيهم.
أو اتقاء عليهم، بمعنى الخوف عليهم من لحوق الضرر بهم لعلم المخالف بقربهم من الأئمة الأطهار (عليهم السلام).
ومن هنا كان مرد الكثير من الأخبار المختلفة في التراث الإمامي إلى تلك النكتة، على أن هذا النمط من الاختلاف والتعارض لم يترك سدى، وهو ما اضطلع الشيخ الطوسي (قدس سره) بإزالته وبيان وجهه، وقضى بذلك على ما يثيره بعض من عرفت تاريخ الحديث عنده، من شبهة اختلاف وتضاد أحاديث أهل البيت (عليهم السلام)، حتى أسفرت جهود الشيخ في باب تعارض الخبرين واختلافهما عن دور عظيم في دراية الحديث فضلا عن روايته وتدوينه.
نعم، واصل الشيخ الطوسي (قدس سره) السير الحثيث على الطريق الحديثي الواسع الذي شقه عميد أهل البيت (عليهم السلام) في جفره المشهور، وصحيفته المعروفة، وكتابه الموسوم ب: كتاب علي (عليه السلام)، وتابعه على ذلك أولاده الأطهار (عليهم السلام)، وكذلك حملة علومهم قبل زمان شيخ الطائفة بنحو أربعة

قرون (١).
فالشيخ إذا لم يتعامل مع تراث حديثي مفصول عن معينه، أو غض طري لا تعرف أصوله ودواوينه، بل مع مدونات حديثية بلغت في الكثرة إلى زمان الإمام العسكري (عليه السلام) (ت ٢٦٠ ه) أكثر من ستة آلاف وستمائة كتاب في ما أحصاها الشيخ الحر العاملي (٢)، وكان من جملتها الأصول الأربعمائة المشهورة - عند الشيخ يوم ذاك - شهرة كتبه الكثيرة في زماننا، وقد أورد الشيخ نفسه الكثير من أسمائها وأسماء مؤلفيها في كتابه الفهرست.
ولضخامة ذلك التراث، وطول امتداد عصر النص عند الإمامية، وما رافق ذلك الامتداد من ظروف قاسية أوجبت على أهل البيت (عليهم السلام) الحفاظ على قيم الإسلام ومبادئه ببقاء مهجهم الشريفة، مع اختلاف رواة الحديث إليهم، وتباين الرواة في عقائدهم وأفكارهم، وتعدد مذاهبهم وفرقهم، وتفاوت ضبطهم ووثاقتهم، ووجود المغرضين والمنافقين والكذابين بينهم، كانت مهمة من سبق الشيخ إلى تصفية ذلك التراث وتنقيته شاقة وعسيرة، اضطلع بها جيل من الفقهاء وعلماء الرجال، حتى وصل الأمر إلى ثقة الإسلام الكليني، والشيخ الصدوق من بعده وكلاهما من الفقهاء والمحدثين وعلماء الرجال، وكذلك نظرائهم من القميين كالمحدث والفقيه الرجالي، الشديد في التضعيف والتوثيق، الشيخ محمد بن الحسن بن الوليد القمي.

---

(١) راجع: بحثنا المنشور في تراثنا العددان ٤٧ - ٤٨ السنة الثانية عشرة / رجب - ذو الحجة ١٤١٧ ه، بعنوان: " تاريخ الحديث وعلومه "، فقد أوردنا فيه مراحل تدوين الحديث عند الشيعة الإمامية، ابتداء من عصر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وانتهاء بعصر الشيخ الطوسي (قدس سره).
(٢) كما في خاتمة وسائل الشيعة ٣٠ / ١٦٥، الفائدة الرابعة من الخاتمة.

ولقد جاءت محاولات الجميع في غربلة ذلك التراث بنتائج طيبة إذ أبعدوا الحديث الموضوع والمكذوب على أهل البيت (عليهم السلام)، واقتصروا على تدوين الحديث الصحيح أو ما رأوه قريبا من الصحة، يساعدهم على ذلك تضلعهم في علمي الحديث والرجال، مع تراكم الأعمال الرجالية السابقة ووصولها إليهم، وهو ما عبر عنه الشيخ الطوسي نفسه، بقوله: " إنا وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار، ووثقت الثقات منهم، وضعفت الضعفاء، وفرقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته، ومن لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم، وذموا المذموم، وقالوا: فلان متهم في حديثه، وفلان كذاب، وفلان مخلط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفي، وفلان فطحي، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها، وصنفوا في ذلك الكتب " (١).

ويظهر من تعامل الشيخ مع الأخبار في كتابيه العظيمين: التهذيب، والاستبصار، أن الجهود السابقة لم تنصب بشكل مباشر إلا على فرز الحديث المكذوب عن غيره، وأنه لم يتحقق اشتغالهم برفع الاختلاف وحل التناقض بين الأخبار، ولا إهمال الشاذ النادر، ولكنهم أفردوه بأبواب خاصة، تشعر بشذوذه وندرته، كما أنهم لم يهملوا الضعيف بالإرسال أو الانقطاع ونحو ذلك في مدوناتهم، بل أوردوه مع المسند من قبيل الشواهد والمتابعات، وإن كان ظاهر الكافي والفقيه الاحتجاج به عند عدم المعارض مع وجود ما يدل على صدقه.

نعم، كانت جل عنايتهم ما ذكرناه مع إهمال ما سواه، اللهم، إلا إذا

---

(١) العدة في أصول الفقه - للشيخ الطوسي - ١ / ١٤١، من الطبعة المحققة.

استثنينا بعض ممارساتهم العلمية التي برز بها القميون خاصة، كما نجدها أيضا عند الشيخ الصدوق في علاج بعض الأخبار المتعارضة وبيان وجهها في كتابه الفقيه (١)، مع أنه مصنف لغرض الإفتاء على طبق النصوص، وهذا يعني عدم الحاجة إلى تتبع موارد الاختلاف والتضاد والاكتفاء بما يراه صحيحا فقط.

ومن هنا اضطلع الشيخ الطوسي بتهذيب ما تركوه، فقفز الحديث على يديه إلى مستوى طموحه في التجديد، وقابليته الفذة على الإبداع في بحوث العلوم الشرعية بأسرها، من تفسير وحديث وفقه وأصول وغيرها.

أما التفسير، فقد مر دوره فيه في الحلقة السابقة، وقد اتضح هناك كيف تهيأت للتفسير وعلى يديه وسائل النهوض والارتقاء به حتى وصل إلى رتبة عالية من النضج والكمال.

وأما الحديث، فالحديث عنه في فصول:

---

(١) وقد بينا نماذج كثيرة من الأخبار المختلفة مع موقف الشيخ الصدوق منها في البحث المنشور في مجلة علوم الحديث العدد ٢ السنة الأولى، بعنوان: " مع الصدوق وكتابه الفقيه ".

الفصل الأول
لمحات في التراث الحديثي للشيخ الطوسي
في تراث الشيخ الطوسي – البالغ أكثر من خمسين مصنفا – مجموعة كبيرة جدا من الأحاديث الشريفة، ولو قدر لها أن تجمع في كتاب واحد بعد تصنيفها موضوعيا وتحقيقها علميا، لأصبحت بأيدينا موسوعة حديثية عظيمة تزيد على الوسائل حجما، ويدرك من خلالها بيسر وسهولة طاقات الشيخ الطوسي وإسهاماته الجادة في تغذية سائر العلوم الإسلامية بالحديث الشريف، زيادة على ما تسديه من خدمة جليلة وبالغة في الدراسات الحديثية.
ومن تتبعنا لما ذكره من الأحاديث الشريفة في سائر مصنفاته المطبوعة، وجدناها كالآتي:
١ – الأحاديث التفسيرية، وهي كثيرة جدا، اتصفت بروح المقارنة، وربما وصلت بمجموعها عدد أحاديث كتابه التهذيب.
٢ – الأحاديث الخاصة بالعقائد الإسلامية.
٣ – الأحاديث الواردة في دراية الحديث وروايته.
٤ – الأحاديث الخاصة بعلم الرجال، وهي المروية عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في تشخيص أصحابهم الفقهاء العدول والثقات، وأعدائهم من النواصب والكذابين والغلاة.
٥ – الأحاديث المستفادة في علم الأصول.
٦ – الأحاديث الخاصة في الفلسفة والكلام.

٧ – أحاديث الأذكار والأدعية.
٨ – الأحاديث الأخلاقية.
٩ – أحاديث الوعظ والإرشاد.
١٠ – الأحاديث الخاصة بحياة أهل البيت (عليهم السلام) وتاريخهم.
١١ – الأحاديث الخاصة بوقائع وأحداث التاريخ الإسلامي، سواء في العهد النبوي أو في عهد الصحابة.

هذا فضلا عما صنفه من كتب خاصة في أحاديث الأحكام، وقد أخذت تلك الأحاديث حيزا كبيرا في مؤلفاته ورسائله الفقهية أيضا.

وأما عن مصنفات الشيخ التي يمكن أن تكون أساسا لمعرفة هذه الأصناف، فهي: التهذيب، والاستبصار، والأمالي، والغيبة، والخلاف، ومصباح المتهجد، والتبيان، وتلخيص الشافي، والعدة في أصول الفقه.

كما يمكن الاستفادة أيضا من كتبه الأخرى ورسائله المتعددة لاشتمالها على جملة من الأحاديث، كالمسائل الكلامية، والاعتقادات، والمسائل الحائرية، ورسالة في تحريم الفقاع، وغيرها.

ولما لم يكن الهدف من هذا البحث هو دراسة تلك الأصناف لتوزيعها من قبل الشيخ على علوم الشريعة التي سيأتي بيان دوره فيها، لذا سنقتصر على ما صنفه في الحديث خاصة، لأجل بيان دوره فيه، وإن كان استجلاء ذلك الدور خليقا بتتبع ودراسة سائر موارده المبثوثة في دراسات الشيخ الطوسي وبحوثه، وهو ما قد نكتفي بالإشارة السريعة إليه في هذه الدراسة.

وعلى أية حال، فإن الشيخ (قدس سره) قد صنف في الحديث الشريف كتبا أربعة اشتملت على أكثر من خمسة عشر ألف حديث، وهي:

١ - تهذيب الأحكام.
٢ - الإستبصار في ما اختلف من الأخبار.
٣ - الغيبة.
٤ - الأمالي، أو المجالس في الأخبار.
وسوف نذكر تعريفا موجزا بهذه الكتب، وعلى النحو الآتي:
أما " التهذيب ":
فهو ثالث الأصول الأربعة في الحديث عند الشيعة الإمامية، المتواترة النسبة إلى مؤلفيها بنحو القطع، وهو مشتمل على عدة من كتب الفقه كما صرح بذلك الشيخ نفسه في كتابه الفهرست، إذ ترجم لنفسه، وعد مصنفاته بقوله: ".. له مصنفات، منها: كتاب تهذيب الأحكام وهو مشتمل على عدة كتب من كتب الفقه " (١).
ثم ذكرها ابتداء بكتاب الطهارة، وانتهاء بكتاب الديات، فكانت ثلاثة وعشرين كتابا، وهي في المطبوع كذلك.
وقد أحصى العلامة النوري في كتابه خاتمة المستدرك عدة أبواب وأحاديث التهذيب، فبلغت ٣٩٣ بابا، و ١٣٥٩٠ حديثا (٢)، وهناك بعض التفاوت اليسير بين هذا الإحصاء، وبين ما في المطبوع، وقد وقع نظيره في عدة أبواب وأحاديث الإستبصار، كما سيأتي بيانه وتبريره في محله.
وهذا الكتاب المعبر عنه بالرمز (يب) لأجل الاختصار، يعد أول مؤلفات الشيخ قاطبة، لأنه أرجع في أغلب كتبه إليه، ولم يرجع فيه إلى أي

---

(١) الفهرست: ١٥٩ - ١٦٠ رقم ٦٩٩.
(٢) خاتمة مستدرك الوسائل ٦ / ٤١٥، من الفائدة السادسة.

منها، كما أنه ابتدأ به عند عد مؤلفاته في الفهرست، زيادة على أنه شرع بتأليفه في حياة أستاذه الشيخ المفيد أبان فترة تلمذته عليه كما هو ظاهر من نقل عبارات الشيخ المفيد في كتابه المقنعة مقرونة بالدعاء له والتأييد، كما في سائر العبارات المنقولة عنه في الجزء الأول وبداية الثاني من التهذيب، ثم بدأ بالترحم على روح شيخه المفيد (قدس سره) في باب فرض الصلاة في السفر (١)، وهكذا إلى آخر الكتاب، وهذا يعني وفاة الأستاذ والشيخ بعد لم يتم كتاب الصلاة.

وبما أن عمره يوم وفاة أستاذه المفيد ثمانية وعشرون عاما – وهو لا يكفي لأكثر من التهذيب مع التلمذة –، فيعلم منه أنه شرع في تأليف التهذيب وهو دون هذا السن، ولكن لا يعلم بالضبط في أية سنة من السنوات الخمس التي قضاها تحت رعاية الشيخ المفيد، ولعل احتمال السنة الأولى، أو الثانية هو الأرجح من السنوات الثلاث الأخر، بلحاظ ما يتقدم – عادة – على التصنيف من وقت كثير لجمع مادته، وهو غالبا ما يستنزف الجهد الكثير لتتبع المصادر، لا سيما إذا كان مشروع البحث الحديث، لكثرة موارده وشوارده، فكيف لو كان الأمر متعلقا بكتاب مثل التهذيب، الذي لم يكن مجرد شرح لمتن فقهي، وإنما كان لأغراض وأهداف كبيرة، لم يتصد لها أحد من علماء الشيعة قبل زمان الشيخ قط؟!

وعلى هذا يمكن القول: بأن الشيخ انطلق نحو أفق التأليف ليحلق عاليا جدا في سمائه، وهو دون الخامسة والعشرين، وكان التهذيب بداية الانطلاق.

---

(١) أنظر: تهذيب الأحكام ٢ / ١٢ باب رقم ٢، أول الباب.

وإذا ما نظرنا إلى ما في تهذيب الأحكام من " دقائق نفيسة، وآراء ناضجة، وترجيحات مستقيمة، ومحاسن لا تقدر بقيمة " (١)، زيادة على ما فيه من لفتات الاستدلال البارعة مع التفنن بطرق الجمع والترجيح المتعددة، وتتبع آلاف الروايات المتفقة والمختلفة، وروايتها عن عشرات المشايخ وربط حديثهم بمصادره عبر سلاسل الرواة، تعلم عبقرية الشيخ الطوسي وهو في هذه المرحلة المبكرة من العمر.

وغرضنا من التعرض لمثل هذه الأمور ونظائرها التي قد تبدو قليلة الأهمية في بيان دور شيخ الطائفة في الحديث وعلومه، إنما هو لأجل اكتمال الصورة حول توجهه الكامل إلى خدمة الحديث الشريف في حياته العلمية كلها، ابتداء من الشروع بتأليف التهذيب في سن التلمذة على يد الشيخ المفيد، ثم الإبداع النادر في الإستبصار في عهد السيد المرتضى.

مع الالتفات إلى حاجة الأمة إلى حقيقة الإمام المهدي (عليه السلام)، وغيبته على ضوء ما ورد فيها من أخبار قبل ولادته (عليه السلام)، كما يتضح من تأليفه كتاب الغيبة أثناء زعامته الدينية المطلقة ببغداد، ولم تتعبه السنوات العجاف التي ساد فيها ليل السلاجقة، فهاجر إلى النجف ليواصل عطاؤه العلمي، فترك لنا من الحديث – بعد أن قارب السبعين خريفا – كتابه الأمالي أو المجالس في الأخبار.

وقد كانت وراء كل هذه المؤلفات وغيرها أهداف وغايات سامية، ففي أماليه مثلا حاول بيان وجه الحق الذي طالما حاولت بعض الجهات

---

(١) مقال للشيخ المظفر عن الشيخ الطوسي، منشور في مجلة النجف العددان ٦ – ٧ السنة الثانية ص ٤، نقلناه عن كتاب الشيخ الطوسي للأستاذ الدكتور حسن عيسى علي الحكيم: ٣٤٩.

المتطرفة إماتته بشتى الوسائل، تارة بالحظر، وأخرى بالتدوين، ولهذا نجد فيه التركيز المستمر على بيان النص المتواتر على خلافة أمير المؤمنين (عليه السلام)، وفضح محاولات الالتفات عليه بشتى الروايات.

وفي الغيبة أراد إيضاح حقيقة الفرق المخالفة وتفنيد مزاعمها بخصوص من انتحلوا له صفة المهدوية كذبا وزورا وجهلا، مع إيضاح حقيقة الحال وبيان من هو الإمام المنقذ الذي سيملأ الأرض قسطا وعدلا بعدما ملئت ظلما وجورا، مع تأكيد غيبته (عليه السلام) بمئات الروايات المنقولة بالإسناد عن آبائه الأطهار قبل ولادته المباركة بعشرات السنين.

وفي الإستبصار رأى أن يجمع الأخبار المختلفة والمتعارضة ليبين حقيقتها وواقعها بطريقة لم يسبقه إليها سابق ولم يلحق به أو يجاره عليها – على طول الزمان – لاحق، حتى أصبح الإستبصار فريدا في بابه، بشهادة أهل الحديث وأربابه.

وأما التهذيب، فقد رام فيه القضاء المبرم على الإثارات التي كانت تصدر بين حين وآخر من قبل خصوم أهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم بخصوص تباين أخبار الشيعة وتضادها وتناقضها، وغلق المنافذ التي يتسلل منها الخصوم، لا سيما بعد أن وجدت شبهاتهم في بعض النفوس المتخاذلة مكانا، إذ لم يتعمقوا في حقيقة المذهب الحق.

ومن هنا نجد الشيخ في التهذيب قد تابع تلك الشبهات والإثارات وفندها بالدليل تلو الآخر، ولم يكتف بذلك، إذ وجد الطريق مناسبا للرد والنقض، فسلكه وسار عليه بخطوات ثابتة لم تزل عن مكانها ولو مرة واحدة، حتى جاء التهذيب بأروع ما يكون في بيان تناقض الخصم وتهافت آرائه وبطلان حججه، وفي أماكن شتى في أبوابه، ابتداء من مسائل

الوضوء (١)، وانتهاء بمسائل الميراث (٢).
وقد أشار الشيخ إلى غرضه هذا في مقدمة الكتاب، ومنه يعلم غيرته العظمى على الدين، وتزييف رأي من خالفه، وبيان تناقضه وجهله بالأحكام.
فالتهذيب إذا مع كونه كتابا حديثيا، إلا إنه ضم بين دفتيه دفاعا محكما عن مبتنيات أهل الحق في سائر الفروع الفقهية، ابتداء من الطهارة وانتهاء بالديات، وذلك بجمع أدلتها من الحديث الصحيح المسند مع تضعيف ما خالفها أو تأويله بكل دقة وتفصيل.
ومن هنا وقف فحول العلماء إزاء التهذيب والاستبصار معا موقف الإعجاب الشديد، ولا بأس بنقل ما قاله واحد منهم، وإن لم يكن الغرض تفصيل أقوالهم.
قال السيد بحر العلوم (قدس سره) في الفوائد الرجالية عن دور الشيخ الطوسي في الحديث: " وأما الحديث، فإليه تشد الرحال، وبه تبلغ غاية الآمال، وله فيه من الكتب الأربعة - التي هي أعظم كتب الحديث منزلة، وأكثرها منفعة -: كتاب التهذيب وكتاب الإستبصار، ولهما المزية الظاهرة باستقصاء ما يتعلق بالفروع من الأخبار، خصوصا التهذيب، فإنه كاف (٣) للفقيه في ما يبتغيه من روايات الأحكام مغنيا عما سواه في الغالب، ولا يغني عنه غيره

---

(١) أنظر: ما قاله الشيخ في التهذيب ١ / ٥٢ - ١٠٣ باب ٤ في صفة الوضوء.
(٢) أنظر كذلك: ما بينه من تناقضهم في إبطال العول والعصبة في التهذيب ٩ / ٢٤٧ - ٢٦٨ باب ٢١.
(٣) في الأصل: " كان "، والتصويب من العلامة النوري في خاتمة المستدرك ٦ / ١٣ من الفائدة السادسة، والسيد حسن الخرسان في مقدمة تحقيقه لكتاب التهذيب ١ / ٤٦، فلاحظ.

في هذا المرام، مضافا إلى ما اشتمل عليه الكتابان من الفقه والاستدلال، والتنبيه على الأصول والرجال، والتوفيق بين الأخبار، والجمع بينها بشاهد النقل أو الاعتبار " (١).

ومن هنا اعتمد التهذيب بشكل مباشر فطاحل الفقهاء، قال السيد محسن الأمين العاملي عن هذه الظاهرة: " وكفى أن العلامة الحلي جعله موضع اعتماده وحده في نقل الأحاديث في كتاب التذكرة إلا ما شذ " (٢).

---

(١) الفوائد الرجالية ٣ / ٢٢٩.

(٢) أعيان الشيعة ٩ / ١٦١.

طريقة الشيخ في التعامل مع الأخبار في
كتاب " التهذيب "

لأجل معرفة دور الشيخ في الحديث الشريف وعلومه من خلال هذه اللمحات في تراثه الحديثي فضلا عما سيأتي في فصول البحث اللاحقة، كان من الضروري الوقوف على الطريقة التي سلكها في هذا الكتاب، الذي جعله شرحا لكتاب المقنعة في الفقه لأستاذه الشيخ المفيد، والكيفية التي تعامل بها مع ما جمعه فيه من الأخبار الكثيرة، وذلك بحسب الخطوات التالية:

١ – الاقتصار على إيراد شرح ما تضمنه كتاب المقنعة من المسائل الفقهية، باعتبار أنه شاف كاف في بابه مع خلوه من الحشو والإطالة.

٢ – ترك ما ورد في أول المقنعة من المباحث الاعتقادية، كالتوحيد والعدل والنبوة والإمامة، والدخول بكتاب الطهارة مباشرة، تحقيقا لغرضه المذكور سابقا وهو رفع التضاد والاختلاف والتباين الحاصل في جملة من أحاديث الفروع، وأما بالنسبة إلى الأصول فهو لا يحتاج إليها أصلا لثبوت أدلتها على نحو التواتر.

٣ – أن يعنون أبواب التهذيب وفق ما عنونه الشيخ المفيد من أبواب في المقنعة.

٤ – أن يورد مسائل المقنعة مسألة بعد أخرى.

٥ – أن يستدل على كل مسألة بالظواهر والأدلة المفضية إلى العلم، كالآتي:

أ – الاستدلال بالقرآن الكريم، ويكون من وجوه خمسة، هي:
١ – من ظاهره.
٢ – أو صريحه.
٣ – أو فحواه.
٤ – أو دليله.
٥ – أو معناه.
ب – الاستدلال بالسنة المطهرة المقطوع بها، ويكون من وجهين، هما:
١ – من الأخبار المتواترة.
٢ – أو المقترنة بالقرائن الدالة على صحتها.
ج – الاستدلال بالإجماع، ويكون من وجهين:
١ – إما بإجماع المسلمين.
٢ – أو بإجماع الشيعة.
وهذان الوجهان يرجعان في الحقيقة إلى وجه واحد، كما سنبينه في الحديث عن الإستبصار.
٦ – أن يذكر طائفة من أحاديث الإمامية المتفقة الواردة في حكم المسألة المبحوثة.
٧ – أن يذكر طائفة أخرى من أحاديث الإمامية المضادة أو المختلفة مع أحاديث الطائفة الأولى، أي: إيراد المتفق من روايات الشيعة أولا، ثم المختلف فيه ثانيا.
٨ – ذكر بعض الأخبار العامية الواردة في المسألة المبحوثة ذاتها مع بيان قيمة تلك الأخبار وحقيقتها.

٩ – التصدي لبيان وجه التعارض والتنافي، والتضاد والتباين بين ما أورده من مجموع الأخبار في كل مسألة، وذلك:
أ – إما بتأويل يجمع بينها، مع تأييد ذلك التأويل بما يناسبه من الأحاديث بحيث تتضمن الأحاديث المؤيدة للتأويل، إما صريح معناه، أو فحواه، وبهذا يكون الشيخ عاملا على الفتيا والتأويل بالأثر.
ب – وإما بحمل ذلك التعارض والتنافي، والتضاد والتباين على الظاهر لا الحقيقة والواقع، لعدم تكافؤ الأخبار الموصوفة بذلك، وبالتالي تمكن الشيخ من إزالة الوصف المذكور بذكر وجه الفساد فيها، إما من ضعف إسنادها، أو من عمل الفقهاء المتقدمين بخلاف متضمنها.
١٠ – اللجوء إلى دلالة الأصل، والعمل بالخبر الموافق لتلك الدلالة، وترك العمل بما خالفها من الأخبار، وذلك في حالتين، هما:
أ – في حالة اتفاق الخبرين على وجه لا ترجيح لأحدهما على الآخر.
ب – إذا كان حكم المسألة المبحوثة لا نص فيه على التعيين.
وهذه الخطوات التي أشار إليها الشيخ في أول التهذيب (١)، قد وفى بها في أكثر ما يحتوي عليه كتاب الطهارة، كما صرح بذلك في مشيخته (٢). لكنه عدل عن بعض تلك الخطوات في ما بعد كتاب الطهارة، وذلك بالاقتصار على إيراد أحاديث الإمامية المتفق عليها والمختلف فيها في كل مسألة، والتوفيق بينها بنحو ما تقدم من شروط، وترك إيراد أخبار العامة إلا لمناسبة يقتضيها الحال – كما سنبينه في الفصول اللاحقة – مع الاحتفاظ بكامل الخطوات السابقة، إلا إنه لم يتقيد بما تضمنه كتاب المقنعة.

---

(١) تهذيب الأحكام ١ / ٣ – ٤، من المقدمة.
(٢) تهذيب الأحكام ١٠ / ٢، من المشيخة.

ثم أضاف لهذه الخطوة الجديدة، خطوة أخرى، وهي إيراد جملة من الأحاديث التي لم يوردها عند التعرض لمسائل المقنعة في الأبواب التي فرغ منها، فألحقها بها في أبواب خاصة تعرف بأبواب الزيادات، وهذا هو ما صرح به الشيخ، فقال بعد وصف الخطوة الجديدة الأولى: " ثم رأينا أن استيفاء ما يتعلق بهذا المنهاج أولى من الإطناب في غيره، فرجعنا وأوردنا من الزيادات ما كنا أخللنا به " (١).

ومن هنا قال السيد محسن الأمين بعد نقله عبارة المشيخة: " فهو إذن قد عدل عن منهاج بحثه في الأساسين معا، فلم يتقيد بما تضمنته المقنعة، واقتصر على أحاديث أصحابنا، والدافع له إلى هذا العدول – حسب تصريحه – هو تلك الغاية الكلامية.

وفي الحقيقة إن هذه الغاية هي التي تحكمت في هذا الكتاب وجعلته الوحيد من نوعه في أسلوبه ومنهاجه، فجاء بآراء في الجمع والتأويل لا يزال أكثرها معمولا بها عند المجتهدين " (٢).

وفي اختتام هذه اللمحة بخصوص التهذيب نود الإشارة السريعة إلى مسلك الشيخ فيه – وفي الإستبصار كذلك – من جهة الإسناد، لما في ذلك من إشكال متهافت قد أثاره بعضهم كما سيوافيك، فنقول:

سلك الشيخ الطوسي في منهجه السندي في كتابيه التهذيب والاستبصار تارة مسلك ثقة الإسلام الكليني في الكافي بذكر سلسلة السند كاملة كما في الأجزاء الأولى من التهذيب، وأخرى مسلك الشيخ الصدوق في كتابه الفقيه، وذلك بحذف صدر السند والابتداء بمن نقل الحديث من

---

(١) تهذيب الأحكام ١٠ / ٤، من المشيخة.

(٢) أعيان الشيعة ٩ / ١٦٢.

كتابه أو أصله، مع الاستدراك في آخر الكتابين بمشيخة تبين طرقه إلى أولئك المصنفين، وعلى غرار ما فعله الشيخ الصدوق في آخر الفقيه.
هذا، وقد أورد صاحب كتاب الكليني والكافي إشكالا في المقام، فقال عن طريقة الشيخ في المشيخة، بأن الشيخ: " في موارد كثيرة يجمل في القول مما لا يقضي [بما لا يقتضي] الحصر ولا يفيده، فقد عبر عن ذلك بقوله: (ومن جملة ما رويته أو ذكرته عن فلان... فقد رويته عن...). فإن كلمة: (جملة) في بعض المرويات مما لا يفيد الحصر " (١).
ولازم هذا الإشكال، هو حصول الجهل بالطريق إلى مرويات الشيخ عمن ذكر له طريقا مجملا، ولهذا تراه قدم حلولا لرفع الجهل المذكور، كمراجعة فهرست الشيخ، أو رجال الشيخ، أو مشيخة الصدوق، أو أسانيد الكافي (٢)!
ولولا مساس هذا الإشكال بدور الشيخ في الحديث الشريف وبراعته في بيان طرقه إلى مروياته، لما تعرضنا لجوابه أصلا، وما نقوله في جوابه: إنه بغض النظر عما في حلوله المقترحة لدفع لوازم الإشكال من أخطاء (٣)، فإن الإشكال ذاته مبالغ فيه، زيادة على خطئه في نفسه.

---

(١) الكليني والكافي - للشيخ عبد الرسول الغفار -: ٤٢٥.
(٢) الكليني والكافي: ٤٢٥.
(٣) لاقتباسه تلك الحلول من فكرة تعويض الأسانيد، التي لم تكن فكرة واضحة الأبعاد أو منتظمة الخطوات في دائرة التطبيق، إلى أن اضطلع السيد الشهيد الصدر (قدس سره) بصياغة تلك الفكرة وتحويلها إلى نظرية قائمة على أصول مدروسة ومنقحة في معظم وجوهها تقريبا، فوفر (قدس سره) بنظريته تلك سبل تفادي الأخطاء في التطبيقات السابقة لفكرة التعويض، ومن تلك الأخطاء الإحالة - كيفما اتفق - إلى الكتب المذكورة.
وقد فصلنا القول في دراسة تلك النظرية في كتاب نظرية الشهيد الصدر في تعويض الأسانيد، الذي سيشق طريقه بإذنه تعالى إلى إحدى المطابع عما قريب.

أما وجه المبالغة فيه، فواضح لمن تتبع المشيختين، إذ لم ترد فيهما كلمة: (جملة) في موارد كثيرة كما قال، وإنما ذكرها الشيخ في بعض طرقه إلى خمسة أشخاص فقط ولا سادس لهم أبدا، كما سنوضحه بعد قليل.
وأما وجه الخطأ، فيتبين من خلال عدم اكتفاء الشيخ بما ذكره من الطرق المجملة إلى مروياته عن الأشخاص الخمسة الذين سنذكرهم، وإنما أضاف إليها طرقا مفصلة إليهم جميعا، وبلفظ صريح دال على دخول مروياتهم في التهذيب والاستبصار كافة في عموم قوله: " وما ذكرته عن فلان... " المذكور في سائر طرقه الجديدة إليهم.
وفي ما يأتي إشارة سريعة إلى طرقه إليهم في الطائفتين المذكورتين:
١ - قال الشيخ: " ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى... " (١).
وفي مورد آخر: " وما ذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى الذي أخذته من نوادره... " (٢).
ولا يضر تخصيص الطريق بكتاب النوادر بمعرفة طريق الشيخ إلى ما رواه عنه من غير الكتاب المذكور، لما سيأتي قريبا ومن المشيخة نفسها.
٢ - وقال الشيخ: " ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن خالد... " (٣).

---

(١) مشيخة التهذيب ١٠ / ٤٢ و ص ٧٢، ومشيخة الإستبصار ٤ / ٣٠٥ و ص ٣١٦.
(٢) مشيخة التهذيب ١٠ / ٧٤، ومشيخة الإستبصار ٤ / ٣١٩.
(٣) مشيخة التهذيب ١٠ / ٤٣ - ٤٤، ومشيخة الإستبصار ٤ / ٣٠٥ - ٣٠٦، مع وصفه بالبرقي.

وفي مورد آخر: " وما ذكرته عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي... " (١).
وأحمد بن محمد بن خالد هو نفسه أحمد بن أبي عبد الله البرقي بلا خلاف.
هذا، وقد قال الشيخ أيضا: " ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد... " (٢).
وقال في مورد آخر: " ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد... " (٣).
ومن مراجعة الطريقين بدقة يعلم بأن المراد بالأول هو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، وبالثاني هو البرقي، وذلك بالنظر إلى الطرق الأخرى التي وقع فيها الأشعري والبرقي ومقارنتها مع هذين الطريقين، ولولا خشية الإطالة لبينا ذلك تفصيلا.
وبالجملة، فإن للشيخ أكثر من طريق واحد إلى روايات الأشعري والبرقي وإن ذكرنا بعضها، لأنه إذا ما أجمل الطريق إلى أي منها عطف عليه مباشرة طريقا آخر يأخذ حكم الإجمال أيضا لقوله بعد نهاية الطريق بما يشعر بالإجمال، كعطفه - مثلا - على الطريق عبارة: وأخبرني به أيضا فلان عن فلان، وهكذا.
ومن كل هذا يتبين أن الشيخ لم يدع جملة من رواياته عن الأشعري بلا طريق، إلا أنه أحب أن يذكر أكثرها لاختصاص كل منها بطائفة من الروايات، ولهذا ورد التعبير عنها مجملا.

---

(١) مشيخة التهذيب ١٠ / ٨٥، ومشيخة الإستبصار ٤ / ٣٣١.
(٢) مشيخة التهذيب ١٠ / ٧٣، ومشيخة الإستبصار ٤ / ٣١٧.
(٣) مشيخة التهذيب ١٠ / ٧٤، ومشيخة الإستبصار ٤ / ٣١٨ - ٣١٩.

بل حتى لو احتمل تخلف شئ منها على الرغم من تراكم عبارات الإجمال في طرقه إلى الأشعري في المشيخة، فإن في نظرية التعويض ما يقضي على مثل هذا الاحتمال قضاء مبرما كما فصلناه في محله.

وأما عن البرقي فقد ذكرنا طريق الشيخ العام إلى جميع رواياته.

٣ - وقال الشيخ: " ومن جملة ما ذكرناه عن الفضل بن شاذان... " (١).

وفي مورد آخر: " وما ذكرته عن الفضل بن شاذان... " (٢).

٤ - وقال الشيخ: " ومن جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب... " (٣).

وفي مورد آخر: " وما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما أخذته من كتبه ومصنفاته، فقد أخبرني بها... " (٤).

٥ - وقال الشيخ: " ومن جملة ما رويته عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب... " (٥).

وفي مورد آخر: " وما ذكرته في هذا الكتاب عن الحسين بن سعيد... " (٦).

وعبر عن هذا المورد في الإستبصار بلفظ: " وما ذكرته عن الحسين بن سعيد... " (٧)، وقد ذكرنا آنفا طريقه العام إلى روايات الحسن بن محبوب.

---

(١) مشيخة التهذيب ١٠ / ٤٧، ومشيخة الإستبصار ٤ / ٣٠٦ - ٣٠٧.
(٢) مشيخة التهذيب ١٠ / ٨٦، ومشيخة الإستبصار ٤ / ٣٣٣.
(٣) مشيخة التهذيب ١٠ / ٥٢، ومشيخة الإستبصار ٤ / ٣٠٧.
(٤) مشيخة التهذيب ١٠ / ٥٦، ومشيخة الإستبصار ٤ / ٣١٠.
(٥) مشيخة التهذيب ١٠ / ٧٣، ومشيخة الإستبصار ٤ / ٣١٩.
(٦) مشيخة التهذيب ١٠ / ٦٣.
(٧) مشيخة الإستبصار ٤ / ٣١٢.

هذا هو مجموع ما عبر عنه الشيخ من الطرق بلفظ مجمل في مشيختي الكتابين، وقد اتضح للعيان أنه لا جهل بمعرفة طرقه إلى المذكورين، وأن التسرع في الاقتباس وعدم تتبع ما في المشيختين هو السبب وراء ذلك الإشكال العقيم.

وأما " الإستبصار ":

فهو من كتب الحديث المشهورة عند الإمامية، ورابع الأصول الأربعة المتميزة في ضبط الحديث وصحته عندهم، ورمزه المشهور في كتب الحديث والفقه وغيرها (بص)، ألفه الشيخ الطوسي (قدس سره) بعد كتابيه تهذيب الأحكام والنهاية، وذكره الشيخ نفسه في قائمة مؤلفاته في كتابه الفهرست، فقال: "... وله - يعني نفسه الشريفة - كتاب الإستبصار في ما اختلف من الأخبار، وهو يشتمل على عدة كتب تهذيب الأحكام... " (١).

وهذا الكلام محمول على التغليب، إذ لا وجود لكتاب الزيارات ضمن كتب الإستبصار التي ابتدأت - ككتب التهذيب - بكتاب الطهارة، وانتهت بكتاب الديات، وبهذا يكون مجموع كتب الإستبصار اثنين وعشرين كتابا، بفارق كتاب واحد عن كتب التهذيب، وهو كتاب الزيارات الذي لم يتعرض الشيخ إلى أي باب من أبوابه في الإستبصار.

وأما عن عدة أبواب وأحاديث الإستبصار فقد حصرها الشيخ بتسعمائة وخمسة وعشرين بابا، وخمسة آلاف وخمسمائة وأحد عشر حديثا، ثم قال: " حصرتها لئلا تقع فيها زيادة أو نقصان " (٢).

---

(١) الفهرست: ١٦٠ رقم ٦٩٩.

(٢) الإستبصار في ما اختلف من الأخبار ٤ / ٣٣٥، في آخر مشيخة الكتاب.

ولكن في المطبوع بتحقيق السيد حسن الخرسان تسعمائة وثلاثين بابا، وخمسة آلاف وخمسمائة وثمانية وخمسين حديثا، وهذا يزيد على ما ذكره الشيخ بخمسة أبواب وسبعة وأربعين حديثا.

وقد برر السيد المحقق زيادة الأحاديث بالمكررات سندا ومتنا، أو بسند آخر، ولكنه لم يلتفت إلى تفاوت الأبواب، ولعله من جهة جعل النساخ الباب الواحد بابين، كما لو افترضنا مثلا كون باب كراهية لحم الغراب، وباب كراهية لحم الخطاف، كانا في الأصل واحدا بعنوان: باب كراهية لحم الغراب ولحم الخطاف. وهكذا.

على أنه لا أثر لهذا التفاوت بعد تطابق عدد الأحاديث الموجودة مع إحصاء الشيخ لها عند حذف المكرر منها.

وجدير بالذكر، أن أغلب أحاديث الإستبصار قد أخذها الشيخ من كتابه التهذيب، لا جميعها، لذا فإن القول: بأنه قطعة من التهذيب لا غير، اقتطعها منه مجردا بها أخباره المختلفة والمتعارضة وترتيبها على أبواب الفقه في الإستبصار، محمول على التغليب، لأنا وجدنا جملة يسيرة من الأحاديث في الإستبصار لم يذكرها الشيخ في التهذيب أصلا.

وكيف يكون قطعة لا غير من التهذيب مع اختلاف منهج الشيخ في الكتابين، وحصول التفاوت اليسير بينهما في صياغة التأويل لجملة من أخبارهما المشتركة، مع الفرق الضئيل بينهما في المشيختين؟!

ومع هذا سوف لن نقف عنده طويلا إلا بمقدار ما لم نقدر على ذكره في دراسة التهذيب الذي يعد في الواقع أصلا لكتاب الإستبصار.

لقد امتاز كتاب الإستبصار عن غيره من كتب الحديث الإمامية بانفراده بجملة من المميزات، لم يشركه في أغلبها كتاب آخر سوى التهذيب.

ومن بين تلك المميزات الظاهرة ابتداء من مقدمته: امتزاج علم رواية الحديث مع علم درايته، وكذلك تخصصه بجمع الأحاديث المختلفة والمتعارضة مع صب كل الطاقات العلمية في سبيل إيضاح حقيقة تلك الأخبار، ومقدار صحتها، عبر دراستها ونقدها، وبيان الوجه في اختلافها وتعارضها، وكيفية الجمع بينها، وترجيح بعضها على بعض بشاهد النقل أو الاعتبار.

إذا هو ليس من قبيل أكثر كتب الحديث عند الفريقين التي اقتصرت على رواية الحديث وتصنيفه وتدوينه.

وهذا لا يعني سلب الإسهامات الكبيرة التي قدمها المحدثون الكبار لخدمة الحديث الشريف من أمثال ثقة الإسلام الكليني (ت ٣٢٩ ه) الذي استطاع – بعد عشرين عاما من العمل الدؤوب – أن ينقل الحديث الصحيح وما رآه مقاربا إليه من دور اختلاطه بآلاف الأحاديث الضعيفة والموضوعة إلى دور الفصل والتنسيق والتصنيف والترتيب على أبواب أصول الشريعة وأحكامها كافة.

ومن هنا، كانت فتاوى الصدوق المنتزعة من نصوص الأخبار التي كان يراها صحيحة وحجة بينه وبين الله عز وجل – كما في كتابه الفقيه – موجودة بالنص أو المضمون في كتاب الكافي.

وما نعنيه هو أن الشيخ الطوسي كان الحد الفاصل بين طور النظرية في مجال الحديث المختلف والمتعارض وبين طور التطبيق، كما كان ثقة الإسلام من قبل حدا فاصلا بين بعثرة الصحيح وبين جمعه بحسب وسعه وطاقته.

وهذا هو ما صرح به الشيخ الطوسي في مقدمة الإستبصار، فقال معبرا

عما بذله من جهد فيه: " لم يسبق إلى هذا المعنى أحد من شيوخ أصحابنا المصنفين في الأخبار والفقه في الحلال والحرام " (١).

وسوف نسلط الضوء على هذه الحقيقة تحت عنوان:

كيفية التعامل مع الأخبار في " الإستبصار ":

تعامل الشيخ مع ما جمعه من أخبار كتابه الإستبصار على أساس الابتداء في كل باب من أبوابه بما يعتمده من الحديث في الفتيا، ومن ثم التعقيب على تلك الأحاديث المعتمدة بما يخالفها أو يناقضها من الأخبار، مميزا بينهما بعبارة واضحة جلية.

ثم بيان وجه الجمع بين ما اعتمده وما اختلف أو تناقض معه (٢)، مع العناية الفائقة بوجوه ترجيح الأحاديث بعضها على بعض، مما حمله ذلك على النظر في الأخبار الكثيرة على أساس حصرها بثلاثة أصناف (٣).

أصناف الخبر عند الشيخ:

الخبر عند الشيخ الطوسي - كما ذكرنا - على ثلاثة أصناف، هي:

الصنف الأول: الأخبار المتواترة.

وهي ما بلغت رواتها في الكثرة مبلغا أحالت العادة اتفاقهم على

---

(١) الإستبصار ١ / ٣، من المقدمة.

(٢) عقدنا فصلا في هذا البحث بعنوان: " طرق الجمع بين الأخبار " وسيأتي بعد الحديث عن كتابي الغيبة والأمالي.

(٣) سيأتي الكثير من تطبيقات ما سنذكره من تلك الأصناف في فصول البحث، لا سيما الرابع منها وهو بعنوان: " الاستدلالات والاحتجاجات ".

الكذب، بحيث تتحقق تلك الكثرة في جميع طبقات السند وصولا إلى المعصوم (عليه السلام).
وهي تكون موجبة للعلم القطعي بالصدور، وموجبة للعمل أيضا من غير إضافة شئ إليها، لكونها حجة في نفسها، والأساس المتين المعتمد في أصول الشريعة وأحكامها.
ونظرة واحدة إلى ما ذكره الشيخ في أوائل كتاب الإستبصار تعطي انطباعا كافيا على اعتماد الشيخ في فتاويه على هذا الصنف من الأخبار أولا بأول، وتزداد تلك القناعة عند مقارنة ما ذكره الشيخ من الأخبار المعتمدة في الفتوى مع أحاديث أبواب الكافي التي تضمنت نص أو مضمون ما ذكره الشيخ، إذ سيجد في تلك الأبواب ما يقطع العذر حيث اشتبكت الطرق وتعددت، وبلغ الرواة من الكثرة مبلغ التواتر في نقل مضامين أغلب الأبواب.
الصنف الثاني: الأخبار المحتفة بقرينة قطعية توجب العلم.
والقرائن القطعية على نحوين:
إذ تارة تكون دالة على القطع بصدور الخبر عن المعصوم (عليه السلام)، فيكون الخبر صحيحا في نفسه.
وأخرى دالة على صحة مضمون الخبر، وإن احتمل عدم الصدور.
والشيخ لم يذكر شيئا عن النحو الأول، لكنه ذكره في كتابه العدة في أصول الفقه – كما سيأتي في محله –، لانحصار العلم بتلك القرائن بأصحاب المعصوم (عليه السلام) غالبا، بل اكتفى ببيان أنواع النحو الثاني من القرائن القطعية الدالة على صحة متضمن الخبر.

على أن بعض تلك القرائن – كموافقة الخبر للإجماع – كاشفة عن احتمال كون الأصل هو القطع بالصدور، ولكن لسبب ما، لم يصل العلم بهذا القطع إلى الشيخ، بل وصلت آثاره إليه أعني الإجماع على العمل بمضمون ذلك الخبر، والإجماع يكشف – بدوره – عن صحة ما تضمنه الخبر، وإن احتمل عدم صدوره.

فهاهنا أمران: خبر، وإجماع، وبما أن مضمون الخبر متطابق مع الإجماع الكاشف عن رأي المعصوم (عليه السلام)، فإنه إذا احتملنا كون الأصل في الإجماع هو ذلك الخبر بعينه، وقوي ذلك الاحتمال بقرينة ما، فسيكون الخبر قطعي الصدور.

وإذا احتملنا كون الأصل غيره، فسيكون ظني الصدور، ولكن لنكتة الموافقة وجب العمل بالمضمون، وهذا لا يضر حتى مع احتمال كون الخبر موضوعا، لأن العمل في الواقع إنما هو عمل بالقرينة – وهي الإجماع – وليس بالخبر.

وقد نبه الشيخ على هذا في كتاب العدة في أصول الفقه، فقال:

"... إن كانت هناك قرينة تدل على صحة ذلك – يعني: صحة ما تضمنه الخبر – كان الاعتبار بالقرينة " (١).

وعلى أية حال، فإن النحو الثاني من القرائن القطعية الموجبة للعلم، تخرج الخبر – غير المتواتر – المطابق لها عن خبر الآحاد، وتلحقه من جهة العمل بالمتواتر، وعلى هذا تكون موجبة للعمل به كما أوجبت العلم بمضمونه.

---

(١) العدة في أصول الفقه ١ / ١٢٦، من الفصل الرابع.

وهذه القرائن على خمسة أنواع، هي:
القرينة الأولى: المطابقة مع القرآن الكريم.
والتطابق في هذه القرينة يكون من أربعة وجوه، وهي:
الوجه الأول: مطابقة الخبر مع ظاهر القرآن الكريم، وهذا الوجه من المطابقة دال عند الشيخ بالأولوية على سلامة الاحتجاج بظواهر القرآن الكريم في مجال الحكم الشرعي مطلقا، ما لم يرد دليل قاطع على العمل بخلاف ذلك الظاهر، خلافا لما قد يزعم من أن احتجاج الشيخ بذلك كان في ما دون الوجوب، ونحو هذا من الكلام الذي صرح الشيخ بخلافه.
الوجه الثاني: المطابقة مع عموم القرآن الكريم.
الوجه الثالث: المطابقة مع دليل خطابه.
الوجه الرابع: المطابقة مع فحواه.
القرينة الثانية: المطابقة مع السنة المقطوع بها.
والتطابق في هذه القرينة يكون من أربعة وجوه أيضا، وهي:
الوجه الأول: مطابقة الخبر مع صريح السنة المقطوع بها.
الوجه الثاني: المطابقة مع عمومها.
الوجه الثالث: المطابقة مع دليلها.
الوجه الرابع: المطابقة مع فحواها.

القرينة الثالثة: مطابقة الخبر مع إجماع المسلمين.
القرينة الرابعة: مطابقة الخبر مع إجماع الإمامية.
وبذكر هذه القرينة يعلم أن المراد بالقرينة الثالثة هي هذه لا غير لدخول الإمامية في هكذا إجماع حتما، إذ لا عبرة بإجماع المخالف قطعا، لا سيما بعد ثبوت إجماعهم على مخالفة القرآن الكريم والسنة الثابتة، كإجماعهم مثلا على تحريم المتعة، ووجوب غسل الرجلين في الوضوء لأجل الحفاظ على سنة زيد أو عمرو لا غير.
القرينة الخامسة: المطابقة مع العقل.
وتكون هذه المطابقة من وجهين، وهما:
الوجه الأول: مطابقة الخبر مع الدليل العقلي.
الوجه الثاني: مطابقة الخبر مع مقتضى العقل.
الصنف الثالث: أخبار الآحاد.
وهي الأخبار التي لم تصل إلى حد التواتر ولم تكن محتفة بقرينة قطعية أو ظنية سواء كان الراوي واحدا أو أكثر، وسواء كانت مسندة أو لا.
ويقسم هذا الصنف من الأخبار – من جهة العمل بها أو عدمه – على نحوين من أخبار الآحاد، وهما:
النحو الأول: أخبار الآحاد التي لم تعارض بغيرها.
وهذا النحو يجوز العمل به عند الشيخ، لأنه من الباب الذي عليه

الإجماع في النقل، إلا أن تعرف فتاواهم بخلافه، فيترك لأجلها العمل به، على حد تعبيره (قدس سره) (١).

ويجدر التنبيه على أن مراد الشيخ بهذا النحو من الأخبار هي الأخبار الواردة من طريق رواة الإمامية الاثني عشرية دون سواهم من الرواة، وبشرط ثبوت وثاقتهم وضبطهم وعدم الطعن في روايتهم (٢).

ومن هنا يعلم بأن خبر الواحد الذي رفضه الشيخ إنما هو الخبر الذي لم يتصف بما ذكرناه، كما لو كان طريقه عاميا، أو إماميا ولكن لم تثبت لديه وثاقة رواته، أو ثبتت ولكن له معارض أقوى، أو كانت الشهرة الفتوائية على خلافه، وغير ذلك من الأمور الأخرى.

النحو الثاني: أخبار الآحاد المتعارضة مع غيرها.

وجواز العمل أو عدمه بهذا النحو من الأخبار، خاضع عند الشيخ لقواعد الترجيح بين المتعارضين، فإذا ما ثبتت بتلك القواعد رجاحة أحد الخبرين المتعارضين جوز الشيخ العمل به دون الخبر الآخر.

وفي ما يأتي خلاصة لقواعد الترجيح التي صرح بها في مقدمة الإستبصار، وطبقها على ما تعارض من أحاديث التهذيب والاستبصار:

---

(١) راجع: الإستبصار ١ / ٤، من المقدمة.

(٢) راجع: العدة في أصول الفقه ١ / ١٢٦، من الفصل الرابع.

قواعد الترجيح بين الأخبار المتعارضة عند
الشيخ الطوسي (قدس سره)
ذكر الشيخ الطوسي في مقدمة الإستبصار جملة من القواعد التي اعتمدها في الترجيح بين الأخبار المتعارضة في كتاب الإستبصار، كما اعتمدها أيضا في كتابه التهذيب، كما سيأتي في تطبيقاتها بفصل مستقل.
ومن خلال تلك القواعد يعلم دور الشيخ الطوسي في دراية الحديث، بل وسبقه إلى إدخالها حيز التطبيق بشكل لم يسبقه إليه أحد.
وسوف نبسط تلك القواعد على النحو الآتي:
أولا: الترجيح بقاعدة " عدالة الرواة ".
هناك ثلاثة أحوال للخبرين المتعارضين عند الترجيح بينهما بموجب هذه القاعدة، وهي:
إما أن يكون رواة أحد الخبرين عدولا والثاني أعدل، أو العكس، أو يتساويان في العدالة، وهنا جوز الشيخ العمل برواية الأعدل، لكون الترجيح معه دون العدل.
وأما لو تحقق التساوي في العدالة بين رواة الخبرين، فإن الترجيح سيكون بموجب القاعدة الثانية، وهي:
ثانيا: الترجيح بقاعدة " كثرة الرواة ".
للخبرين المتعارضين المتساويين في عدالة رواتهما ثلاثة أحوال

بموجب هذه القاعدة، لأنهما: إما أن يكون أحدهما كثير الرواة والثاني أكثر، أو العكس، أو يتساويان في الكثرة، وهنا جوز الشيخ العمل برواية الأكثر دون الكثير، للعلة السابقة.

وأما مع التساوي فقد نقل الترجيح بينهما إلى القاعدة الثالثة، وهي:

ثالثا: الترجيح بقاعدة " العدالة والكثرة ".

ومن استخدام الطريقة نفسها في الترجيح، يعلم بالنتيجة أن للخبرين المتعارضين ثلاثة أحوال أيضا، وهي:

إما أن يكون أحدهما راجحا والآخر مرجوحا، أو العكس، أو يتساويان، والعمل هنا يكون بأرجح الخبرين.

وأما عند تساويهما، فقد عمل الشيخ بالقاعدة الرابعة، وهي:

رابعا: قاعدة " الجمع أولى من الطرح ".

إذا تساوى الخبران المتعارضان عند الشيخ في عدالة الرواة وكثرتهم فيرجح بينهما بموجب هذه القاعدة على النحو الآتي:

١ - إذا عمل بالخبر (أ)، أمكن العمل بالخبر (ب) ولكن على وجه من الوجوه وضرب من التأويل.

٢ - وإذا عمل بالخبر (ب)، وجب طرح الخبر (أ).

فهنا يرجح الشيخ العمل بالخبر (أ) دون (ب)، لأن العمل بالخبر (ب) موجبا لطرح الخبر (أ)، بينما العمل بالخبر (أ) جامعا للعمل بين الخبرين (أ) و (ب)، وهذا هو معنى القاعدة.

خامسا: الترجيح ب " شاهد الأخبار لتأويل المتعارضين ".
وأسلوب الترجيح وفق هذه القاعدة يكون بالصورة الأولى من القاعدة السابقة مع عكسها، وإن اختلف عنه في طريقة الترجيح، وسوف نذكر الصورتين معا، وهما:
١ - إذا عمل بالخبر (أ)، أمكن العمل بالخبر (ب) ولكن على وجه من الوجوه وضرب من التأويل.
٢ - وإذا عمل بالخبر (ب)، أمكن العمل بالخبر (أ)، ولكن على وجه من الوجوه وضرب من التأويل.
فهنا صورتان، وفي كل منهما عمل بخبر وتأويل آخر، والصورتان متعارضتان بالفرض، وطريقة الترجيح بينهما تكون على أساس النظر إلى ما يشهد من الأخبار الأخر لتأويل (ب) و (أ) في الصورتين، أو لأحدهما.
وبهذا الأسلوب يتم ترجيح العمل بالصورة التي يكون شاهد التأويل فيها أقوى من شاهد التأويل في الصورة الأخرى، وكذا ترجيح ما شهد لأحدهما على ما لم يشهد، وبما أن الاحتمالات متعددة في الشواهد الخبرية للتأويل، إذ ربما يتساوى الشاهدان في القوة، وربما لم يكن شاهد أصلا لأي منهما، وهنا يلجأ إلى القاعدة السادسة في مسألة الخبرين المتعارضين، وهي:
سادسا: قاعدة " التخيير أولى من التساقط ".
هذه القاعدة ليست من قواعد الترجيح بين الأخبار، وإنما يلجأ إليها عند تحكم التعارض بين الخبرين حين يفقد كل منهما الصفات المرجحة

على الآخر، وفيها اختلاف واسع بسبب ورود أخبار صحيحة أخرى تفيد إرجاء الخبرين المتعارضين مع تعليل الإرجاء المذكور بأن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات (١).

وبهذا اختلفت كلمات الأعلام في تطبيق قاعدتي التخيير والإرجاء في خصوص الخبرين المتعارضين، والأصل في القاعدتين هو الأخبار، ومن أخبار الأولى خبر: " بأيهما أخذت من باب التسليم وسعك " (٢).

وللعلامة المجلسي (رضي الله عنه) كلام مختصر مهم بشأن القاعدتين (٣)، ومما يهون الأمر، هو أن طرق الترجيح السابقة غالبا ما تؤدي إلى رفع الاختلاف والتعارض بين الأخبار، ونادرا ما يصل الدور إلى التخيير أو الإرجاء.

ومهما يكن فإن خلاصة هذه القاعدة، منوط بالنظر إلى التأويلين المذكورين في صورتي القاعدة السابقة.

فإذا لم يشهد لهما أي خبر، وكان التأويلان متقاربين، فالعمل يكون بالتخيير بينهما، وإن كانا متباعدان من كل وجه وكان العمل بأحدهما موجبا لإسقاط الآخر عمل بالتخيير من باب التسليم.

وقد بين الشيخ (قدس سره) بأن العامل بأحد الخبرين تخييرا، وإن خالفه العامل الآخر بالخبر المضاد، إلا إنهما غير مخطئين، وإنهما لم يتجاوزا حد الصواب.

أما أولا: فللأخبار الواردة في التخيير.

وأما ثانيا: فلأنه " إذا ورد الخبران المتعارضان وليس بين الطائفة

---

(١) أصول الكافي ١ / ٦٧ - ٦٨ ح ١٠ باب اختلاف الحديث، من كتاب فضل العلم.
(٢) أصول الكافي ١ / ٦٦ ذيل ح ٧، باب اختلاف الحديث، من كتاب فضل العلم.
(٣) أنظر: مرآة العقول ١ / ٢١٨ في شرح الحديث السابع من باب اختلاف الحديث.

إجماع على صحة أحد الخبرين، ولا على إبطال الخبر الآخر، فكأنه إجماع على صحة الخبرين، وإذا كان الإجماع على صحتهما، كان العمل بهما جائزا سائغا " (١).

وفي ما يأتي مخطط شامل لما ذكرناه من أصناف الخبر عند الشيخ مع طريقته في علاج الأخبار المتعارضة:

---

(١) الإستبصار ١ / ٥، من المقدمة.

مخطط لطريقة الشيخ الطوسي قدس سره في تصنيف الأخبار وعلاج التعارض.

وأما " الغيبة ":
فهو من كتب الحديث الجليلة التي قل نظيرها بين مؤلفات الإمامية وهو، وإن كان موضوعه عقائديا إلا أنه اعتمد فيه الحديث بشكل مباشر في جميع أبوابه، ومن هنا صح عده من كتب الحديث أيضا.
وهذا الكتاب ألفه الشيخ (قدس سره) في أواخر زعامته الدينية المطلقة ببغداد، وذلك عند أفول نجم البويهيين وحلول ظلام السلاجقة الذين أحالوا دور العلم خرابا في عهده، وسوف يأتي الكلام عن هذا الكتاب في بيان دور الشيخ الطوسي (قدس سره) في المجال العقائدي إن شاء الله تعالى.
أما " الأمالي ":
فهو كتاب حديثي ذكره الشيخ ضمن مؤلفاته في الفهرست، فقال:
"... وله كتاب المجالس في الأخبار (١) "، وفي هذا الكتاب - المعبر عنه أحيانا بالرمز (ما) لأجل الاختصار - ستة وأربعون مجلسا من مجالس التحديث، أملاها الشيخ - في مدة ثلاث سنوات - على تلاميذه في مشهد أمير المؤمنين (عليه السلام) في النجف الأشرف، وقد ابتدأها في شهر ربيع الأول من سنة ٤٥٥ ه، وختمها في يوم الجمعة السادس من شهر صفر سنة ٤٥٨ ه، وفي تلك المجالس ١٥٣٧ حديثا، رواها عن خمسة عشر شيخا تقريبا، كابن الغضائري، وابن الصلت الأهوازي، وابن عبدون، وغيرهم، إلا أن أكثر من روى له في تلك المجالس هو الشيخ المفيد، إذ أورد له

---

(١) الفهرست: ١٦١ رقم ٦٩٩.

ما يزيد على أربعمائة حديث، زيادة على مشاركته في جميع ما رواه الشيخ بلفظ: " عن جماعة "، لتحديد مراده بهذا اللفظ في كتابه الفهرست (١).

وتعد أمالي الشيخ تحفة حديثية نادرة، لما فيها من عيون الحكم، ونفائس المواعظ، وجواهر الإرشاد، ومكارم الأخلاق، اختارها من بين ثروته الحديثية الواسعة، لتكون خريدة فريدة في بابها، ومرآة صافية لما عليه نفس صاحبها.

كما اشتملت أيضا على بعض القصص والأحداث التاريخية المهمة في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وعهد الصحابة، وكان هدفه منها تثبيت القلوب على الإيمان والتقوى، ومعرفة الحق الذي جوبه بالحظر والتدوين الرسميين.

ولأجل تحقيق هذه الغاية أكثر فأكثر فقد عني عناية واضحة في إيراد ما له صلة بحياة أهل البيت (عليهم السلام) ومكانتهم ومنزلتهم من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، إذ أورد بعض خطبهم (عليهم السلام)، ووصاياهم، مع شئ من تاريخهم، وعطائهم الثر، مع التركيز على فضائلهم ومناقبهم وتواتر النص عليهم وتعينهم في المكان الذي اختارهم الله تعالى إليه، وجعله إليهم، وقد حظي أمير المؤمنين (عليه السلام) بالقسط الأوفر من تلك الأحاديث، ولعل في هذا ما يكشف محاولة الشيخ الجادة في تطويق الباطل وتضييق الخناق عليه، بعد أن تفشى وباؤه في جسد الأمة حتى شل قدرتها على التفكير الصحيح، ولم يلبث

---

(١) أنظر: الفهرست، ترجمة: إبراهيم بن هاشم ص ٤ رقم ٦، وأحمد بن الحسن الأسفراييني ص ٢٧ رقم ٧٤، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ص ١٩ رقم ٥٣، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي ص ٢١ رقم ٥٥، وأحمد بن محمد بن سيار ص ٢٣ رقم ٦٠، وجعفر بن محمد بن قولويه ص ٤٢ رقم ١٣٠، وعمر بن محمد بن سالم البراء ص ١١٤ رقم ٤٩٤.

الأمر هكذا، إلى أن سرى ذلك الداء الوخيم في عروق السلاجقة فحولوا بغداد إلى ظلام لا يطاق، حتى اضطر الشيخ إلى مغادرتها متوجها إلى النجف الأشرف، ليجعل من تلامذته هناك مشاعل نور تضئ الطريق.

هذا، وزيادة على ما في تلك الأمالي من قيمة حديثية عالية، فإنها تعد ذات قيمة تفسيرية مهمة، إذ كشفت بطريق الرواية عن مضامين ووجوه وأهداف وتفسير مائتين وسبع وثمانين آية من آيات القرآن الكريم فيما تتبعناه.

وجدير بالذكر، أن الشيخ أخرج جملة وافرة من أحاديث أماليه عن رواة العامة، وتحديدا: عن الصنف الرابع من رواتهم، وقد سبقت الإشارة إلى تحليل موقفهم من نظائر تلك الروايات.

وبالجملة، فإن شيخنا الطوسي قد وفق في كتابه الأمالي، إذ استطاع أن يرصد نوع الثقافة التي يحتاج إليها الناس وقتئذ، فغذاها بالحديث الشريف، واستطاع بكل جدارة أن يضرب على الوتر الحساس الذي تجنبه الكثير من المحدثين في ذلك الحين.

للبحث صلة...

فهرس مخطوطات
مكتبة أمير المؤمنين العامة
النجف الأشرف
(١)
السيد عبد العزيز الطباطبائي (قدس سره)
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق، محمد وآله الأطيبين الأطهرين.
إن من الحقائق المهمة التي استطاع الفرد البشري استيعابها وإدراكها حقيقة أن الزمان متصرم لا محال.
فمنذ البدء جعل هذا المفهوم الحي محورا أساسيا من محاور البناء التي صاغها لأجل البقاء والمواصلة والتطور، كيف؟! والنظام الكوني عموما مرتكز على هذه القضية أيما ارتكاز، فهي من صفاته ولوازمه التي لا تنفك عنه أبدا.
والمشاهد أن مكادحة الإنسان لعامل الزمن قد جسدت فيه الإرادة الصلبة والمقاومة المثيرة والجهد الدؤوب بأرفع صورها وأجمل معانيها حتى أسفرت عن قدرة كبيرة في المبادرة وإبداع مدهش في اتخاذ القرار بما يتناسب والحاجة الملحة، فكانت الحصيلة ارتقاء على مستوى الابتكار

والاكتشاف والاختراع.
إن هذه الكبرى لم تتمثل في مصداق أو بعض مصاديق معينة، بل سرت في مختلف جوانب الحياة بأدق جزئياتها وصغرياتها بحيث عاد من المستحيل تصور المسيرة البشرية بدونها.
ولقد أدى العلم دورا فاعلا ومتميزا في بلورة وتهذيب وتنقيح المساعي البشرية الطامحة للاستفادة من عامل الزمن على أحسن وجه، وأفضل كيفية، فكان ولا زال هو الرائد في التوجيه والبرمجة بشكل مطلق.
وعلم الفهرسة هو واحد من العلوم التي شيدت أساسا لغرض اختزال العديد من الخطوات والمراحل التي تعترض بلوغ المرام ونيل المقصود، وإن كان بعض أهل اللغة قد عرف الفهرسة بأنها: " كتاب تجمع فيه أسماء الكتب، أو دفتر في أول الكتاب أو آخره يتضمن ذكر ما فيه من الفصول والأبواب "، فهو – على ضوء ما نلمسه منه في عصرنا الحاضر من شمولية واستيعاب لشتى المحاور العلمية والثقافية وأساليب البرمجة والتقنية الحديثة وسائر الجوانب الحياتية – تعريف أخص من المدعى وغير جامع بالمرة، أضف إلى ذلك أن الفهرسة غدت علما من العلوم التي لا تغادرها الضرورة الشديدة والحاجة الملحة في أي وقت من الأوقات، وبات من الضروري تعلم أسسها ومناهجها التي ينبغي توفر مقدمات لدركها والاستفادة الصحيحة منها.
ولا يعد خافيا ما لهذا العلم من خدمات جليلة أسداها بحق إلى العلوم الأخرى حتى انفتحت به أبواب واسعة وآفاق رحبة، قطفت معها أطيب النتائج والثمار.
ولقد تلألأت في سمائه رجال أفذاذ وأعلام كبار، تمكنت بفضل

جهودها المباركة وخطواتها الجليلة وابتكاراتها الفريدة أن ترفد سوح الفكر والمعرفة بروائع نتاجاتها ونفيس آثارها.
والمحقق العلامة السيد عبد العزيز الطباطبائي (قدس سره) – الذي ثنيت له الوسادة في العديد من صنوف العلم وألوانه – كان العالم الخبير، والمبدع القدير، والأستاذ الماهر في علم الفهرسة، العلم الذي تمرس فيه منذ الصبا حيث مكتبة جده رضوان الله تعالى عليهما، إلى تلك الآثار التي تنم عن غاية في الدقة وعمق في البحث وإصرار في المتابعة ومتانة في التحقيق، حتى أزيل – بفضل مساعيه القيمة – الغبار عن العديد من الآثار الفريدة والمؤلفات النفيسة.
لقد مارس السيد الطباطبائي (قدس سره) هذا العلم على ضوء منهجية وأسلوب خاص، ضمنها ذلك العرض الرشيق والضبط الرفيع، كيف لا؟! وهو الرجالي الكبير والخبير الشهير في علم المخطوطات، هذين العلمين اللذين أعاناه على إضفاء خصائص وامتيازات على آثاره قلما توفرت لدى الآخرين.
وهذا الأثر القيم " فهرس مخطوطات مكتبة أمير المؤمنين (عليه السلام) العامة في النجف الأشرف " هو واحد من تلك الآثار التي تعبر بالدليل القاطع عن صدق المدعى بأجلى صوره، ولا نروم التكرار في ذكر المواصفات التي امتازت بها مؤلفاته (قدس سره) في هذا الصنف من العلوم.
وينبغي الإشارة إلى أن هذا الفهرس كان قد كتبه المؤلف (قدس سره) وأستاذه الشهير آقا بزرك الطهراني على قيد الحياة، بدليل تعبيره عنه ب: دام ظله.
وتراثنا إذ تنشر هذا الأثر الجليل على صفحاتها، وكما هو عليه في مسودات السيد المحقق التي كتبها في ذلك الوقت، فهي تذكر قراءها الكرام

بأنها قد قامت بإجراء بعض التصحيحات الضرورية على متنه.
كما استعانت لرفع بعض الإشكالات التي واجهتها في إعداده ببعض من وأكبوا المؤلف (قدس سره) في مكتبة أمير المؤمنين (عليه السلام) بالنجف الأشرف.
سائلين الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع بوافر منه وكرمه.
وصلى الله على رسولنا محمد، وآله الطيبين الطاهرين.
هيئة التحرير

(١)
الآثار الأحمدية في بيان الأدلة الشرعية
للعلامة الشيخ محمد باقر بن علي أكبر الدامغاني.
أوله: " الحمد لله الذي جعلنا من أمة محمد... أما بعد، فإني لما فرغت من كتاب الألفين من أحاديث سيد الثقلين أحببت أن أفرد رسالة أجمع فيها الأدلة الشرعية... وسميتها بالآثار الأحمدية في بيان الأدلة الشرعية ورتبتها على أربعة أقسام: عبادات، وعقود، وإيقاعات، وأحكام... ".
اقتصر فيه على متون الأحاديث بحذف أسانيدها نظير بداية الهداية للحر العاملي.
نسخة إلى أواسط كتاب الحج، بخط المصنف، ضمن مجموعة من مؤلفاته، ورسائله كلها بخطه، رقم المجموعة ١٩٣٦.
(٢)
آداب البحث
في علم الخلاف والجدل والمناظرة.
لمحمد بن أشرف الحسيني السمرقندي، المتوفى حدود سنة ٦٠٠ ه.
نسخة قيمة قديمة، جميلة الخط، من نسخ القرن التاسع، بأول مجموعة كتبت سنة ٨٧٠، وبعدها عدة من شروحها، وهي من الورقة ١ إلى

٦ أ، رقم ١٨٣٢.
نسخة أخرى في هذه المجموعة أيضا، من الورقة ٧٦ ب إلى الورقة ٧٩ ب، رقم ١٨٣٢.
(٣)
آداب المتعلمين
ينسب إلى المحقق الطوسي، وشكك فيه محمد تقي دانش پژوه، ونسبه إلى [غيره].
وهو مطبوع مرارا.
نسخة بخط فارسي خشن جميل، بآخر مجموعة ٣ / ٢٣٠٣.
نسخة ضمن مجموعة، هو أولها، وتاريخ المجموعة ١١٢٥، رقمها ٨٦٢.
نسخة كتبها السيد علي بن مرتضى الطباطبائي بنسخ جيد إلا الورقة الأخيرة منها فإنها بخطه الفارسي، وفرغ منها سنة ١١٣٢، ضمن مجموعة بخطه، رقم ٨٦٤.
نسخة ناقصة الطرفين، كتابة القرن الثاني عشر، ملحق بكتاب مفتاح الفلاح للشيخ بهاء الدين العاملي، رقم ١٦٥٨.
نسخة كتابة القرن الثالث عشر، ضمن المجموعة رقم ٢١٨٣.
(٤)
آداب النكاح
أوله: " فصل في آداب المناكحة والمباشرة وما يتعلق بها إذا أردت

عقد التزويج... ".
نسخة ضمن المجموعة رقم ٢١٨٣، في سبع أوراق.
(٥)
إبانة المختار
في إرث الزوجة من ثمن العقار بعد الأخذ بالخيار
للعلامة الفقيه الشيخ فتح الله بن محمد جواد النمازي الشيرازي الأصفهاني النجفي، الشهير بشيخ الشريعة، المولود سنة ١٢٦٦، والمتوفى في النجف الأشرف ٨ ربيع الآخر سنة ١٣٣٩.
وهذه المسألة قد سئل المؤلف عنها فأجاب فيها، ثم ظهر له أن بعض مشاهير عصره (وهو الفقيه النبيه المحقق السيد محمد كاظم الطباطبائي) (١) يخالفه في رأيه، فكتب المؤلف هذه الرسالة انتصارا لما ارتآه، وإثباتا لما ادعاه، وفرغ منها في شهر رمضان سنة ١٣١٩، إلا أن خطبة نسختنا تخالف الخطبة المذكورة في الذريعة.
ثم علق على هذه الرسالة شيخ محققي ذلك العصر وهو العلامة الخراساني، صاحب الكفاية، قيودا وتعاليق رد بها رأي المؤلف وأدلته، وأيد رأي سميه صاحب العروة، فكتب المؤلف في رده كتاب أسماه: صيانة الإبانة عن وصمة الرطانة.
نسخة مكتوبة في حياة المؤلف، وعلى نسخة الأصل بخطه، ولعل الكاتب من تلامذته إلى ما دون الورقة الأخيرة، وأما الورقة الأخيرة فهي

---

(١) هكذا كتب المؤلف بخطه في هامش نسختنا. (منه قدس سره).

بخط المؤلف نفسه، عرفه وميزه بمجرد ما رآه تلميذه شيخنا الحجة الرازي دام ظله، وهي ضمن مجموعة جمعها تلميذ المؤلف العلامة الشيخ عبد الحسين الحلي عام ١٣٢٤، رقم المجموعة ٣٨٩.

والمسألة هي: لو أن رجلا اشترى أرضا وجعل الخيار للبائع، ثم مات المشتري، وفسخ البائع، فهل ترث زوجته حصتها من تمام الثمن أو لا ترث إلا ما قابل الأعيان، وأما ما قابل الأرض فإنها لا ترث منه شيئا كما لا ترث من الأرض.

واختار شيخ الشريعة الشق الثاني، واختيار جماعة معاصريه هو الشق الأول وأنها ترث.

وممن كتب بهذا الصدد العلامة الحجة الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء في تعليقته على المكاسب في مباحث الخيار، فإنه أسهب في هذا المقام واختار مختار أستاذه صاحب العروة.

وكذا المحقق الخراساني.

وكذا العلامة الشيخ محمد علي الرشتي، في ما أفرد لهذه المسألة من رسالة توجد بخطه في هذه المجموعة نفسها.

وكذا الشيخ عبد الله المازندراني، وهذه الرسالة كتبها تلميذه تقريرا لبحثه.

وهذا السؤال أرسل من مدينة رشت سئل عنها جمع من أعلام النجف فلما أجاب شيخ الشريعة بخلاف ما اختاره الباقون طلب عالم رشت يوم ذاك – وهو الحاج محمد الرشتي – الاستدلال من الأعلام على آرائهم، فكتب شيخ الشريعة وغيره رسائل مفردة.

(٦)
أبكار الأفكار
هو تخميس القصيدة الطرائفية، التي هي من نظم أبي عبد الله عبد الكريم بن ضرغام، المعروف بالطرائفي، المتوفى حدود سنة ٨٥٣.
ويظهر من الدكتور عزة حسن في فهرس الظاهرية ص ٦٧ أن اسم القصيدة زبد الأفكار وهي في مدح النبي المختار (صلى الله عليه وآله)، وهي تسع وعشرين قصيدة، قافية كل منها أحد الحروف الهجائية مرتبة من الألف إلى الياء، بعد اللام مع الألف (لا) حرفا منها، وأبيات كل قصيدة تبدأ بحرف قافيتها، فالقصيدة الأولى أوائل أبياتها الهمزة وقافيتها أيضا الهمزة، والأخيرة قافيتها الياء وأوائل أبياتها الياء.
وكل قصيدة عشرون بيتا، عشرة منها في الغزل وعشرة في المديح.
ثم القصيدة لها تخميس، أول القصيدة قوله:
أحبة قلبي عللوني بنظرة * فدائي جفاكم والوصال دوائي
وأول التخميس:
أذوب اشتياقا والفؤاد بحسرة * وفي طي أحشائي توقد جمرة
ويظهر من فهرس الأزهرية ٥ / ٣ أن التخميس أيضا للطرائفي، ناظم القصائد نفسه.
ويظهر من فهرس الظاهرية ص ٦٨ أن التخميس للفيومي مخمس البردة، وأنه يغلب على الظن أنه الشيخ ناصر الدين بن عبد الصمد، معيد المدرسة المالكية في الفيوم، لأنه ممن خمس قصيدة البردة.

وبما أن نسختنا مكتوبة سنة ٩٩٧، قريبة من عهد الناظم، [فهو مما] يؤيد كون التخميس له أيضا.
نسخة منضمة إلى تخميس القصيدة الوترية، فرغ الكاتب منها ٢٩ شهر رمضان سنة ٩٩٧، رقم ٢٠٧.

(٧)
الإتقان
في مباحث الألفاظ من أصول الفقه إلى مباحث المشتق.
تصنيف العلامة المحقق الشيخ هادي بن محمد أمين الطهراني النجفي.
نسخة بخط حسين الكروسي، فرغ منها ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٢٨، ضمن مجموعة من رسائل المؤلف، رقم ٤٧٢.
نسخة أخرى للكتاب فرغ منها الكاتب - وهو من تلامذته - ٦ ربيع الآخر سنة ١٣٢٤، بأول مجموعة رقم ١٣٤.

(٨)
إثبات حدوث العالم
للشيخ حسين بن إبراهيم التنكابني تلميذ صدر الدين الشيرازي.
أوله: " الحمد لله المتفرد بوجوب وجوده عن كل عين... ".
نسخة بخط السيد حسن الموسوي الأخوي التقوي الطهراني الشيرازي، كتبها بخطه الفارسي الجميل في خمس أوراق سنة ١٢٨٤،

ضمن مجموعة فلسفية عرفانية كلها بخطه، رقم ٥ / ١٥٤٧.
(٩)
إثبات الصانع
هو كتاب موجز في العقائد، وخاصة في التوحيد.
أوله: " الحمد لله الذي نصب لنا دليلا بإظهار صفات كماله على توحيد ذاته وتمجيد صفاته... وعلى آله وأصحابه بأبلغ تحياته. أما بعد، فهذه رسالة تشتمل من درر العقائد فرائدها، ومن غرر الفرائد معاقدها... تحفة... أبو المظفر غازي... أما بعد، فإن هذا المختصر مرتب على ثلاثة فصول: الفصل الأول في إثبات الصانع، الفصل الثاني في تنزيهاته... الفصل الثالث في إثبات صفاته الثبوتية... ".
ولم أعرف المؤلف ولا اسم الكتاب، فهو: إثبات الصانع، أو إثبات الواجب، أو التوحيد أو عقائد أو عقيدة، وما أشبه ذلك، ولم أجده في كشف الظنون في شئ من هذه العناوين.
نعم، ذكر في عنوان (المختصر) في الكلام لمؤلفين: إسماعيل بن يحيى الرازي، وشمس الدين محمد، ولم ينقل شيئا من خطبتهما لتطبق.
نسخة القرن التاسع، ناقصة الآخر، بل ناقصة من آخر الفصل الأول أيضا، ضمن المجموعة ١٨٣٢، من الورقة ٤٨ ب إلى ٥٠ ب.
(١٠)
إثبات المبدأ الأول
للشيخ الرئيس ابن سينا، وهو أبو علي الحسين بن علي بن سينا،

المتوفى سنة ٤٢٨ ه.
نسخة ناقصة الآخر، وبآخرها أوراق بيض كثيرة، كتبها السيد حسن الأخوي الموسوي التقوي الشيرازي الطهراني، بآخر مجموعة فلسفية كتبها سنة ١٢٨٤ رقم ٧ / ١٥٤٧.

(١١)

إثبات الواجب

للدواني، وهو المولى جلال الدين محمد بن أسعد الدواني، المتوفى ٩ ربيع الآخر سنة ٩٠٨.

استظهر شيخنا دام ظله في الذريعة ١ / ١٠٦ أن ولادته حدود سنة ٨٣٠.

وله كتابان بهذا الاسم أحدهما عرف ب: إثبات الواجب القديم وقد ألفه أوان شبابه باسم السلطان محمد الفاتح - المتوفى سنة ٨٨٦ - والثاني عرف ب: إثبات الواجب الجديد لأنه ألفه متأخرا، وهذه النسخة هي القديمة.

أولها: " سبحانك سبحانك ما أعظم شأنك وأظهر برهانك... ".

رتبه على مقصدين، في كل منهما طرق وخاتمة، قال: وقد كتبتها في يومين من أقصر أيام الصيف.

نسخة القرن الحادي عشر بأول المجموعة رقم ٢٢٦٦، وبعدها في المجموعة حاشيتان عليه للمحقق الشيرواني والباغنوي، من الورقة ١ إلى الورقة ٢٠ أ، وعليها حواش منه.

(١٢)
إثبات الواجب
الظاهر أنه للمولى رجب علي التبريزي الأصفهاني، المقدر عند السلطان شاه عباس الثاني الصفوي، وهو أستاذ القاضي سعيد القمي الحكيم العارف المشهور.
فارسي، مرتب على مقدمة وخمسة مطالب وخاتمة، المقدمة في اشتراك الوجود اشتراكا لفظيا في الواجب والممكن، وذكره شيخنا في الذريعة.
أوله: " الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله أجمعين، بدانكه اين نوشته مشتمل است بر مقدمه وپنج مطلب وخاتمه... ".
نسخة ضمن مجموعة فلسفية كتبت بخط فارسي جيد في القرن الحادي عشر، تاريخ بعض رسائلها سنة ١٠٧٩، رقم التسلسل ٥٩٧.
(١٣)
الاثنا عشرية الصلاتية
للشيخ البهائي.
نسخة فرغ منها الكاتب سنة ١٠٣٤، في المجموعة ٣ / ٢٢٨٨، وهي بخط محمد مقيم بن معصوم علي الذي صرح باسمه في آخر الاثني عشرية الصومية الموجودة بعد هذه الاثني عشرية مباشرة في هذه المجموعة

وبنفس الخط، وفرغ منها ١٥ شعبان سنة ١٠٣٤، ولعله من تلامذة المؤلف.
نسخة بخط محمد نظام بن علي خان، كتبها في حياة المؤلف، وأظنه من تلامذته، وعليها حواش منه مد ظله، وفرغ المؤلف ١٧ ربيع الأول سنة ١٠١٢، وفرغ هذا الكاتب سنة ١٠٢٠، في ٤٤ ورقة، مقاسها ١٠ × ٧، تسلسل ١٩٨١.
نسخة بخط العلامة الشيخ عبد الحسين الحلي، ضمن مجموعة، فيها الاثني عشريات الخمس وغيرها، كلها بخطه وهذه الرسالة فرغ منها ٣ ذي الحجة سنة ١٣٢٢، في ١٤ ورقة، رقم المجموعة ٣٨٥.

(١٤)
الاثنا عشرية الصومية
للشيخ البهائي.
نسخة بخط فارسي جيد، كتبها محمد مقيم بن معصوم علي، وفرغ منها ١٥ شعبان سنة ١٠٣٤، وأظنه من تلاميذ المؤلف، وكتب قبله بالخط وفي السنة نفسها الاثني عشرية الصلاتية، وكلاهما في المجموعة رقم ٤ / ٢٢٨٨.
نسخة بخط علي بن حسين، ضمن مجموعة كتابة القرن الحادي عشر، وعليها حواش كثيرة للمؤلف منه (رحمه الله)، رقم المجموعة ٧٦٨.
نسخة بخط العلامة الشيخ عبد الحسين الحلي، ضمن مجموعة كلها بخطه، فيها الاثني عشريات الخمس للشيخ البهائي، فرغ منها ٥ ذي الحجة سنة ١٣٢٢، في ٩ أوراق، رقم ٣٨٥.

نسخة كتبت بخط نسخ جيد وقبلها كتاب التنبيهات العلية للشهيد الثاني، تاريخه صفر سنة ١٠٨٢، وهما بخط وتاريخ واحد، وعليه حواش كثيرة في أوائله، والنسخة ناقصة الآخر، رقم ١٩١٤.

(١٥)

الاثنا عشرية في الحج

للشيخ البهائي.

نسخة بآخر مجموعة كتابتها في القرن الحادي عشر، رقم المجموعة ٧٦٨، وعليها تعليقات كثيرة للمؤلف منه (رحمه الله)، وبآخرها فائدة في تعداد مسائل بعض الكتب الفقهية.

نسخة بخط العلامة الشيخ عبد الحسين الحلي، ضمن مجموعة كلها بخطه، فيها الاثني عشريات الخمس للشيخ البهائي، فرغ من هذه في ٦ ذي الحجة سنة ١٣٢٢، في ٧ أوراق، رقم المجموعة ٣٨٥.

(١٦)

الاثنا عشرية في الزكاة والخمس

للشيخ البهائي.

نسخة بخط العلامة الشيخ عبد الحسين الحلي، ضمن مجموعة كلها بخطه، فيها الاثني عشريات الخمس للشيخ البهائي ورسائل غيرها، فرغ من هذه ٤ ذي الحجة سنة ١٣٢٢، وهي في ٧ أوراق، رقم ٣٨٥.

(١٧)
الاثنا عشرية في الطهارة
للشيخ البهائي.
نسخة بخط العلامة الشيخ عبد الحسين الحلي، في مجموعة من رسائل الشيخ البهائي وغيره منها الاثني عشريات الخمس، وهذه أول كتب المجموعة، فرغ منها غرة ذي الحجة سنة ١٣٢٢، في ١٥ ورقة، رقم المجموعة ٣٨٥.

(١٨)
الإجارة
للعلامة الفقيه، الحكيم الأديب، المشارك في العلوم، آية الله الشيخ محمد حسين بن محمد حسن الغروي الأصفهاني، المتوفى سنة ١٣٦١.
وقد طبع في النجف.
نسخة الأصل بخط المصنف النسخ الجيد، فرغ منه ٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٨، رقم ٢٠٩٥.

(١٩)
إجازة المحقق الداماد
للسيد أحمد بن زين العابدين، كان من تلامذته ومن تلامذة الشيخ بهاء الدين العاملي.

والمجيز هو المحقق الداماد، سيد المحققين، السيد محمد باقر المشتهر بالداماد، المتوفى سنة ١٠٤٠.
وتاريخ الإجازة منتصف جمادى الأولى سنة ١٠١٧.
نسخة بخط نظام الدين علي الأنصاري، فرغ منها ١٣ ربيع الآخر سنة ١١٢٠، بآخر مجموعة رقم ٤٥٧.

(٢٠)

اجتماع الأمر والنهي
للعلامة الجليل، الفقيه الأصولي، السيد علي بن محمد علي، المشتهر بصاحب الرياض، الطباطبائي، المتوفى سنة ١٢٣٦.
أوله بعد خطبة يسيرة: " وبعد، فهذا أصله يتضمن تحقيق القول باستحالة اجتماع الأمر والنهي في شئ مطلقا، تساوى متعلقهما أو اختلفا... ".
نسخة مكتوبة في حياة المؤلف، كتبها السيد محمد آل السيد عطية لأجل العلامة الحجة السيد رضا نجل العلامة السيد بحر العلوم، وفرغ منها ١٠ ذي الحجة سنة ١٢٣٠، وهي ثاني كتاب في مجموعة رقم ٤١٤، تبدأ من ورقة ٤٠ ب إلى ٥٣ ب.

(٢١)

الاجتهاد والأخبار
للأستاذ الأكبر الوحيد البهبهاني محمد باقر بن محمد أكمل

الأصفهاني البهبهاني الحائري، المتوفى سنة ١٢٠٦.
رد فيه على الأخباريين، وأثبت هو صحة طريقة المجتهدين، وقد طبع على الحجر بإيران بآخر عدة الأصول للشيخ الطوسي عام ١٣١٥.
وفرغ منه المؤلف ١٣ رجب سنة ١١٥٥.
نسخة مكتوبة بخط نسخ جيد، ضمن مجموعة أصولية أكثرها للمؤلف، رقم ٩٥١.

(٢٢)

الاجتهاد والتقليد
هو آخر المباحث الأصولية، يبحث عنها في أصول الفقه، كتب فيها جماعة من المحققين رسالة خاصة، ومنها هذه الرسالة للشيخ الفقيه عبد الله بن نصير الدين المازندراني.
وهي رسالة مبسوطة قدم فيها مباحث التقليد على مباحث الاجتهاد لشدة حاجة الناس إليها على العكس من المتعاهد من غيره.
نسخة الأصل بخط المؤلف، ضمن مجموعة من رسائله كلها بخطه، رقم ٣٩٤.

(٢٣)

الاجتهاد والتقليد
للعلامة الفقيه، آية الله الشيخ محمد حسين الغروي الأصفهاني،

المتوفى سنة ١٣٦١.
وقد طبع في النجف.
نسخة الأصل بخط المصنف، ٤٨ ورقة، وعليها بعض التعاليق للمؤلف وبخطه أيضا، رقم ٢٠٩٨.

(٢٤)

الاجتهاد والتقليد

وإثبات اشتراط الحياة في المفتي، والمنع عن تقليد الميت، وإثبات عدم جوازه.

أوله: " الحمد لله رب العالمين... وبعد، فقد اختلف العلماء (قدس سرهم) بعد اتفاقهم على جواز التقليد عند تعذر العلم عدا بعض من فقهاء حلب كابن زهرة وجماعة من المعتزلة في اشتراط حياة المفتي في الاستفتاء والتقليد... ".

وهي رسالة كبيرة لم أعرف مؤلفها، وإنما هو متأخر عن صاحب القوانين لنقله فيها عنه.

نسخة بخط العلامة السيد محمد تقي الطالقاني، بآخر مجموعة من الرسائل بخطه، تاريخ بعضها سنة ١٢٧٤، رقم ١٧٠٨.

(٢٥)

الإجزاء

الظاهر أنه للشيخ محمد باقر بن علي أكبر الدامغاني، إذ إنه بخطه.

أوله: " الحمد لله رب... أما بعد، فقد اختلفوا في كون الأمر مقتضيا للإجزاء على قولين... ".
نسخة بخط العلامة الشيخ محمد باقر بن علي أكبر الدامغاني، ١٤ ورقة، في مجموعة كلها بخطه، رقم ١٩٣٩.

(٢٦)

الإجماع

للأستاذ الأكبر الوحيد البهبهاني محمد باقر بن محمد أكمل الأصبهاني الحائري، المتوفى سنة ١٢٦٠.
نسخة ضمن مجموعة من رسائله، بخط خليل بن الشيخ إبراهيم الزاهد، تاريخ بعضها سنة ١٢٢٠، رقم ٣٩٣.

(٢٧)

أجوبة الشيخ الأحسائي

هو الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي.
أجاب بها عن مسائل وردت إليه من بعض الأخوان حول حقيقة الرؤيا، الصادقة منها والكاذبة وعلة ذلك.
نسخة ضمن مجموعة من رسائله، تبدأ بصفحة ٥٦ إلى ص ٦٥، تسلسل ٦٩٣.

(٢٨)

أجوبة الشيخ أحمد الأحسائي

هو الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي، المتوفى سنة ١٢٤١.

أجاب فيها عن مسائل بعض السادة الأجلاء من أهل الحكمة حول أن الشيطان لا يتمثل في عالم الرؤيا بالأنبياء.
نسخة ضمن مجموعة من رسائله، تبدأ بصفحة ٤٩ منها إلى ص ٥٦، تسلسل ٦٩٣.

(٢٩)
أجوبة مسائل
أظنها للشيخ علي بن حسن بن علي بن سليمان البحراني.
مؤلف أنوار البدرين، أجاب بها عن أسئلة الشيخ علي بن عيسى آل سليم.
أوله: " الحمد لمستحقه، والصلاة والسلام على خيرته من خلقه، محمد رسوله وآله... ".
والمسائل أكثرها أدبية، وهي اثنا عشر مسألة، فرغ من جوابها ٢٤ شوال سنة ١٢٩٣.
نسخة الأصل بخط المؤلف، الورقة الأولى منها ساقطة، ضمن مجموعة من رسائله ومؤلفاته ومنتسخاته، أكثرها بخطه، رقم ٢١٨٣.

(٣٠)
أجوبة مسائل
للعلامة المحدث، الورع التقي، عز الدين المولى عبد الله بن الحسين التستري، المتوفى سنة ١٠٢١.

وهي مسائل فقهية من موارد غامضة أو عبارات مشكلة في بعض الكتب الفقهية، كالقواعد وشرحه للمحقق الكركي والدروس وأمثالها، وأجاب عنها ببيان مختصر، وهي بضع مسائل.
نسخة بخط مؤمن بن حيدر، كتبها بخط نسخ جيد بآخر حاشية المؤلف على ألفية الشهيد بخط الكاتب نفسه، فرغ من الحاشية في جمادى الأولى سنة ١٠٠٨ في حياة المؤلف، وهي في المجموعة رقم ٢ / ٢١٨١، من الورقة ٤٤ ب إلى الورقة ٤٧ أ.

(٣١)

أجوبة مسائل
سئل عنها السيد كاظم الرشتي بالفارسية، فأجاب عنها بالعربية، قال: وأجعل السؤال كالمتن والجواب كالشرح عليه، وأول الأسئلة حول عصمة الأنبياء.
نسخة ناقصة الآخر، ضمن مجموعة من كتبه، رقم ١٥٥٢.

(٣٢)

أجوبة مسائل
لشيخ الإسلام بهاء الدين محمد بن عز الدين الحسين بن عبد الصمد العاملي الجبعي، المتوفى سنة ١٠٣١.
وهي مسائل مختلفة سأله عنها الشيخ صالح بن حسن الجزائري، ومن مسائله أبيات لبعض النواصب يقول فيها:

أهوى عليا أمير المؤمنين ولا * أرضى بسب أبي بكر ولا عمرا
فسأله الإجابة عنها نظما فأجاب عنها باثني عشر بيتا على الوزن والروي.
نسخة بخط نسخ جيد، كتبها في مكة المكرمة محمد علي بن محمد صالح بن علي الشيباني ثم الشيرازي ثم المكي، وفرغ منها بعد صلاة الجمعة يوم العشرين من شهر رمضان سنة ١٠٧٣، على هامش المجموعة رقم ٣٧.

(٣٣)

أجوبة مسائل الأحسائي
هو الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي، أجاب فيها عن مسألتين سئل عنهما، أولاهما عن دوام عذاب أهل النار وعدمه، ثانيتهما عمن يقول بإيمان فرعون، وقد أجاب بكفر القائل حيث أنكر نص القرآن.
نسخة ضمن مجموعة من رسائله، تبدأ من ص ٢٧ من المجموعة إلى ص ٤٨، تسلسل ٦٩٣.

(٣٤)

أجوبة مسائل بعض سادة البلاد
للشيخ أحمد الأحسائي، المتوفى سنة ١٢٤١.
عبر عن السائل ببعض سادة البلاد والأجلاء الفضلاء، وأول مسائله عن قولنا: إنا لله وإنا إليه راجعون، وبسيط الحقيقة كل الأشياء.

نسخة ضمن مجموعة من رسائله، كتبت في حياته، تبدأ بصفحة ٤٤٨ إلى ص ٤٥٥، تسلسل ٦٩٣.

(٣٥)

أجوبة مسائل حول الخلقة

وهي سبعة أسئلة، أولها: عن قوله تعالى: كنت كنز مخفيا... كان مخفيا عن نفسه أو عن غيره...

فارسية، لبعض العرفاء القدماء.

نسخة قديمة، بخط السيد محمود بن يوسف بن مقصود الخوافي، كتبها ضمن مجموعة سنة ٩٦٦، تسلسل ٦٩٤.

وبآخرها وصية عربية تنسب إلى المولى جلال الدين الرومي.

وعدة عوذات ورقى وطلسمات جاء في أسفلها: من مختصر مولانا حسام الدين العبدي (رحمه الله).

(٣٦)

أجوبة مسائل السلطان فتح علي شاه القاجاري

سأل عنها الشيخ أحمد بن زين الدين بن إبراهيم الأحسائي، المتوفى سنة ١٢٤١، فأجاب عنها في أوائل شهر رمضان سنة ١٢٢٣.

نسخة ضمن مجموعة من رسائله، كتبت في حياته، تبدأ من صفحة ٤٢٤ إلى ص ٤٤٨، تسلسل ٦٩٣.

(٣٧)
أجوبة مسائل السيد محمد
للشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي، المتوفى سنة ١٢٤١.
جعل المسائل متنا وأجاب عليها شرحا ب: قال:... أقول:...
أول أسئلته: " قال: بين لي حقيقة سورة التوحيد من أولها إلى آخرها؟ أقول:... ".
نسخة ضمن مجموعة من رسائل المؤلف، كتبت في حياته بخط نسخ جيد سنة ١٢٣٦، رقم ١٦٦٣.
(٣٨)
أجوبة مسائل للشيخ الأحسائي
عن الجسم والجسد والجسد الهورقليائي، سئل عنها الشيخ أحمد الأحسائي فأجاب، وفرغ من الجواب آخر جمادى الأولى سنة ١٢٣٢.
نسخة ضمن مجموعة من رسائله وأجوبة مسائله، كتبت في حياته، رقم المجموعة ١٢٣٠.
(٣٩)
أجوبة مسائل الشيخ جابر
أو الشيخ محمد بن جابر النجفي، سأل عنها الشيخ عبد النبي بن سعد الجزائري، المتوفى سنة ١٠٢١، فأجاب عنها، وهي ثلاث مسائل.

أوله: " أما ما سألت من كون الأصحاب يعملون بالأخبار الضعيفة... ".
والمسألة الثانية عن جواز الصلاة في جلود الخز، والمسألة الثالثة عن جواز صلاة النساء في الحرير، فأجاب عنها كلها الشيخ عبد النبي بن سعد الجزائري، وذكرها شيخنا دام ظله في الذريعة ٥ / ٢٠٣.
نسخة بخط الحاج مفضل بن حاج حسب الله، كتبها بآخر مجموعة بخطه، فرغ منها سنة ١٠٩٨، رقم ٤٠١.

(٤٠)

أجوبة مسائل الشيخ صالح الجزائري
للشيخ بهاء الدين محمد بن عز الدين حسين بن عبد الصمد العاملي، المتوفى سنة ١٠٣١.
وهي ٢٢ مسألة في مواضيع شتى، سأله عنها تلميذه المجاز منه الشيخ صالح بن الحسن الجزائري، وصفه شيخه فيها بقوله: الشيخ الجليل الصالح الورع الزاهد.
نسخة مكتوبة في حياة المؤلف وعن خطه سنة ١٠١٤، بآخرها: هذا كتب من خطب المجيب دام ظله البهي، وبالهامش: فرغ ثانيا سنة ١٠٩٦، ضمن مجموعة رقم ٧٦٨.

(٤١)

أجوبة مسائل الشيخ عبد الله
بل هي رسالة في القدر والأمر بين الأمرين والمنزلة بين المنزلتين،

كتبها بالتماس ابن الشيخ مبارك بن علي الجاوردي القطيفي.
للشيخ أحمد الأحسائي، المتوفى سنة ١٢٤١.
كتبها سنة ١٢٠٨.
نسخة ضمن مجموعة من رسائله كتبت في حياته، تبدأ بصفحة ٣٣٥ إلى ص ٣٣٨، تسلسل ٦٩٣.

(٤٢)

أجوبة مسائل الشيخ عبد الله
ابن محمد بن أحمد بن غدير.
للشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي، المتوفى سنة ١٢٤١.
سأله عن نسبة المعاصي إلى المعصومين، وعن الإحباط، وعن الكراهة في العبادة، وعن أحكام السفر.
نسخة ضمن مجموعة من رسائله كتبت في حياته، تبدأ بصفحة ٣٥٤ إلى ص ٣٧٣، تسلسل ٦٩٣.

(٤٣)

أجوبة مسائل الشيخ عبد علي
للشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي، المتوفى سنة ١٢٤١ ه.
سأله عنها الشيخ عبد علي بن محمد بن علي بن أحمد الخطيب القولي.

فرغ منها ٢٢ شعبان ١٢١١.
نسخة فرغ منها الكاتب محمد حسين بن محمد باقر، في سلك طلاب العلوم الدينية، في شوال سنة ١٢٢٦، في ١٠٣ ورقة، ومعها أجوبة المسائل القطيفية للشيخ الأحسائي أيضا، رقم ١٠٦٨.

(٤٤)
أجوبة مسائل الشيخ محمد بن عبد علي بن عبد الجبار
للشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي.
نسخة ضمن مجموعة من مسائله كتبت في حياته، تبدأ بصفحة ٤٧٠ إلى ص ٤٨٦، تسلسل ٦٩٣.

(٤٥)
أجوبة مسائل الشيخ محمد بن عبد علي بن عبد الجبار
القطيفي
للشيخ أحمد الأحسائي.
نسخة ضمن مجموعة من رسائله، تبدأ بصفحة ٤٨٦ إلى آخر المجموعة، تسلسل ٦٩٣.

(٤٦)
أجوبة المسائل العشر
هي أجوبة عن عشر مسائل فلسفية أجاب عنها الشيخ الرئيس أبو علي ابن سينا، المتوفى سنة ٤٢٨.

ذكره المهدوي في: فهرس مصنفات ابن سينا ص ١٥، وذكر أن النسخة المخطوطة الموجودة في مكتبة المجلس في طهران من كتب مكتبة الطباطبائي وتحمل رقم ٩ / ١٣٦٧، كتب عليها أن السائل هو أبو القاسم الجرجاني أو الكرماني، ثم ناقش القنواتي في نسبة هذه الأسئلة إلى أبي ريحان البيروني وخطأه في ذلك، إذ إن مسائل البيروني هي ثماني عشرة لا عشر.

وحيث إن للشيخ أجوبة عن مسائل عشر أخرى ذكرت أيضا في فهرس المهدوي، نذكر أول هذه الموجودة نسختها عندنا لتتميز عن تلك.

أوله: " المسألة الأولى: حكايتها: العلة الأولى لما فارقت العلل، ألنفسها فارقت أم لغيرها؟ جواب هذا السؤال يفهم على وجهين... ".

نسخة ضمن مجموعة فلسفية من رسائل ابن سينا وغيره، كتبت في القرن الحادي عشر بخط فارسي جيد، رقم ٥٩٧.

(٤٧)

أجوبة المسائل القطيفية

للشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي، المتوفى سنة ١٢٤١.

مطبوعة ضمن جوامع الكلم.

نسخة بخط أقل الطلبة أبو القاسم بن حسن البفروئي اليزدي، فرغ منها سلخ ذي الحجة سنة ١٢٢٦، في ٥٩ ورقة، في حياة المؤلف، ومعها أجوبة مسائل الشيخ أحمد للشيخ عبد علي، رقم ١٠٦٨.

(٤٨)
أجوبة المسائل المدنيات
هي إحدى عشر مسألة كلامية وفقهية، سأل عنها السيد زين الدين علي بن الحسن بن علي ابن شدقم الحسيني المدني، سأل عنها الشيخ بهاء الدين محمد بن عز الدين الحسين بن عبد الصمد العاملي، المتوفى سنة ١٠٣١، فأجاب عنها على هوامش تلك المسائل أجوبة موجزة، فالمسائل في المتن وأجوبتها كالتعليق بالهوامش، وتاريخها محرم سنة ١٠١٣، وأطرى الشيخ بهاء الدين في نهاية الأجوبة على السائل إطراء بليغا افتتحه بقوله: " سيدنا الأجل الأفضل، ومخدومنا الأمجد الأوحد الأكمل، شمس سماء الفضائل والمعالي... ".
أورده شيخنا دام ظله في الذريعة ٥ / ٢٠٤، لكن بعنوان (بدر الدين حسن بن علي) والموجود في نسختنا في السؤال والجواب كليهما زين الدين علي بن حسن.
نسخة مكتوبة سنة ١٠٩٦ عن نسخة الأصل، ضمن مجموعة رقم ٧٦٨.
(٤٩)
أجوبة مسائل الملا رشيد
للشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي.

نسخة ضمن مجموعة من رسائله مكتوبة في حياته، تبدأ بهامش صفحة ٤٧٢ - ٤٧٨، تسلسل ٦٩٣.

(٥٠)

أجوبة مسائل الملا علي

للشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي.

أول المسائل حول الصوفية، وقد حكم في الجواب بكفرهم وزندقتهم، وبقية مسائله أيضا حول التصوف والمريد والمراد والشيخ وأمثالها، ذكرها شيخنا في الذريعة ٥ / ١٨٨.

نسخة ضمن مجموعة من رسائله، تبدأ بصفحة ٩٨، تسلسل ٦٩٣.

(٥١)

أجوبة مسائل الملا كاظم بن علي نقي السمناني

للشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي، المتوفى سنة ١٢٤١.

وقد سأله عن مسائل ثلاث، الأولى عن الثقل الأصغر والثقل الأكبر، الثانية عن شرح حديث الحقيقة، وهو سؤال كميل: ما الحقيقة؟! فأجابه أمير المؤمنين (عليه السلام) عنه: " ما لك والحقيقة... "، والثالثة عن الفرق بين القلب والصدر، والنفس والوهم، والخيال والفكر، والعقل والعلم.

نسخة ضمن مجموعة من رسائل المؤلف، كتبت بخط نسخ جيد سنة ١٢٣٦ في حياة المؤلف، رقم ١٦٦٣.

(٥٢)
أجوبة مسائل ميرزا جعفر بن ميرزا أحمد النواب
للشيخ أحمد الأحسائي، المتوفى سنة ١٢٤١.
وفي آخرها: " فرغ من هذه العجالة... في البلد المحروسة يزد سنة ١٢٢٢ ".
نسخة ضمن مجموعة من رسائله كتبت في حياته، تبدأ من صفحة ٤٥٥ - ٤٧٠، تسلسل ٦٩٣.
(٥٣)
الأحاديث القدسية
هي أربعون سورة من سور التوراة، ذكرها شيخنا دام ظله بهذا العنوان فتبعناه على ذلك، وذكر أنه نقلها أمير المؤمنين (عليه السلام) من العبرانية إلى العربية برواية ابن عباس عنه (عليه السلام).
وطبعت مع الترجمة الفارسية مكررا، ويقال لها: الصحائف الأربعون.
نسخة ضمن مجموعة فرغ الكاتب منها ٧ جمادى الأولى سنة ١٠٨٦، رقمها ١٥٤٣.
نسخة مكتوبة سنة ١١٢٥، ضمن مجموعة هي آخرها، رقم المجموعة ٨٦٢.
نسخة بخط نسخ جيد جميل، والعناوين مكتوبة بالشنجرف، ضمن مجموعة أخلاقية كتابة القرن الثالث عشر، رقم ٧٠٨.

نسخة بخط نسخ جميل، والترجمة الفارسية مكتوبة بالخط الفارسي الجميل بالشنجرف في خلال السطور، ضمن مجموعة كتبت في القرن الثالث عشر، رقم التسلسل ١٦٨٨.

(٥٤)

الإحتجاج
على أهل اللجاج
تصنيف: أحمد بن أبي طالب الطبرسي [من أعلام القرن السادس].
نسخة فرغ منها الكاتب ١٧ ربيع الأول سنة ١٠٨٩، نسخة مقروءة، مقابلة مصححة، عليها بلاغات بلغت قراءة، وتصحيحات وتعاليق نافعة، وبآخرها بخط كاتب النسخة: " بلغت قراءته مع الأخ الأعز أصلح الصلحا مولانا طالبا غفر الله ذنوبه، في غرة شهر صفر " والظاهر أنها في تلك السنة نفسها، في ٢٠٢ ورقة، ٦ / ١٨ × ٢٥، تسلسل ٤٩٧.

(٥٥)

إحقاق الحق
وإزهاق الباطل
تأليف: القاضي نور الله بن شريف المرعشي، الشهيد سنة ١٠١٩.
نسخة فرغ منها الكاتب ٢٤ جمادى الأولى سنة ١١٧١، وهي من أول الكتاب إلى آخر مباحث النبوة، وعليه حواش منه وحواش من غيره لغوية، في ٣٠١ ورقة، ٢١ × ٢٩، تسلسل ١٩٦، وبأوله فوائد متفرقة بخطوط العلماء، وفهرس لمباحث الكتاب.

(٥٦)
أحكام الأموات
للشهيد الأول الشيخ شمس الدين محمد بن مكي العاملي الجزيني.
نسخة كتابة القرن الثالث عشر، بأول مجموعة جمعها العلامة الشيخ عبد الحسين الحلي وكتب عليها تملكه سنة ١٣٢٢، رقم ٦٢٧.

(٥٧)
أحكام طوالع المواليد
تأليف: محيي الدين يحيى بن محمد بن أبي الشكر المغربي،
المنجم الكبير، المشتهر بالراصد الكامل.
ألفه في مراغة، وفرغ منه ١٧ جمادى الأولى سنة ٦٧٨.
وهناك في المكتبة أحكام تحاويل السنة له، ولا أدري أهو هذا، أم هو كتاب آخر؟
نسخة كتابة القرن الحادي عشر، في ٢٠٦ أوراق، عليها تصحيحات وتعليقات كثيرة، رقم التسلسل ٢١٥.

(٥٨)
الإحكام في أصول الأحكام
للآمدي، وهو أبو الحسن علي بن محمد، المتوفى ٣ صفر سنة ٦٣١.

نسخة بخط نسخ جيد، كتبها أقل الطلاب السيد محمد جعفر بن محمد مهدي الحسيني الدهكردي الأصفهاني، وفرغ منها ١١ رجب سنة ١٢٣٤، ٢٢٢ ورقة، رقم ٢٢٧٣.

(٥٩)

أحكام النساء

لمعلم الأمة، وزعيم الطائفة، الشيخ المفيد، أبي عبد الله محمد بن النعمان العكبري البغدادي، المتوفى سنة ٤١٣.

أوله: " الحمد لله الذي هدى العباد إلى معرفته، ويسر لهم سبيل عبادته... وبعد، فإني لما عرفت من آثار السيدة الجليلة الفاضلة، أدام الله إعزازها... ".

استظهر العلامة النوري أن هذه السيدة هي أم الشريفين الرضي والمرتضى، وهي فاطمة بنت الحسين بن أحمد بن الحسن، الناصر الكبير، أبي محمد الأطروش، الشهيد بآمل طبرستان سنة ٣٠٤.

نسخة بخط السيد محمود الحسيني، ضمن مجموعة من رسائل الشيخ المفيد كلها بخطه، كتابة القرن الحادي عشر، رقم ٤١٠، وهي نسخة الشيخ عبد الحسين الحلي المذكورة في الذريعة.

(٦٠)

أحكام الوقف

والحكم ببطلان الوقف على النفس

رسالة مبسوطة للعلامة الفقيه السيد محمد باقر بن محمد نقي،

المشتهر بحجة الإسلام الشفتي، المتوفى سنة ١٢٦٠.
ذكرها صاحب الروضات، وقال: هي مدرجة في كتابه الكبير سؤال وجواب.
نسخة من السؤال والجواب مكتوبة في حياة المؤلف، توجد الرسالة في ضمنها، في صدر كتاب الوقوف والصدقات، رقم ٥١٦.

(٦١)

إحياء علوم الدين
[لأبي حامد الغزالي، محمد بن محمد، المتوفى سنة ٥٠٥ ه].
النصف الأول وهو الجزءان الأول والثاني ويشتمل على ربع العبادات وربع العادات من الكتاب، كتابة القرن الحادي عشر، وعليه تصحيحات، في ٣١٤ ورقة، رقم ١١٤٣.

(٦٢)

أخبار المختار بن أبي عبيد الثقفي
لأبي مخنف لوط بن يحيى الأزدي، المتوفى سنة ١٥٧.
طبع مع قصة السفاح وسديف في آخر المجلد العاشر من كتاب بحار الأنوار، وطبع مع مهيج الأحزان، وطبع مستقلا.
نسخة - ومعها قصة السفاح أيضا وأشياء أخر - ملحقة بآخر كتاب المنتخب للطريحي، تسلسل ٨٦٧.
وبآخرها - قبل قصة السفاح - قصيدة في رثاء الحسين (عليه السلام) للشافعي

منقولة من جواهر العقدين، أولها:
يا رب همي والفؤاد كئيب * وأرق عيني والرقاد غريب
وهي تسعة أبيات.
(٦٣)
الاختيارات
رسالة في الاختيارات وسعد الأيام ونحسها لبعض المتأخرين، استخرجها من كتاب بحار الأنوار وغيره.
أولها: " الحمد لله الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد... أما بعد، فهذا مستخرج من بحار الأنوار، أقول: روي عن الصادق (عليه السلام)... ".
وهو على حسب أيام الشهر، من الأول إلى الثلاثين، وكل رواياته مرسلة قد حذفت أسانيدها.
نسخة بخط نسخ جيد كتابة القرن الثالث عشر، بآخر المجموعة رقم ١٨٣٨، من الورقة ١١٦ للنهاية.
(٦٤)
الأخلاق
تأليف: عضد الدين شبانكاري، وهو غياث الدين منصور بن عماد الدين حسن بن إبراهيم الأيجي، من أعلام القرن العاشر.
له: صفات الحيوان، فارسي، ألفه سنة ٩٣٠.
أوله: " الحمد لله على نواله، والصلاة على نبيه محمد وآله، وبعد..

فهذا مختصر في علم الأخلاق رتبته على أربع مقالات... ".
المقالة الأولى: في النظري منه.
المقالة الثانية: في حفظ الأخلاق واكتسابها.
المقالة الثالثة: في سياسة المنزل.
المقالة الرابعة: في تدبير المدن.
نسخة بخط يعقوب بن أصيل الابرقوي، كتبها سنة ٩٤٠، في عهد المؤلف، بأول مجموعة بخطه رقم ٨٨٥، وبعده دعاء العديلة ودعوات أخر في التعقيب وغيره، مشكولة مضبوطة، وهي أقدم نسخ العديلة ظاهرا.

(٦٥)

أداء الذمة
في ما بدا من عصمة الأئمة

رسالة لطيفة في الكلام على العصمة وإثبات العصمة للأئمة من أهل البيت (عليهم السلام) بالكتاب والسنة، كآية التطهير وحديث الثقلين، مبسوطا مشروحا.
تأليف: محمد معين بن محمد أمين.
أوله: " حامدا مصليا، أما بعد، فقد قال الشيخ الأكبر رضي الله عنه في الفتوحات المكية: وإذا عمى الله الحكم على المهدي (عليه السلام) في بعض النوازل... فإنه معصوم عن الرأي والقياس... ".
نسخة لعلها الأصل بخط المصنف، وهو نسخ جيد خشن، وعلى ظهر الورقة الأولى خطه أيضا كتب اسمه واسم الكتاب، بخط جيد يشبه

خطوط القرن الحادي عشر كخط الشيخ البهائي، لكن النسخة ناقصة الآخر، بآخر المجموعة رقم ٢٠٤٦.

(٦٦)

أدعية السر

للسيد أبي الرضا ضياء الدين فضل الله بن علي بن عبيد الله الحسني الراوندي الكاشاني، من أعلام القرن السادس، ومن مشايخ ابن شهرآشوب.

ذكر شيخنا دام ظله في الذريعة أن بأوله إسنادين، وأن الكفعمي أورده بتمامه في كتابه البلد الأمين وكذلك الحر العاملي أورده بتمامه في الجواهر السنية، وهما مطبوعان.

نسخة ثمينة بخط الخطاط ميرزا محمود المنشي ابن ميرزا محمد علي الگرگاني، فرغ منها سنة ١٢٩٥، بخط نسخ بديع جميل، والنسخة مجدولة بماء الذهب واللاجورد والشنجرف، وبأولها لوحة، وهي خزائنية، رقم ١٠٣٨.

(٦٧)

أدعية شهر رمضان

جمعها بعض تلامذة العلامة المحدث المجلسي في النجف الأشرف، ناقلا لها عن نسخة من كتاب الإقبال لابن طاووس، وجدها في النجف وفيها هذه الزيادات على سائر النسخ، فجمعها في هذا الكتاب، وذكر أن هذه الأدعية مدرجة في هذه النسخة برواية السيد ابن باقي ومن مجموعة

سيدنا زين العابدين (عليه السلام).
ثم ذكر أن هذه الدعوات قد زيدت في الكتاب من قبل الناسخين، وإلا فابن باقي متأخر بكثير عن السيد ابن طاووس، وكذا دعوات الإمام زين العابدين (عليه السلام) لا توجد في الصحيفة المشهورة المتداولة التي رواها العلماء بطرق كثيرة.
ثم قال: ولكن جمعتها للتسامح في شأن الدعاء، وبرجاء أن تكون صادرة من أهل بيت الوحي.
نسخة في ٥٢ ورقة، وهي النسخة الأصلية، المجموعة بيد بعض تلامذة العلامة المجلسي، عبر عنه بقوله: مولانا ومقتدانا وأستادنا، وهذا الجمع بعد وفاة العلامة المجلسي المتوفى سنة ١١١١، وعلى النسخة تصحيحات، تسلسل ٧٢٧.

(٦٨)

الأربعون حديثا
للشيخ حسين بن الشيخ علي بن الشيخ حسن بن الشيخ سليمان البلادي البحراني، المعاصر.
ألفه بعد تأليف منية المرتاد ليوم التناد وهو خامس الأربعينات له، فقد ألف أربعة أربعينات قبل هذا كما صرح بذلك كله في خطبة هذا الكتاب، ويروي فيه عن شيخنا العلامة الرازي دام ظله، وأبوه الشيخ علي مؤلف أنوار البدرين في تراجم علماء البحرين المطبوع.
أوله: " الحمد لله على نعمه الوافرة كما يحب ويرضى كثيرا... ".

فرغ منه ٩ ربيع الأول سنة ١٣٥٩.
نسخة الأصل بخط المؤلف، أهداها إلى المكتبة في جملة من المخطوطات، ومع هذا الكتاب رسالة للمؤلف في الشك والسهو، ٢٦ ورقة، رقم ٧٩٣.

(٦٩)

الأربعون حديثا
للشيخ الشهيد الأول، أبي عبد الله محمد بن مكي العاملي الجزيني، الشهيد سنة ٧٨٦.
طبع مع الغيبة للنعماني بإيران سنة ١٣١٨.
نسخة بخط المولى جلال الدين محمد بن مراد، من تلامذة الشيخ البهائي، كتبه بخطه الشريف، ضمن مجموعة أولها مفتاح الفلاح، وفرغ من المفتاح ١٧ شوال سنة ١٠٣٦، تسلسل ٣٤٥.
نسخة كتابة القرن العاشر، مشكولة مضبوطة، إلا أنها ناقصة، والموجود إلى الحديث الثاني عشر، ضمن مجموعة رقم ١٠٢١، وعليها تملك العلامة المجلسي بخطه، وعليها تصحيحات وبلاغات.

(٧٠)

الأربعون حديثا
للشيخ منتجب الدين.
نسخة ألحق بآخرها حكايات أربع عشرة، فرغ منها الكاتب في ربيع الأول سنة ١٠٦١، والنسخة مقابلة ومصححة كما صرح بذلك في آخرها،

وهي في ٣٤ ورقة، رقم ١٠١٩.
(٧١)
الأربعون حديثا
للنووي.
نسخة كتابة القرن الثاني عشر بخط نسخ جيد، ٣٦ ورقة، رقم ٤٥٦.
(٧٢)
الأربعون حديثا
في مناقب أمير المؤمنين (عليه السلام)، مع ترجمة مختصرة إلى الفارسية خلال السطور.
أول أحاديثه حديث المنزلة، والثاني حديث أنا مدينة العلم، والثالث النظر إلى وجه علي عبادة، والرابع حديث الغدير...
كتب عليه: هذه أربعين حديث المصطفوية في فضائل المرتضوية.
والنسخة عتيقة ترجع إلى القرن الحادي عشر، فليس هذا تأليف المولى محمد كاظم بن محمد شفيع الهزارجريبي الحائري، ولا الشيخ محمد جعفر شريعتمدار الأسترآبادي، المتوفى سنة ١٢٦٣.
نسخة ضمن مجموعة رقم ١٠٢١.
(٧٣)
الأربعون حديثا
في مناقب أمير المؤمنين (عليه السلام)، مرسلة.

أوله: " الحمد لله الفرد القديم، والصلاة على رسوله الكريم، محمد وآله الصراط المستقيم، وبعد، فهذه أربعين (كذا) حديثا في فضائل أمير المؤمنين، وإمام المتقين، وأولاده المعصومين، صلوات الله عليهم أجمعين... ".
نسخة ضمن مجموعة مكتوبة في القرن الحادي عشر، عليها تملك العلامة المجلسي، وهي بخط فارسي، مشكول، وبعد حرز الإمام الرضا (عليه السلام) وعدة أحاديث، رقم المجموعة ١٠٢١.

(٧٤)

الأربعون سورة
منتخبة من التوراة، منقولة إلى العربية، ويقال لها: الأحاديث القدسية، ويقال لها: الصحائف.
نسخة بأول مجموعة، كتبت بخط فارسي خشن جميل، تاريخ المجموعة ١٢٧٢، ورقمها ٩٧.
نسخة ضمن المجموعة رقم ٢١٨٣، كتبت في القرن الثالث عشر، وهي ستة منها، كتبها الشيخ علي بن عيسى بن عبد الله بن سليم آل سليم الستري البحراني، وفرغ منها ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٢.

(٧٥)

أربعون مسألة
في أصول الدين
تأليف: محمد بن خليل الله.

نسخة كتبها سعيد بن قابل النجدي سنة ٩٩٥، ضمن مجموعة رقم ٨٤٠.

(٧٦)

الأربعين
في أصول الدين
لأبي حامد الغزالي، محمد بن محمد الطوسي، المتوفى سنة ٥٠٥.
في الأخلاق، منضم إلى كتابه جواهر القرآن في الأخلاق.
نسخة منضمة إلى جواهر القرآن له أيضا، كتبت سنة ١٠٥١، رقم ٩٨٠.

(٧٧)

الأربعين
في أصول الدين
للفخر الرازي.
نسخة القرن التاسع، وعليها ختم محمد صالح بن إسماعيل بن محمد علي نجل الوحيد البهبهاني، في ٢٩١ ورقة، رقم ٢٤٦٩.

(٧٨)

إرث الزوجة من ثمن العقار المردود بالخيار
للعلامة الشيخ محمد علي الرشتي الصومعة مرائي.

اختار فيها ما اختاره السيد الطباطبائي وأستاذ المؤلف الشيخ عبد الله المازندراني، وكتب هذه الرسالة تقريرا لدراسات شيخه الشيخ عبد الله حول المسألة.
وراجع المسألة وتفاصيل حولها في إبانة المختار.
نسخة بخط المؤلف ضمن مجموعة فيها إبانة المختار أيضا، رقم ٣٨٩.

(٧٩)
أرجوزة الزكاة
للمحدث الحر العاملي، الشيخ محمد بن الحسن، المتوفى سنة ١١٠٤.
أولها:
الحمد لله على أفضاله * ثم على محمد وآله
أسنى السلام والصلاة الزاكي * ما سبح الأملاك في الأفلاك
نسخة بخط نسخ جيد، ضمن مجموعة أراجيز فقهية، رقمها ١٠٨٨.

(٨٠)
أرجوزة
في أصالة البراءة
أولها:
من جملة الأدلة العقلية * قاعدة البراءة الأصلية

وأظنها للشيخ محمد باقر بن علي أكبر الدامغاني، إذ هو في مجموعة من مؤلفاته، وعلى هذه الأرجوزة تعليقات وشروح، رمزها ب: ر، يظهر أن المتن والتعليق كلاهما له.
نسخة في مجموعة من الورقة ٢١٢ أ إلى ٢١٧ أ، رقم ١٩٤٠.

(٨١)
أرجوزة في أصول الدين
للشيخ علي بن الشيخ أحمد آل عبد الجبار القطيفي، المتوفى سنة ١٢٨٧.
له ثلاث منظومات في أصول الدين، كبيرة ومتوسطة وصغيرة، والظاهر أن هذه هي الصغيرة، لأنها في ٤٤ بيتا.
أولها:
الحمد لله وصلى أبدا * على محمد وأبواب الهدى
نسخة بخط الشيخ علي بن حسن بن علي بن سليمان، أظنه مؤلف أنوار البدرين، فرغ منه ٢٠ شعبان سنة ١٢٦٣ في حياة الناظم، ضمن مجموعة أكثرها بخطه، رقم ٢١٨٣.

(٨٢)
أرجوزة في أصول الفقه
للشيخ علي بن محمد حسن الآراني الكاشاني.
أولها:

يقول راجي الرب ذي الإحسان * علي بن الحسن الآراني
ذكرها شيخنا في الذريعة ١ / ٤٥٩، وقال: إن اسمها " الدرة البهية "
وإن الناظم شرحها بنفسه أيضا، وأظن أن شيخنا قد استظهر اسم هذه
الأرجوزة من قول الناظم:
وبعد هذه درة بهيه * للطالبين بهجة مرضيه
وأنا أظن أن اسمها " البهجة المرضية " بقرينة قوله في آخر الأرجوزة:
فها ختمت (بهجتي) بالخير
نسخة بآخر زبدة الأصول للشيخ البهائي، بخط نسخ جيد، وكلاهما
بخط واحد، ولا يبعد كونهما بخط الناظم، وتبدأ الأرجوزة بالورقة ٨٢ ب
إلى نهاية ٩١ ب، رقم ١٥٣٦.
(٨٣)
أرجوزة في الرضاع
للعلامة السيد صدر الدين محمد بن صالح الموسوي الشحوري
الشدغيثي الأصفهاني، المتوفى سنة ١٢٦٣.
أولها: " الحمد لله الذي أدر أخلاف طوله بعموم فضله وخصوص
عدله... ".
وأول الأرجوزة:
إن أحرز الرضاع شرطه نشر * تحريم تزويج وتحليل نظر
قال شيخنا دام ظله في الذريعة [١ / ٤٧٦]: شرحها شيخنا الحجة
ميرزا محمد تقي الشيرازي.
نسخة بخط نسخ جيد ضمن مجموعة أراجيز فقهية، رقم ١٠٨٨.

مكتوب بأولها:
موقوف هشت شرط بود صحت رضاع * بر مذهب درست تو اين جمله يادگير
قدر ومحل ووحدت فحل وحياة زن * وطى صحيح ووقت وتوانى خلوص شير
(٨٤)
أرجوزة في صلاة المسافر
للشيخ عبد الهادي البغدادي النجفي.
أولها: القول في صلاة المسافر:
فرض لمن سافر أن يقصرا * إن كان مختارا له ويفطرا
ولعله جزء من أرجوزة فقهية فراجع.
نسخة بخط نسخ جيد، ضمن المجموعة رقم ٦٢٧.
(٨٥)
أرجوزة في الصوم
هي أرجوزة في تعيين ما يستحب فيه الصوم من أيام السنة.
أولها:
الحمد لله الذي هداني * إلى طريق الرشد والإيمان
..... * .....
سميتها بمنهج السلامة * في ما روى مؤكدا صيامه
وهي من نظم العلامة الكفعمي، نظمها باستدعاء عز الدين الحسين

ابن موسى العاملي.
نسخة بخط نسخ جيد، ضمن مجموعة أراجيز فقهية، رقمها ١٠٨٨،
وبآخرها أبيات في سعد الأيام ونحسها منسوبة إلى أمير المؤمنين (عليه السلام).

(٨٦)

أرجوزة في الميراث
من نظم الشيخ موسى بن الشيخ أمين شرارة العاملي، المتوفى سنة ١٣٠٤.
نسخة منه في ثماني أوراق، بخط السيد مصطفى بن محمد حسين العاملي، فرغ منها في النجف ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٩٩، ملحقة بالجزء الخامس والسادس من ديوان الشريف المرتضى بخط السيد مصطفى أيضا، ثم يلحق الأرجوزة رسالة ابن زيدون، رقم ٤١٢.

(٨٧)

إرشاد الأذهان
إلى أحكام الإيمان
للعلامة الحلي، آية الله جمال الدين أبي منصور الحسن بن سديد الدين يوسف بن المطهر الحلي، المتوفى سنة ٧٢٦.
عليه شروح وحواش كثيرة، ويحتوي على خمس عشرة ألف مسألة، فرغ منه ١١ شوال سنة ٦٩٦.
نسخة قيمة صحيحة مصححة على نسخة الأصل بخط المصنف، وبآخرها: عورض الأصل بحسب الجهد...، ١٨٠ ورقة، رقم ٩٨٩٧.

نسخة بخط نسخ جيد كتبها لنفسه السيد نظام الدين محمد... بن علي بن الحسن وفرغ منها في بغداد ١٢ شعبان سنة ٧٥٧، ثم قرأه على شيخه وأستاذه فخر المحققين ابن المصنف، وكتب له إجازة بظهر الورقة الأولى، وهي: قرأ علي مولانا السيد الفقيه، الطاهر الأعظم... صاحب النفس القدسية، والأخلاق المرضية، جامع المعقول والمنقول، نظام الحق والدين، محمد بن... جميع هذا الكتاب، من أوله إلى آخره، قراءة بحث وتحقيق، وأجزت له روايته عني، عن والدي المصنف... في رابع عشر ذي الحجة سنة ٧٥٧ الهلالية في الحلة.

وكذلك في آخرها بخط فخر المحققين: أنهاه أيده الله قراءة وبحثا، وفهما وضبطا، وكتب محمد بن الحسن بن المطهر في رابع عشر ذي الحجة سنة ٧٥٧.

ثم قابلها الكاتب مرة ثانية بخط المصنف وصححها عليه، وكتب في آخرها: قوبل بنسخة الأصل وصح بقدر الإمكان في مجالس متفرقة آخرها سلخ ذي القعدة سنة ٧٥٧.

وعلى الهوامش تعليقات فخر المحققين على الكتاب، وهي التي أملاها على تلامذته، وتوقيعها: من إملاء شيخنا دام ظله، من إملائه مد ظله... وفي طرفيها أوراق مملوءة فوائد فقهية وأصولية وحديثية وأدبية وتاريخية بعضها من إملاء فخر المحققين مد ظله، كما أن منها أشعار لطيفة منها من إملاء السيد الإمام العالم الفاضل، الكامل العامل، الزاهد العابد الورع، التقي النقي... أمير حسن ابن الإمام الأعظم العلامة خاتمة المجتهدين... نصرة الدين، إسماعيل الرازي.

وعليها تملك عبد الوحيد بن نعمت الله الجيلاني في لاهور سنة

١٠٤٨، وتملك محمد بن يوسف بن الأعسم الكرداني.
ومن الأشعار قوله:
نقل الأراك بأن ريقة ثغره * من خمرة مزجت بماء الكوثر
قد صح ما نقل الأراك لأنه * يرويه نقلا عن صحاح الجوهر
١٦٦ ورقة، رقم ٢٢٧٦.
نسخة بخط نسخ جيد، بخط السيد محمد بن مرتضى الحسيني الأسترآبادي النجفي، كتبها في النجف الأشرف على نسخة الأصل، وفرغ منها عصر يوم الأربعاء غرة ربيع الأول سنة ٩٢٨.
نسخة فرغ الكاتب منها في هراة ١٥ صفر سنة ٩٦١، وعليها تملك السيد محمد مهدي بن مرتضى الحسيني الآملي وختمه، وتاريخ ختمه سنة ٩٨٠، ثم تملك ولده محمد يوسف بن محمد مهدي الحسيني الآملي بخطه وختمه، وعليها خط محمد مكي بن محمد بن شمس الدين – من نسل الشهيد الأول – وعليها حواش فخر الدين، وملء هوامشه حواش وتعاليق حتى إنه لم يبق مجال لكتابة شئ حتى أضيف إليها أوراق في طيها لبعض التعاليق، وأكثر التعاليق منه، وتقع في ١٣٤ ورقة، مقاسها ٦ / ١٨ × ٢٥، تسلسل ١٧٧٢.
نسخة فرغ منها الكاتب ٣ شعبان سنة ٩٨٨ في أصفهان، في ١٩٥ ورقة، وعليها تعليقات كثيرة ملء هوامشها، وبأولها تملك العلامة السيد فضل الله الطباطبائي وختمه، وسؤال فقهي منظوم أوله:
ألا يا مخبرا قاري الدروسا * أزال الهم عنه والنحوسا
فأين يحل أكل الكلب ميتا * لغير ضرورة ولغير بؤسا!
وأين فريضة تؤدى بأربع * بتكبيرات إحرام هجوسا

وأين طهارة تؤدى فروضا * بلا غسل ولا غسل لموسا
ولا أيضا التيمم بالصعيد * فافتوا أيها الجمع الجلوسا
... إلى آخره..
رقم ٦٤٤.
نسخة بخط أمين الدين الشريف بن فتح الله، فرغ منها ١٧ جمادى الأولى سنة ٩٩٢، في ١٦٩ ورقة، وبأوله خط العلامة السيد كمال الدين بن محمد الحسيني وهبه لقرة عينه محمد مهدي في رجب سنة ١٠٧٧، رقم ٥٤٤.
نسخة القرن التاسع ناقصة من آخرها ورقة، وبظهر الورقة الأولى تاريخ ولادة الشيخ أحمد بن الشيخ صالح في أول ليلة من شهر رمضان سنة ٩٠٣، وعليها خط السيد محمد نصير الحسيني الموسوي وخط محمد هاشم ابن محمد الخادم الحائري، وعليها تصحيحات وتعليقات كثيرة.
وبظهر الورقة الأولى أيضا هذين البيتين:
ذهب العمر في المدارس ماذا * استفدنا من قالها والقيل؟
ما استفدنا منها سوى أن هذا * يوم درس وآخر تعطيل!
١٧٤ ورقة، رقم ٢٢٥٥.
نسخة كتبها أخي خان بن ميرزا جان السادوني، بأمر السيد جلال الدين، وفرغ منها ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٠٠٣، وبأولها تملكها بالشراء بتاريخ سنة ١٠١١، وعليها بلاغات وتصحيحات وتعليقات كثيرة، رقم ٢٠٢١.
نسخة القرن الحادي عشر، عليها تملك كامران بن... التبريزي في ١٠٣٤، وهي إلى أواخر الحدود، وملء هوامشها تعليقات وحواش، وعليها

بلاغات وتصحيحات.
وسجل عليه أن التبصرة ٤٠٠٠ مسألة والمختصر النافع ٦٠٠٠ مسألة، ١٩١ ورقة، رقم ٢٢٩٣.
نسخة بخط... قطب الدين بن لطف علي... الكنكاري، فرغ منها في صفر سنة ١٠٤٤، عليها تصحيحات وتعليقات كثيرة منها حواشي المحقق الكركي، وتقع في ١٨٠ ورقة، رقم ٧١٥، وبأولها فوائد متفرقة، منها هذا السؤال الفقهي:

ولي خالة وأنا خالها * ولي عمة وأنا عمها
فأما التي أنا عم لها * فإن أبي أمه أمها
أبوها أخي وأخوها أبي * ولي خالة هكذا حكمها
فأين الفقيه الذي عنده * فنون الدراية أو علمها
يبين لنا نسبا خالصا * ويكشف للنفس ما همها
فلسنا مجوسا ولا مشركين * شريعة أحمد نأتمها

ثم بأسفله توضيحه وجوابه، إلى غير ذلك من شعر ونثر.
نسخة بخط الخطاط محمد حسين بن حاج جمال الدين المعلم الشيرازي، كتبها بأمر العلامة الفهامة مولانا داود بيكا، وفرغ منها يوم الثلاثاء ثاني ذي الحجة سنة ١٠٥١، ثم وقفها مولانا داود آقا وعليه ختمه، وكتب بخطه السيد عبد الرزاق الموسوي، وتاريخ ختمه سنة ١٢٠٩، وتقع في ١٩٠ ورقة، مقاسها ٦ / ١٧ × ٤ / ٢٨، تسلسل ٥٨٤.
نسخة فرغ الكاتب منها في غرة محرم سنة ١٠٧٣، واسم الكاتب ممحى، نسخة مصححة عليها بلاغات وتصحيحات، وبهوامشها تعاليق

كثيرة، وتقع في ١٩٨ ورقة، مقاسها ١٣ × ٢٤، تسلسل ٢٧١.
نسخة بخط رئيس الشعري الكاشاني، فرغ منها ١٠ ذي القعدة سنة ١٠٦٤، في ٢٦٧ ورقة، وعليها تعليقات وتصحيحات، رقم ١٧٧١.
نسخة كتبت بخط نسخ جيد، فرغ منها الكاتب ١٢ جمادى الأولى سنة ١٠٨٢، وعليها تصحيحات وتعليقات كثيرة منقولة من كتب الفقه، وبأولها فوائد فقهية كثيرة وأشعار فارسية لفائض المازندراني وميرزا داود المتولي، وبأولها تملك عبد الله بن هادي الزنجاني سنة ١١٧٨ وختمه، وبأولها فائدة في موارد تحريم المرأة على زوجها وهي ١٣ موردا، ١٨٢ ورقة، رقم ١٩٧٢.
نسخة بخط محمد قاسم بن شيخ شاه محمد الرستم آباذي الأصل الجابري الأنصاري، فرغ منها في ذي القعدة سنة ١٠٩١ بخطه الجيد، وصرح في آخرها أنه كتب المتن والتعاليق بخط أخيه محمد معصوم بن شيخ شاه محمد مشايخ البري، وملء هوامشه تعاليق ح ك، وهي أكثرها [له]، ولغيره أيضا، وتقع في ١٨٦ ورقة، مقاسها ٢٠ × ٦ / ٣٢، تسلسل ١٠٨٧، وبجانبيه فوائد متفرقة كثيرة.
نسخة القرن الحادي عشر، بخط محمد نصير بن مظفر علي، بخط نسخ جيد، ٢٤١ ورقة، رقم ٢١١٥.

(٨٨)
الإرشاد
في معرفة حجج الله على العباد
[للشيخ المفيد، المتوفى سنة ٤١٣ ه].

نسخة بخط نسخ، كتبها بهاء الدين محمد بن محمد القاري في مكة المعظمة، وفرغ منها ١٦ ربيع الآخر سنة ١٠٧٣، وعلى النسخة خط السيد عبد الحي بن عبد الرزاق الرضوي الكاشاني، والنسخة صحيحة، مقروءة مصححة، عليها تصحيحات وبلاغات، رقم ٣٧.

(٨٩)

إرشاد القلوب
في المواعظ
للديلمي.

نسخة الجزء الأول والثاني، كتبت في القرن الثالث عشر بخط فارسي جيد، رقم ٣٤٠.

وبنهاية الجزء الأول تتمة في ورقتين.

وفي آخر الجزء الثاني مطاعن أعداء آل محمد، لم أجدها في بعض طبعات الكتاب، وهي ٣١ ورقة من آخر الكتاب، قال: " والأخبار في هذا المعنى كثيرة لا نطول بذكرها الكتاب - إلى هنا ينتهي المطبوع - وأما صفات أعدائه وما نسب إليهم من المثالب... ".

نسخة الجزء الأول فقط بخط الخطيب البارع الشيخ جواد بن جلال الدين العراقي، انتسخها في كرمانشاه، وفرغ منها في جمادى الآخرة سنة ١٣١٣، وعمل لها بآخرها فهرسا لأبوابها وكتب في آخرها قصيدة البوصيري المسماة بالبردة، رقم ١٠٨، ٩٥ ورقة.

نسخة تحوي المجلد الأول في الأخلاق والمجلد الثاني في الفضائل،

بخط نسخ جيد، بخط أبو القاسم الشريف، فرغ منها في رجب سنة ١٢٧١، ٢٥٣ ورقة، رقم ٣٨.
نسخة الجزء الأول والثاني، ناقص من آخر الثاني بضع أوراق، وللجزء الأول تتمة ورقتين بظهر الرقم ٣٤٠ وقد مر، والنسخة حديثة، رقم ١٨٣١.

(٩٠)

إزاحة العلة
في معرفة القبلة
للشيخ سديد الدين أبي الفضل شاذان بن جبرئيل بن إسماعيل بن أبي طالب القمي، نزيل المدينة المنورة، ألفه سنة ٥٥٨، وأدرجه العلامة المجلسي كله في كتاب الصلاة من كتابه بحار الأنوار.
نسخة قيمة مكتوبة بخط نسخ جيد في القرن العاشر، وبعدها تحفة أهل الإيمان في تحقيق قبلة عراق العجم وخراسان للشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي والد الشيخ البهائي، رقم ١٧٠٩.

(٩١)

أساس الأحكام
في تنقيح عمد مسائل الأصول بالأحكام
للعلامة الجليل المولى أحمد بن المولى محمد مهدي النراقي الكاشاني، المتوفى سنة ١٢٤٥.
في أصول الفقه، في مجلد، فرغ منه ليلة السبت ٨ شعبان سنة ١٢١٧.

أوله: " الحمد لله الذي أضاء قلوبنا بأنوار الكتاب والسنة لمعرفة أحكام الدين... ".
يبحث فيه عن حجية الظن المطلق والظنون الخاصة، وحجية الظواهر، وأخبار الآحاد، وينتهي إلى التعارض والتعادل والترجيح.
نسخة منتسخة في حياة المؤلف وبعد تأليف الكتاب بثمانية أشهر، فقد فرغ الكاتب منها ٣ ربيع الأول سنة ١٢١٨، والظاهر أنه من كتاب المؤلف وقد كتبها عن نسخة الأصل للمؤلف، وهي مقابلة مصححة، والمؤلف أهداها إلى تلميذه المجاز منه سنة ١٢١٥، وهو الشيخ علي الآراني الكاشاني، وكتب هذا التلميذ على هذه النسخة تعاليق كثيرة مسهبة بخطه، ولعله قرأها على شيخه المؤلف، وختمه على الكتاب: علي مع الحق والحق مع علي، إلا أن هذه النسخة تنقص بعد الصفحة الأولى ورقة واحدة، وتقع في ١٥٣ ورقة، تسلسل ٧٢٠.
نعم، في المكتبة نسخة أخرى تامة.
نسخة في ١٤٥ ورقة، بقطع ٣ / ١٥ × ٣ / ٢١، تسلسل ٩٠٣، لم يذكر فيه الكاتب ولا تاريخ الكتابة.

(٩٢)

أساس الإيجاد
في علم الاستعداد
للعلامة الجليل معز الدين السيد مهدي بن الحسن القزويني الحلي، المتوفى سنة ١٣٠٠.
أوله: " الحمد لله الذي جعل أفئدة أوليائه محال معرفته... ".

ألفه في معرفة ملكة الاجتهاد في الفقه وسماه: " علم استعداد بلوغ المراد إلى تحصيل ملكة الاجتهاد " صنفه بالتماس ميرزا محمد الهمداني في المشهد المقدس الكاظمي عشية يوم الثلاثاء عاشر صفر سنة ١٢٩٥.
نسخة ضمن مجموعة من رسائل المؤلف مكتوبة في حياته، رقم التسلسل ١٧٠٦.

(٩٣)

أسامي الأنبياء والمرسلين
أوله: " أسامي أسماء المرسلين ثلاثمائة وثلاث عشر صلوات الله عليهم أجمعين.
بلغنا عن أنس بن مالك، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أن الله عز وجل أرسلها إلى الخلائق ".
نسخة بخط فارسي جميل، كتابة القرن العاشر أو الحادي عشر، بآخر المجموعة رقم ١٨٣.

(٩٤)

الإستبصار
في ما اختلف من الأخبار
تصنيف: شيخ الطائفة، أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، المتوفى سنة ٤٦٠.
أحد الكتب الأربعة المعول عليها عند الشيعة، طبعت مرارا، ولأصحابنا - رضوان الله عليهم - عليه شروح وحواش كثيرة.

نسخة من أول الكتاب إلى آخر الحج، بخط السيد علي بن عواد الحسيني البغدادي، فرغ منها ٢٠ ربيع الأول سنة ١٠١٠، نسخة صحيحة قيمة، صححها وقابلها ودرس فيها العلامة المحقق جمال الدين الخوانساري، وكتب البلاغات بخطه، والأبواب والعناوين مكتوبة بالشنجرف، وعليه حواش لجمع ممن قرأ، والكتاب ٢٧٥ ورقة، رقم ٥٧٧.

نسخة فرغ منها الكاتب في صفر سنة ١٠٥٠، وهي مصححة ومقابلة عدة مرات، عليها بلاغات بخطوط مختلفة، وفي آخرها: " بلغ مقابلة بعون الله تعالى " وفي بعضها: " بلغ عرضا " وإلى جنبها " بلغ " وعليها في أوائلها تعليقات لرضي الدين القزويني بخطه، وتعليقات س م د، وحواشي ب ه، وحاشية إمضاؤها: آقا حسين، ولعل إحدى المقابلات تولاها رضي الدين القزويني، الذي كان مهتما بالتصحيح والمقابلة، وفي المكتبة هداية الأمة للحر العاملي، قابلها مرتين، وعليها خطه، وتقع في ٣٦٥ ورقة، رقم ٥١٩.

نسخة كتبها علي بن قاسم المازندراني في المدرسة الباقرية في أصفهان، بخط نسخ جيد، وفرغ منها ١٢ صفر سنة ١٠٦٤، والنسخة مصححة عليها تصحيحات، ٣٧٩ ورقة، رقم ١٦٩٣.

نسخة بخط نسخ جميل، كتبها الشيخ محمد سعيد بن مظفر المازندراني، وفرغ منها في المدرسة الفخرية في أصفهان ٣ شوال سنة ١٠٨٨، وهي تامة من أول الكتاب إلى نهاية المشيخة، في ٢٨٤ ورقة، رقم ٢٢٥٨، وعليها تعليقات كثيرة بالخط الفارسي بخط كاتب النسخة بعضها لزين الدين، وبعضها م ت ق رحمه الله، وبعضها م ق ر دام ظله، كما أن عليها فوائد كثيرة منقولة عن الكتب الفقهية، يظهر أن الكاتب للنسخة من العلماء.

نسخة بخط نسخ جيد، ناقصة من أولها قليلا، فرغ الكاتب من الجزء الثاني ٣ شعبان سنة ١٠٩٢، وهي من الآخر تامة إلى آخر المشيخة، وعليها تعليقات كثيرة، ولا سيما تعليقات العلامة المولى محمد باقر المجلسي فإنها كثيرة، رمزها م ق ر مد ظله العالي، ينبغي أن تدون فتكون حاشية مستقلة، فإنها كثيرة، والنسخة مقروءة عليه، والبلاغات بخطه الشريف، ومن الطبيعي أن يكون على النسخة إجازة بخطه الشريف لمن قرأها عليه، لكني لم أعثر عليها.

وعلى النسخة تعليقات كثيرة لغيره أيضا، وعلى الهوامش بلاغات أخر بخط دقيق، فالنسخة مقروءة على عدد من المشايخ أكثر من مرة، ٣٣٦ ورقة، رقم ٢٢٤٨.

نسخة من أول الكتاب إلى آخر الزكاة، فرغ منها الكاتب في صفر سنة ١٠٩٨، بخط نسخ جيد، والعناوين مكتوبة بالشنجرف، أوراقها ١٥٦، رقمها ٩٩٩.

نسخة بخط نسخ جيد، كتبها السيد محسن بن الولي الحافظ الحسيني، من أهل القرن الحادي عشر، وفرغ منها ١٠ جمادى الأولى سنة ١٠٩٩، وعليها ختم العلامة الشيخ محمد صالح بن إسماعيل بن محمد علي نجل الوحيد البهبهاني، وبظهر الورقة الأولى تملك محمد مؤمن بن محمد علي بن خلف السفرجي سنة ١١٠٠، وعلى النسخة تصحيحات، وبأوائلها تعليقات، أوراقها ١٥٣، رقم ٢٤٢٦.

نسخة من أوله إلى آخر الحج، ليس فيها ذكر للكاتب ولا تاريخ الكتابة، إلا أنها من كتابة القرن العاشر والحادي عشر، عليها تملك العلامة أبي جعفر السيد مير محمد الحسيني المازندراني تاريخه شهر صفر

سنة ١٠٩٠، وفي تلك السنة كتب له العلامة المجلسي إجازة في آخر هذه النسخة، وقد قرأها وصححها على العلامة المجلسي وعين أسانيدها بالهامش بالأحمر من صحيح وموثق وحسن وغير ذلك، وكتب العلامة بخطه في آخر الكتاب: أنهاه السيد الأيد الوفي الأمير محمد المازندراني وفقه الله تعالى، سماعا وتصحيحا في مجالس عديدة... إلى آخره.
تاريخ الإجازة شهر شعبان سنة ١٠٩٠، ١٩٢ ورقة، ٢٥ × ٣٧، تسلسل ٢٣٩.
نسخة بخط أمير بن علي بن تاج الدين، من أوائل القرن الحادي عشر، في ٤٠٣ ورقة، رقمها ١٠٠٠، وعليها بلاغات وتصحيحات.
نسخة قيمة بخط جميل، كتابة أوائل القرن الحادي عشر، عليها تعليقات كثيرة منقولة عن الكتب وخصوصا كتب الشيخ بهاء الدين العاملي، وعليها تعليقات العلامة المجلسي، م ق ر مد ظله العالي، وبآخرها خط الشيخ عباس بن الشيخ حسن البلاغي وخط محمد مكي بن ضياء الدين من نسل الشهيد الثاني، وبنهاية الجزء الأول ص ١٧٤ خطه أيضا وخط ابنه، وصورته: " إلى آخر هذا الكتاب المبارك كانت قراءتنا على شيخنا الأمجد الفاضل التقي، وكتب بيده مكي بن محمد بن شمس الدين... ".
وبآخر النسخة في ورقة مفردة خط شيخنا الأميني دام ظله، وعلى النسخة بلاغات وتصحيحات، وعليها رموز درجات أسانيد الحديث، والنسخة إلى أواخر الحج، ١٤٢ ورقة، رقم ٢٢٥٤.
نسخة من أول الديون إلى نهاية الكتاب، بخط محمد أمين بن حسن ابن علي الطالقاني، كتابة القرن الحادي عشر، في ٢٢٦ ورقة، رقم ١٠٠١.

نسخة مكتوبة بخط نسخ جيد كبير والعناوين والراوي الأول في كل حديث وأول كل كلام مكتوب بالشنجرف، وهي في ٥١٣ ورقة، رقم ٥٦٩.

(٩٥)

الاستصحاب

للأستاذ الأكبر الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد أكمل الأصبهاني الحائري، المتوفى سنة ١٢٠٦.

نسخة بخط خليل بن الشيخ إبراهيم الزاهد، كتبها سنة ١٢٢٠، ضمن مجموعة أصولية أكثرها للمؤلف، رقم ٣٩٣.

نسخة بخط فارسي جيد، ضمن مجموعة أصولية أكثرها للمؤلف، تاريخ بعضها سنة ١٢٢٢، رقم المجموعة ٩٥١.

(٩٦)

الاستصحاب

للمولى محمد مهدي، نجل العلامة محمد إبراهيم الكلباسي.

أوله: " باب من كان على يقين فشك، أطبقت كلمات الأصحاب... ".

ولعله قسم من كتاب له، والظاهر أنه بخطه، وعليه خطه وختمه: من مصنفاتي بعون ربي، وبعده باب أصل البراءة.

نسخة، الظاهر أنها بخط المؤلف، بأول مجموعة رقم ٢٥٨.

للموضوع صلة...

مصطلحات نحوية
(١٠)
السيد علي حسن مطر
عشرون – مصطلح المتعدي
المتعدي لغة:
المتعدي في اللغة: اسم فاعل من الفعل " تعدى " بمعنى " تجاوز ".
قال ابن منظور: عدا الأمر يعدوه وتعداه كلاهما: تجاوزه.. وقوله [تعالى]: * (فلا تعتدوها) * (١)، أي: فلا تجاوزوها إلى غيرها (٢).
المتعدي اصطلاحا:
قبل أن يستقر استعمال لفظ (المتعدي) عنوانا للمعنى الاصطلاحي النحوي، عبر سيبويه (ت ١٨٠ ه) والمبرد (ت ٢٨٥ ه) عنه ب: " الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول " (٣)، واستعمل المبرد أيضا عنوان

---

(١) سورة البقرة ٢: ٢٢٩.
(٢) لسان العرب: مادة " عدا ".
(٣) أ – الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ١ / ٢٤.
ب – المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ٣ / ٩١.

(المتعدي) (١).
واستعمل الفراء (ت ٢٠٧ ه) وابن خالويه (ت ٣٧٠ ه) عنوان (الواقع) (٢).
واستعمل ابن السراج (ت ٣١٦ ه) عنوان (المتعدي) (٣) وعنوان (الواصل) (٤).
واستعمل بعض النحاة عنوان (المجاوز) (٥).
ولعل أول من عرف المتعدي هو ابن السراج (ت ٣١٦ ه) بقوله: إنه الفعل الذي " يلاقي شيئا ويؤثر فيه " (٦).
ثم عرفه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ ه) بأنه: " ما نصب مفعولا به " (٧).
وممن تابعه على هذا التعريف أبو موسى الجزولي (ت ٦٠٧ ه) (٨)،

---

(١) المقتضب ٢ / ١٠٤، ٣ / ١٨٧ - ١٨٨.
(٢) أ - معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، ١ / ١٦، ١٧، ٢١، ٤٠.
ب - الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ص ١٥٩، ٢٤٠.
(٣) الموجز في النحو، ابن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، ص ٣٤ - ٣٥، ١٣٠.
(٤) الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ١ / ٢٠٢.
(٥) أ - تسهيل الفوائد، ابن مالك، تحقيق يوسف بركات، ص ٨٣.
ب - شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، تحقيق هادي نهر، ٢ / ٥٠.
ج - شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ١ / ٥٣٤.
(٦) الأصول في النحو ١ / ٢٠٢.
(٧) الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق حسن الشاذلي فرهود، ١ / ٦٩.
(٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي الشلوبين، تحقيق تركي العتيبي، ٢ / ٦٩٧.

والمطرزي (ت ٦١٠ ه) (١)، وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ ه) (٢).
ومما قيل في شرحه: " أن الذي يقال فيه متعد بإطلاق هو ما اجتمع فيه في الاسم المتعدى إليه شيئان: أن يكون منصوبا، وأن يكون مفعولا به، فإن كان منصوبا ولم يكن مفعولا به، نحو: قام زيد قياما... لم يقل فيه متعد بإطلاق ولكن بتقييد، فيقال: متعد إلى المصدر... وكذلك إذا كان الاسم المتعدى إليه مفعولا ولم يكن منصوبا، نحو: مررت بزيد... لم يقل فيه متعد بإطلاق، ولكن يقال فيه متعد بتقييد، فيقال: متعد بحرف جر " (٣).
وإنما قيد المفعول بأنه مفعول به لإخراج بقية المفاعيل، فإنها تنتصب بكل من المتعدي واللازم، فلا يكون انتصابها بالفعل دليلا على تعديه، قال الجرجاني: " فالمفعول به خاص، لأنه لا يكون للفعل اللازم، نحو: خرج زيد، وإنما يكون للفعل المتعدي، نحو: ضربت زيدا " (٤).
وعرفه ابن الخشاب (ت ٥١٦ ه) بأنه: " ما تجاوز الفاعل إلى المفعول به " (٥) مصرحا بأنه يريد بذلك تعريف الفعل المتعدي بنفسه (بلا واسطة)، لئلا يشكل عليه بأن الأفعال اللازمة تتجاوز فاعلها إلى المفعول به بواسطة الحرف.
وعرفه الزمخشري (ت ٥٣٨ ه) بقوله: الفعل " المتعدي ما كان له

---

(١) المصباح في علم النحو، ناصر بن أبي المكارم المطرزي، تحقيق ياسين الخطيب، ص ٥٨.
(٢) شرح اللمحة البدرية ٢ / ٥٠.
(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٦٩٧.
(٤) الجمل، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي حيدر، ص ١٤ - ١٥.
(٥) المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، ص ١٥١.

مفعول به " (١)، مستغنيا عن تقييد الفعل بكونه متعديا بنفسه، بكون ما يقال فيه متعد بإطلاق هو خصوص المتعدي بنفسه، وهذا كاف في دفع الإشكال على تعريفه بشموله الأفعال اللازمة التي تتجاوز الفاعل إلى المفعول به بواسطة الحرف.

وعرفه ابن عقيل (ت ٦٧٢ ه) بأنه: الفعل " الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف الجر " (٢)، محترزا بعبارة " بغير حرف الجر " من دخول ما يتعدى من الأفعال اللازمة إلى المفعول بواسطة الحرف، نحو: ذهب به، وغضب عليه.

وقال الشلوبين (ت ٦٤٥ ه) في تعريفه: " المتعدي ما نصب مفعولا به، أو اقتضاه بواسطة، إلا أن ما نصب مفعولا به يقال فيه: متعد مطلقا، وما اقتضاه بواسطة لا يقال فيه: متعد مطلقا، وإنما يقال فيه مقيدا، فيقال: متعد بحرف جر " (٣).

ويلاحظ عليه: أن كلامه ظاهر في قسمة المتعدي إلى متعد بنفسه ومتعد بواسطة، وهذا مخالف لما استقر عليه رأي النحاة من أن المتعدي بإطلاق يختص بما نصب المفعول به بنفسه وبلا واسطة.

وعرفه ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦ ه) بأنه: " ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل " (٤).

---

(١) شرح الأنموذج في النحو، جمال الدين الأردبيلي، تحقيق حسني عبد الجليل يوسف، ص ١٤٥.

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ٥٣٣.

(٣) التوطئة، أبو علي الشلوبين، تحقيق يوسف المطوع، ص ١٩٣.

(٤) شرح اللمع، ابن برهان، تحقيق فائز فارس، ١ / ١٠٦. المبرد الجر

وتابعه عليه ابن يعيش (ت ٦٤٣ ه) وابن أبي الربيع الأشبيلي (ت ٦٦٨ ه) مع اختلاف في العبارة، إذ قال الأول: إنه " ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل " (١)، وقال الثاني: " ما يطلب بعد فاعله محلا يقع به " (٢).
وعرفه ابن الحاجب (ت ٦٤٦ ه) بأنه: " الذي لا يعقل إلا بمتعلق " (٣)، أو " ما توقف فهمه على متعلق، أي: على أمر غير الفاعل... فإن كل فعل لا بد له من فاعل... لكن نسبة الفعل إلى الفاعل بطريق الصدور... ولا يقال في الاصطلاح: إنه متعلق به، فإن التعلق: نسبة الفعل إلى غير الفاعل... ك (ضرب)، فإن فهمه موقوف على تعقل المضروب... بخلاف الزمان والمكان والغاية... فإن مفهوم الفعل وتعقله بدون هذه الأمور ممكن " (٤).
وعرفه ابن عصفور (ت ٦٦٩ ه) بعلامته، فقال: " هو ما يصلح أن يبنى منه اسم مفعول، ويصلح السؤال عنه بأي شئ وقع " (٥).
وكذلك فعل ابن مالك (ت ٦٧٢ ه)، إذ قال: هو ما اقتضى اسما مصوغا له باطراد اسم مفعول تام (٦)، وقوله: " باطراد، احترز به من ممرور ونحوه، فإنه إن قيل، فللضرورة وليس مطردا، [وقوله]: تام احترز به من نحو مذهول عنه ومطموع فيه، فإن كلا منهما اسم مفعول، لكنه غير تام،

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧ / ٦٢.
(٢) التبسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع الأشبيلي، تحقيق عياد الثبيتي، ١ / ٤١١.
(٣) شرح الوافية، ابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي، ص ٣٦٠.
(٤) الفوائد الضيائية، عبد الرحمن الجامي، تحقيق أسامة الرفاعي، ٢ / ٢٧٤.
(٥) المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، ١ / ١١٤.
(٦) تسهيل الفوائد، ابن مالك، تحقيق يوسف بركات، ص ٨٣.

لافتقاره إلى حرف الجر " (١).
وهناك تعريف آخر بالعلامة لابن مالك أيضا ذكره في ألفيته، وهو:
" ما جاز أن تتصل به (هاء) ضمير لغير مصدر " (٢)، وذلك في قوله:
علامة الفعل المعدى أن تصل * ها غير مصدر به نحو عمل
" واحترز بهاء غير المصدر عن هاء المصدر، فإنها تتصل بالمتعدي واللازم " (٣).
ولم يأت النحاة المتأخرون بتعريف جديد للفعل (المتعدي)، بل كان كل منهم يأخذ بأحد هذه التعريفات التي عرضناها للمتقدمين (٤).
* * *

---

(١) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق عبد الله البركاتي، ١ / ٤٣٣.
(٢) شرح ابن الناظم على الألفية: ٩٥.
(٣) شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٥٣٤.
(٤) أنظر على سبيل المثال:
أ - شرح الألفية، الأشموني (ت ٩٠٠ ه)، ١ / ١٩٥.
ب - شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (ت ٩٠٥ ه)، ١ / ٣٠٩.
ج - شرح الحدود النحوية، جمال الدين الفاكهي (ت ٩٧٢ ه)، تحقيق محمد الطيب الإبراهيم، ص ١٣٤.

رسالة في تحقيق حال
أبان بن عثمان
تأليف
السيد محمد باقر محمد نقي الموسوي الشفتي الجيلاني
١١٧٥ - ١٢٦٠ هجرية
تحقيق
السيد عبد الكريم محمد الموسوي

مقدمة التحقيق:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الأول بلا أول كان قبله، والآخر بلا آخر يكون بعده، الذي قصرت عن رؤيته أبصار الناظرين، وعجزت عن نعته أوهام الواصفين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، وحبيب إله العالمين، البشير النذير، والسراج المنير، أبي القاسم محمد المصطفى وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين.

إن علم الرجال علم اقتضته الظروف الطارئة على الأمة الإسلامية بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله)، فقد كان أعداء الإسلام من اليهود والنصارى والمنافقين

والمستسلمة منهم يتربصون للانقضاض على الإسلام وتفتيته من الداخل، بعد أن فشلوا في مواجهته وجها لوجه في ساحات الحرب وأرض الواقع.

وقد مهدت لهم الأحداث بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) الفرصة لذلك، ولأسباب عديدة، منها توسع رقعة العالم الإسلامي ليشمل شبه الجزيرة العربية والعراق وبلاد فارس وبلاد الأندلس والسند إلى حدود الصين وأجزاء أخرى، إضافة إلى أن اختلاف الأمة الإسلامية حول قضايا كثيرة أدى إلى نشوء طائفة من المنتفعين ووعاظ السلاطين، الذين كانوا لا يألون

جهدا، ولا يدخرون وسعا لتحريف وتزوير كلام وأحاديث رسول الله (صلى الله عليه وآله)
لأغراض دنيوية، ومنافع فردية.
كما إن منع كتابة أحاديث الرسول قرابة قرن ونصف، ثم اندفاع العالم الإسلامي فجأة على كتابتها، أوجد أرضية ملائمة لهؤلاء إلى بث سمومهم في جسد الأمة الإسلامية عن طريق الوضع والكذب والدس، وفسح المجال للأحبار والرهبان للتحدث عن خرافات وبدع وأساطير لا يصدق بها إلا السذج من الناس.
إن من يراجع تاريخ البعثة النبوية، ويدقق النظر في حياة الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) وسيرته منذ بعثته إلى وفاته، والتي كانت مليئة بالجهاد
والغزوات والحروب، وعقد المواثيق مع القبائل ورؤساء البلاد، إضافة إلى الدعوة للإسلام، وتبليغ الأحكام الشرعية، والقيام بأعباء الرسالة، يقف على أن الزمن الذي عاشه النبي (صلى الله عليه وآله) وتحدث فيه هو أقل بكثير من أن يسعه للتحدث بهذه الأراجيف والأباطيل، بل لا يبلغ لبيان معشارها.
وقد أدركت كل المذاهب والفرق الإسلامية هذه الحقيقة المرة، ألا وهي الكذب والدس والوضع على رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فشمر علماؤهم عن
ساعد الجد والعمل لتصحيح ما ارتكبته الأيدي الأثيمة، وتنقية أحاديث الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) من شوائب الوضع والدس والكذب من بين آلاف، بل
عشرات الآلاف من الأحاديث.
إن أصحاب الصحاح والسنن – وهي الكتب المعتبرة عند أبناء العامة – صرحوا بأنهم انتقوا أحاديثهم من بين آلاف الأحاديث الموجودة.
فهذا صحيح البخاري يحتوي على ألفين وسبعمائة وواحد وستين

حديثا خالصا غير مكرر، اختارها من زهاء ستمائة ألف حديث (١).
وفي صحيح مسلم أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات، صنفه من بين ثلاثمائة ألف حديث (٢).
وفي سنن أبي داود أربعة آلاف وثمانمائة حديث، انتخبها من بين خمسمائة ألف حديث (٣).
وذكر أحمد بن حنبل في مسنده ثلاثين ألف حديث، انتخبها من بين سبعمائة وخمسين ألف حديث، وكان يحفظ ألف ألف حديث (٤).
هذا بحسب مبانيهم ومسالكهم في انتقاء الحديث وانتخابه، إلا أنه - مع ذلك كله - لم تخل الكتب الموصوفة بالصحة من الأباطيل والموضوعات والأكاذيب، لكن تفصيل ذلك وشرحه موكول إلى محله.
وقد دون العلامة الأميني - قدس الله نفسه الزكية - فصلا مطولا، ذكر فيه سلسلة الكذابين والوضاعين، والذين وضعوا الحديث حسبة، والنسخ الموضوعة للكذابين، وسلسلة الموضوعات عن الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله)، وسلسلة الموضوعات في الخلافة وغيرها إذ أعطى الموضوع حقه - ولم يكن بصدد استيعابه وتحقيقه بصورة كاملة - فجزاه الله عن الإسلام خير الجزاء (٥).
أما بالنسبة إلى الشيعة فقد عنوا بعلم الرجال عناية بالغة، حتى عد من العلوم الرئيسية لكل من أراد الاستنباط واستخراج الأحكام الشرعية، إذ

---

(١) إرشاد الساري ١ / ٢٨، صفة الصفوة ٤ / ١٤٣.
(٢) المنتظم ٥ / ٣٢، طبقات الحفاظ ٢ / ١٥١ - ١٥٧، شرح صحيح مسلم ١ / ٣٢.
(٣) المنتظم ٥ / ٩٧، طبقات الحفاظ ٢ / ١٥٤، تاريخ بغداد ٩ / ٥٧.
(٤) طبقات الحفاظ ٢ / ١٧.
(٥) الغدير ٥ / ٢٠٨ - ٣٧٨.

يجب على كل مجتهد الإلمام الكامل والتبحر في هذا العلم ليتمكن من تمييز الرواية الصحيحة من الرواية السقيمة عن طريق دراسة أحوال رجال سند الحديث واحدا واحدا ليعطي حكمه النهائي بعد هذه الدراسة المعمقة حول الحديث من ناحية قبوله أو رفضه.

إن شدة الحاجة إلى هذا العلم، حدا بعلماء الشيعة إلى تدوين المؤلفات الكثيرة حول هذا العلم – يمتد تاريخها من القرن الأول الهجري حتى يومنا هذا – فقد دونوا في القرون الأربعة الأولى: رجال عبيد الله بن أبي رافع ورجال ابن جبيلة ورجال ابن فضال ورجال ابن محبوب، ولكن هذه المدونات قد فقدت – مع الأسف الشديد – لتحرم الأمة من تراث ثمين هي بأمس الحاجة إليه.

وفي أوائل القرن الخامس دونت الأصول الرجالية الأربعة المعتمدة عند الشيعة وهي: اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) والفهرست والرجال للشيخ الطوسي وكتاب الرجال للنجاشي.

وفي القرن السادس ألف فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنفيهم للشيخ منتجب الدين ومعالم العلماء لابن شهرآشوب.

وفي القرن السابع ألف السيد ابن طاووس الحلي كتابه حل الإشكال وقد تبعه تلميذاه العلامة الحلي في الخلاصة، وابن داود في الرجال.

وهكذا استمر المتأخرون على نهج أسلافهم، وهكذا فعل الشيخ الشهيد الأول المتوفى سنة ٧٨٦ ه ومن بعده السيد علي بن عبد الحميد النيلي المتوفى سنة ٨٤١ ه في رجاله، ثم صاحب المعالم في التحرير الطاووسي، فقد أضاف كل منهم أسماء علماء عصره إلى قائمة الرواة السابقين، حتى وصلت جهودهم الحثيثة ودأبهم المتواصل إلى علمائنا في

الوقت الحاضر ليكملوا مسيرة سلفهم الصالح، فكانوا خير خلف لخير سلف، فجزى الله علماءنا الأبرار الماضين منهم والحاضرين العاملين خير الجزاء وأفضل الجزاء على خدمتهم الكبيرة لمذهب أهل البيت (عليهم السلام) إذ كانوا بحق الحاملين لعلوم أهل البيت (عليهم السلام)، المتحملين لأحاديثهم، والمدافعين عنهم أمام الهجمات الصفراء لذوي النفوس الضعيفة الذين يحملون حقد أجدادهم منذ صدر الإسلام جيلا بعد جيل وحتى يومنا هذا على الإسلام المحمدي الأصيل وعلى حملته الأوفياء.

* * *

ترجمة المؤلف (١)

نسبه:

هو السيد محمد باقر – الشهير بحجة الإسلام – ابن السيد محمد نقي (٢) ابن محمد زكي بن محمد تقي بن شاه قاسم بن أمير أشرف بن شاه قاسم ابن شاه هدايت بن أمير هاشم بن السلطان السيد علي القاضي بن السيد علي بن محمد بن علي بن محمد بن موسى بن جعفر بن إسماعيل بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي القاسم بن حمزة بن الإمام موسى الكاظم (عليه السلام) (٣)، من فحول علماء الإمامية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، ومن كبار زعماء الدين وأعلام الطائفة.

---

(١) اعتمدنا في إعداد وكتابة هذه الترجمة على المصادر التالية:
طبقات أعلام الشيعة المسمى الكرام البررة في أعلام القرن الثالث بعد العشرة – للعلامة آقا بزرك الطهراني – ٢ / ١٩٢ – ١٩٦ من القسم الأول، روضات الجنات ٢ / ٩٦ – ١٠٢، نجوم السماء ١ / ٦٣، الفوائد الرضوية: ٤٢٦ – ٤٢٩، أعيان الشيعة ٩ / ١٨٨، الروضة البهية: ٢٠.
ترجم له (قدس سره) أيضا في المصادر التالية: تكملة أمل الآمل للسيد حسن الصدر، قصص العلماء لمحمد بن سليمان التنكابني، تاريخ أصفهان لحسن خان الجابري، مظاهر الآثار لمحمد حسن شريعتمدار، ومعارف الرجال، فمن أراد التوسع فليرجع إليها.

(٢) في هامش الكرام البررة: " صرح في بعض المؤلفات أنه ابن محمد تقي – بالتاء – والصحيح نقي – بالنون – ".

(٣) في هامش الكرام البررة: " وجدت نسبه كذلك بخطه الشريف على نسخة الأصل من كتابه مطالع الأنوار وعليه أيضا تقريظ أستاذه الشيخ الأكبر كاشف الغطاء بخطه ".

ولادته ونشأته:
" ولد في سنة ١١٧٥ ه في قرية من قرى رشت من نواحي طارم العليا، يقال لها: (چزره)، بينها وبين شفت - بشين معجمة مفتوحة وفاء ساكنة ومثناة فوقية - قرب عشرة فراسخ، وانتقل إلى " شفت " وهو ابن سبع سنين كما ذكره الشيخ جواد الطارمي " (١).
" شفت " قرية من قرى رشت، ورشت قصبة من قصبات جيلان، وجيلان اسم للقطر.
قال الحموي في معجم البلدان: " جيلان - بالكسر - اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان، والعجم يقولون: گيلان، وقد نسب إليها من لا يحصى من أهل العلم في كل فن، وعلى الخصوص في الفقه... " (٢).
وقد ذكر الجابري حسن خان في تاريخ أصفهان: " إن ولادته كانت سنة ١١٨٠ ه " (٣).
ويؤيد ذلك ما ذكره السيد الخوانساري في روضات الجنات: " من أنه ورد أرض العراق في حدود سبع وتسعين ومائة أو قريبا من ذلك وهو ابن ست أو سبع عشرة سنة " (٤).
ولكن العلامة الطهراني قال: " رأيت في مكتبة الشيخ عبد الحسين الطهراني بكربلاء مجموعة من إجازاته الصادرة إلى تلاميذه فاستفدت منها

---

(١) الكرام البررة ٢ / ١٩٣ من القسم الأول.
(٢) معجم البلدان ٢ / ٢٠١.
(٣) حكاه عنه العلامة آقا بزرك في الكرام البررة ٢ / ١٩٣ من القسم الأول.
(٤) روضات الجنات ٢ / ٩٦ - ١٠٢.

بعض تواريخه، منها أنه هاجر إلى العراق لطلب العلم في سنة ١١٩٢ ه وهو ابن سبع عشرة سنة، فتكون ولادته كما ذكرناه - ١١٧٥ ه - لا في ١١٨٠ ه كما ذكره الجابري في تاريخ أصفهان " (١).

هجرته وسيرته وزعامته الدينية:

" هاجر إلى العراق لطلب العلم في سنة ١١٩٢ ه وهو ابن سبع عشرة سنة، فحضر في كربلاء على الأستاذ الأكبر محمد باقر البهبهاني أولا، ثم على السيد علي صاحب الرياض.

ثم تشرف إلى النجف، وكان وروده إليها في سنة تشرف المير عبد الباقي إلى النجف، في سفرته التي استجازه بحر العلوم فيها، وتاريخ تلك الإجازة شعبان ١١٩٣ ه.

حضر المترجم على [أشهر علماء عصره، منهم:] السيد مهدي بحر العلوم، والشيخ الأكبر جعفر كاشف الغطاء.

ثم سافر إلى الكاظمية فحضر على السيد محسن الأعرجي، إذ قرأ عليه القضاء والشهادات.

ولما حلت سنة ١٢٠٠ ه - وقد تم بها على المترجم في العراق ثمان سنين بلغ فيها درجة سامية ومكانة عالية - سافر إلى قم أيام زعامة العلم المحقق الميرزا أبي القاسم القمي، مؤلف القوانين فتتلمذ عليه مدة.

ثم سافر إلى كاشان فحضر على عالمها الفذ [الفقيه] الأخلاقي الشهير المولى مهدي النراقي، مؤلف جامع السعادات.

---

(١) الكرام البررة ٢ / ١٩٣ من القسم الأول.

وفي سنة ١٢٠٦ ه نزل أصفهان وعزم على السكنى بها، فاجتمع عليه طلاب العلم الأفاضل حتى عرف في وسطه، وتألق نجمه، وطبق ذكره نوادي العلم بها - وما أكثرها وأعظمها يومذاك - ولم يزل اسمه على مر الزمن يزداد ذيوعا وشيوعا حتى احتل مركزا عظيما وحصل رئاسة عامة، ومرجعية كبرى، وزعامة عظمى " (١).

وكان فقيرا لا يملك شروى نقير، ولم يكن لديه من الكتب إلا مجلدا واحدا من المدارك، وليس له شئ من الأموال إلا منديلا واحدا لمحل الخبز، وسكن في مدرسة السلطان المفتوح بابه إلى چهارباغ العباسي المعروفة في أصفهان بمدرسة " چهارباغ "، واجتمع الطلاب والمشتغلون عنده للتحصيل والتعلم، حتى عرف في الأوساط العلمية.

" وكانت بينه وبين العالم الزعيم الحاج محمد إبراهيم الكلباسي (٢) صلة متينة، وصداقة تامة من بدء أمرهما، فقد كانا زميلين كريمين في النجف تجمع بينهما معاهد العلم، وشاء الله أن تنمو هذه المودة شيئا

---

(١) الكرام البررة ٢ / ١٩٣ - ١٩٤ من القسم الأول.

(٢) " هو الشيخ الحاج محمد إبراهيم بن محمد حسن الخراساني الكاخي الأصفهاني الكلباسي، من أعاظم علماء عصره المشاهير، ولد في ربيع الآخر ١١٨٠ ه، هاجر إلى العراق، فأدرك الوحيد البهبهاني والسيد مهدي بحر العلوم والشيخ كاشف الغطاء ومؤلف الرياض والمقدس الكاظمي، وحضر عليهم مدة طويلة.

ثم رجع إلى إيران، فحل في بلدة قم، واشتغل بها على المحقق القمي، ثم سافر إلى كاشان، فحضر على عالمها الشهير النراقي، ثم عاد إلى أصفهان، فحفت به طبقاتها، وألقت إليه الرئاسة أزمتها... وكان يؤم الناس في مسجد الحكيم، ويرقى المنبر بعد الصلاة ويعظ الحضور، وكان في غاية التواضع، وحسن الخلق، وسلامة النفس، وكانت بينه وبين الحجة الكبير (المترجم) صلة وثيقة لم تخل بها زعامة كل منهما ومرجعيته، توفي - عليه الرحمة - في ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ ه ". الكرام البررة ٢ / ١٤ من القسم الأول.

فشيئا، ويبلغ كل منهما في الزعامة مبلغا لم يكن يحدث له في البال، وأن يسكنا معا بلدة أصفهان، ويتزعما بها في وقت واحد، ولم تكن الرئاسة لتكدر صفو ذلك الود الخالص، أو تؤثر مثقال ذرة، فكلما زادت سطوة أحدهما زاد اتصالا ورغبة بصاحبه، وقد بلغت زعامة المترجم مبلغا عظيما، فكان يقيم الحدود الشرعية ويجريها بيده أو يد من يأمره بلا خشية ولا خوف، وقد أحصى بعضهم عدد المجرمين الذي لاقوا حتفهم على يديه طبقا للآداب الشرعية... " (١).

عبادته وخشوعه:

قال الشيخ عباس القمي نقلا عن كتاب تكملة أمل الآمل: " حجة الإسلام السيد محمد باقر كان عالما ربانيا روحانيا ممن عرف حلال آل محمد (صلى الله عليه وآله) وحرامهم وسيد أحكامهم، وخالف هواه، واتبع أمر مولاه،

كان دائم المراقبة لربه، لا يشغله شئ عن الحضور والمراقبة " (٢).

وقال: " حدثني والدي (رحمه الله) أن آماق عين السيد كانت مجروحة من كثرة بكائه في تهجده.

وحدثني بعض خواصه، قال: خرجت معه إلى بعض قراه فبتنا في الطريق، فقال لي: ألا تنام؟! فأخذت مضجعي فظن أني نمت، فقام يصلي، فوالله إني رأيت فرائصه وأعضاءه ترتعد بحيث كان يكرر الكلمة مرارا من شدة حركة فكيه وأعضائه حتى ينطق بها صحيحة.

وحدثني بعض الأجلة الثقات، قال: كان من شدة حضور قلبه بين

---

(١) الكرام البررة ٢ / ١٩٤ من القسم الأول.

(٢) الفوائد الرضوية: ٤٢٩.

يدي ربه ترتعد فرائصه، وتجري دموعه بمجرد أن يخلو مجلسه من الناس، قال: حتى أني رأيت جريان دموعه مقارنة لآخر خارج من المجلس بلا فاصلة " (١).

جملة من أحواله ومكارم أخلاقه:

كان أزهد أهل زمانه وأعبدهم وأسخاهم، فلذا أقبلت إليه الدنيا حتى انتهت إليه الرئاسة الدينية والدنيوية، وملك أموالا كثيرة من النقود والعروض والعقار والقرى والدور الكثيرة في محلة " بيدآباد ".

وكانت له أموال كثيرة جناها من التجارة بين مدينتي رشت وأصفهان.

وكان يساعد الطلاب ويعطي كل واحد منهم بقدر مؤنته بل أزيد، ويعطي الفقراء بل الأغنياء والرؤساء كثيرا، ويقرض أبناء السلطان ووزرائهم.

وبالجملة: صار من المتمولين والأغنياء، بل لم يوجد في زمانه أحد بسعته وغناه وتموله، وكل المحتاجين يرجعون إليه ولا يحرمهم، بل يعطي كلا منهم على حسب حاجته وقل من يخيب عن بابه.

وفي عيد الغدير كان تجار أصفهان يأتون لتهنئته محملين بالهدايا والأموال، فكان يوزعها على الفقراء والمحتاجين.

وكان للمترجم دكانان خاصان للفقراء، واحد للخبز والآخر للحم، وكانت جماعة كبيرة تعمل عند هذا العالم الجليل.

أما في الصلاة فكان يصلي خلفه الآلاف من المصلين.

وكان له في كل أسبوع يوم للمرافعة والمحاكمة والبت في الدعاوي المقدمة إليه في مجلس مهيب، يحضره عامة الناس من جميع الطبقات،

---

(١) الفوائد الرضوية: ٤٢٩.

وكان من العظمة والأبهة أنه يستمر من الصباح إلى المساء بدون انقطاع ما عدا أوقات الصلاة.

آثاره الخالدة:

ومن آثاره الخالدة تحديداته للمطاف بمكة المعظمة لما حج سنة ١٢٣٠ ه.

كما أن له آثارا عمرانية فخمة، فقد بنى مسجدا في محلة بيدآباد التي كان يسكنها - وهي من محال أصفهان - أنفق عليه ما يقرب من مائة ألف دينار شرعي من أمواله الخاصة، وذلك في سنة ١٢٤٥ ه، ومال بقبلته إلى يمين قبلة سائر المساجد يسيرا، وجعل له مدارس وحجرات للطلبة، وأسس أساسا لم يعهد مثله من أحد من العلماء والمجتهدين، وبنى بجنبه مقبرة لنفسه، واتفق أن حقق الله تعالى رجاه فدفن بعد ثلاثة أيام من وفاته في تلك المقبرة، وهي موجودة إلى الآن.

مشايخه وأساتذته:

قرأ على جم غفير من علماء عصره وعظمائهم، ندرجهم في ما يلي مع ترجمة مختصرة لكل واحد منهم:

١ - الأستاذ الأكبر محمد باقر البهبهاني - الشهير بالوحيد - ابن المولى محمد أكمل الأصفهاني.

مجاهد كبير، ومؤسس محقق، وأشهر مشاهير علماء الإمامية وأجلهم في عصره.

ولد بأصفهان في سنة ١١١٨ ه أو ١١١٧ أو ١١١٦، ونشأ بها، ثم

انتقل إلى بهبهان مع والده، واشتغل بها ردحا من الزمن، ثم هاجر إلى كربلاء فجاورها وحضر على أركان الملة، وأقطاب الشريعة، وفحول العلماء، منهم السيد صدر الدين الرضوي ووالده.

توفي الشيخ في الحائر الشريف في سنة ١٢٠٥ ه، ودفن في رواق حرم الإمام الحسين (عليه السلام) مما يلي أرجل الشهداء.

له تصانيف جليلة قاربت الستين كتابا ورسالة منها: شرح المفاتيح، وحاشية المدارك وتعليقة على الرجال الكبير للميرزا محمد، والفوائد الحائرية، ورسائل في: القياس والأصول الخمسة والمعاملات... (١).

٢ - السيد علي بن السيد محمد علي بن أبي المعالي الصغير بن أبي المعالي الكبير - أخ السيد عبد الكريم جد بحر العلوم - الطباطبائي الحائري.

ولد في الكاظمية في ١٢ ربيع الأول من سنة ١١٦١ ه، وتوفي سنة ١٢٣١ ه، وجاء في تاريخ وفاته: " بموت علي مات علم محمد "، ودفن في الرواق الشريف مما يلي مقابر الشهداء مع الآقا البهبهاني في صندوق واحد يزار.

تخرج عليه علماء أعلام، وفقهاء عظام، صاروا من أكابر المراجع في الإسلام، كصاحب المقاييس وصاحب المطالع - المترجم - وصاحب مفتاح الكرامة وغيرهم.

من تصانيفه: رياض المسائل، رسالة حجية الشهرة، شرح صلاة المفاتيح... (٢).

---

(١) الكرام البررة ٢ / ١٧١ رقم ٣٦٠ من القسم الأول.

(٢) أعيان الشيعة ٨ / ٣١٤.

٣ – السيد مهدي بحر العلوم، ويقال محمد مهدي ابن السيد مرتضى ابن السيد محمد الحسني البروجردي المعروف ببحر العلوم الطباطبائي، من نسل إبراهيم الملقب " طباطبا " من ذرية الحسن المثنى.
وهو الإمام العلامة، رئيس الإمامية، وشيخ مشايخهم في عصره.
ولد بكربلاء ليلة الجمعة في شوال سنة ١١٥٥ ه، وتوفي بالنجف الغروي سنة ١٢١٢ ه، ودفن قريبا من قبر الشيخ الطوسي، وقبره مشهور.
من تصانيفه: المصابيح في الفقه، ثلاثة مجلدات، الفوائد في الأصول، مشكاة الهداية، الرجال، الدرة النجفية وهي أرجوزة مشهورة في الفقه، رسالة في العصير العنبي، وغيرها (١).
٤ – الشيخ الأكبر جعفر كاشف الغطاء، وهو شيخ الطائفة وزعيم الإمامية، ومرجعها الأعلى في عصره، ومن فطاحل فقهاء الشيعة.
ولد في النجف الأشرف سنة ١١٥٦ ه، ونشأ مجبولا على حب العلم والفضل، حضر برهة من الزمن على والده، ثم الشيخ محمد تقي الدورقي والسيد صادق الفحام والشيخ محمد مهدي الفتوني والآقا محمد الوحيد البهبهاني، وحضر على السيد مهدي بحر العلوم ما يقرب من ستة أشهر لأجل اليمن والبركة..
من تصانيفه: كشف الغطاء عن خفيات مبهمات الشريعة الغراء، وهو الذي اشتهر به، ولقبت بعده ذريته به، مناسك الحج، غاية المأمول في علم الأصول، رسالته العملية بغية الطالب، والحق المبين.
توفي الشيخ الأكبر في النجف الأشرف يوم الأربعاء ٢٢ رجب من

---

(١) أعيان الشيعة ١٠ / ١٥٨.

سنة ١٢٢٨ ه، ودفن بمقبرته الخاصة الشهيرة قرب داره (١).
٥ - السيد محسن الأعرجي ابن الحسن بن مرتضى الكاظمي، المعروف بالمحقق البغدادي، صاحب المحصول والوسائل (١١٣٠ - ١٢٢٧ ه).
عالم فقيه أصولي محقق مدقق، مؤلفاته مشهورة، وعباراته في غاية الفصاحة والبلاغة... تتلمذ على بحر العلوم، وشارك كاشف الغطاء في الدرس.
اشتغل بالتجارة إلى حدود الأربعين من عمره، ثم هاجر إلى النجف للتحصيل إلى زمان الطاعون الجارف، وتفرق أهل النجف سنة ١١٨٦ ه، ثم عاد إلى النجف (٢).
٦ - المحقق الميرزا أبو القاسم القمي الجيلاني الشفتي، من أركان الدين وكبار المؤسسين ومن مشاهير محققي الإمامية.
ولد في مدينة جابلاق من أعمال رشت في سنة ١١٥١ ه، فاشتغل على أبيه في علوم الأدب، ثم انتقل إلى خوانسار، فدرس بها الفقه والأصول على العلامة السيد حسين الخوانساري - جد مؤلف روضات الجنات - ثم هاجر إلى العراق، ونزل كربلاء، ودرس على الوحيد البهبهاني، والشيخ محمد مهدي الفتوني العاملي، والشيخ محمد باقر الهزارجريبي، ثم عاد إلى بلاده، وانتقل بين مدن جابلاق وقلعة بانو وأصفهان وشيراز، ثم استقر في مدينة قم المقدسة، وعكف على التدريس والتصنيف حتى أصبح من كبار المحققين، وأعاظم الفقهاء المتبحرين.

---

(١) الكرام البررة ٢ / ٢٤٨ رقم ٥٠٦ من القسم الأول.
(٢) أعيان الشيعة ٩ / ٤٦.

له مصنفات قيمة منها: القوانين المحكمة في الأصول، جامع الشتات في أجوبة السؤالات، الغنائم، المناهج، وغيرها.
توفي (قدس سره) في سنة ١٢٣١ ه في مدينة قم المقدسة ودفن في مقبرتها المشهورة ب: " شيخون " (١).
٧ - الشيخ مهدي النراقي.
العالم الورع، والفاضل الجامع، قدوة خير أهل العلم بفهمه الإشراقي، مولانا مهدي بن أبي ذر الكاشاني النراقي، نسبة إلى مسقط رأسه نراق - التي هي على وزن عراق - من أتباع بلدة كاشان، كان من أركان علمائنا المتأخرين، وأعيان فضلائنا المتبحرين، مصنفا في أكثر فنون العلم، مسلما له في الفقه والحكمة والأصول.
وفي الروضة البهية في الطرق الشفيعية: وبعد فراغه من التحصيل توطن كاشان، وكانت خالية من العلماء، وببركة أنفاسه صارت مملوءة بالعلماء الفضلاء، وصار مرجعا، وبرز في مجلس درسه جمع من العلماء الأعلام، توفي سنة ١٢٠٩ ه.
من تصانيفه: جامع السعادات في الأخلاق، معتمد الشيعة في أحكام الشريعة، لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، التحفة الرضوية في المسائل الدينية، وغيرها (٢).
٨ - الشيخ سليمان بن معتوق العاملي الكاظمي، المتوفى سنة ١٢٢٧ ه.
كان في جبل عامل، من تلاميذ السيد محمد بن إبراهيم الموسوي

---

(١) الكرام البررة ٢ / ٥٢ رقم ١١٣ من القسم الأول.
(٢) أعيان الشيعة ١٠ / ١٤٣.

– جد آل شرف الدين – والمجازين منه في الرواية، ولما حدثت فتنة أحمد الجزار في سنة ١١٩٧ ه هرب إلى العراق مع السيد صالح ابن أستاذه، وسكن الكاظمية، ولاقى المحدث يوسف البحراني في كربلاء، فاستجازه وتحمل عنه طرقا، وله الرواية من غيره كالميرزا أبي القاسم القمي صاحب القوانين وغيره.

برز ذكره في الكاظمية، وصار من أجلاء فقهائها، وأفاضل مراجعها، وتخرج عليه جماعة من الأعاظم، منهم السيد عبد الله شبر، والسيد صدر الدين الموسوي، والسيد محسن الأعرجي، وغيرهم (١).

تلامذته:

تتلمذ على يده وروى عنه إجازة جماعة كبيرة جدا، منهم:

١ – الحاج محمد باقر الخوانساري، صاحب روضات الجنات.
٢ – الحاج محمد إبراهيم الأصفهاني القزويني.
٣ – الميرزا محمد الرضوي.
٤ – السيد فضل الأسترآبادي.
٥ – المولى محمد علي المحلاتي.
٦ – المولى محمد صالح الأسترآبادي.
٧ – المولى محمد صالح النخجواني.
٧ – الشيخ علي النخجواني.
٨ – السيد محمد تقي الزنجاني.
٩ – الحاج عبد الباقي الكاشاني.

---

(١) الكرام البررة ٢ / ٦١٢ من القسم الأول.

١٠ – السيد محمد علي الأبرقوئي.
١١ – المولى مرتضى قلي.
١٢ – المولى محمد رفيع الكيلاني، المعروف بشريعتمدار.
١٣ – المولى عبد الوهاب.
١٤ – الآقا محمد المجتهد.
كما تتلمذ عليه العشرات من الأعلام لم نذكرهم روما للاختصار.
مؤلفاته العلمية:
له مؤلفات قيمة، ومصنفات رائعة، وآثار جليلة خالدة، نذكر منها:
١ – مطالع الأنوار في شرح شرائع الإسلام:
لم يخرج منه غير مقاصد كتاب الصلاة إلى آخر أحكام الأموات في خمسة مجلدات، إلا أنه مشتمل على أغلب قواعد الفقه وضوابطه الكليات، بل محتو على معظم المسائل المتفرقة من الطهارة إلى الديات، وأما تفصيله المقاصد في غاية التدقيق، وتذييله المطالب مع رعاية التحقيق، فهو مما بلغ مبلغا ليس يصل إليه أفئدة أولي الألباب.
٢ – تحفة الأبرار:
في آداب صلاة الليل – باللغة الفارسية – على غرار كتابه السابق فيما يقرب من عشرين ألف بيت بلغ فيه إلى أبواب التعقيب مشتملا على فوائد مهمة وفروع نادرة قلما يوجد في شئ من كتب العمل للمقلدين.
٣ – القضاء والشهادات:
ألفه أيام اشتغاله على السيد الأعرجي في الكاظمية.

٤ – الزهرة البارقة في أحوال المجاز والحقيقة:
تشتمل على جم غفير من المسائل الأصولية والعربية ومباحث الألفاظ والمبادئ اللغوية في نحو من ثمانية آلاف بيت.
٥ – جوابات المسائل:
في مجلدين كبيرين تشتمل على رسائل متعددة في مسائل متبددة.
٦ – رسالة في الأوقاف:
وتحقيق بطلان الوقف على النفس خاصة، أو في ضمن غيره.
٧ – رسالة في حكم إقامة الحدود في زمن الغيبة:
وكان يذهب إلى وجوب ذلك على المجتهدين ويقوم بإجرائه بالمباشرة أو الأمر، وقد قدر عدد من قتلهم في سبيل ربه تبارك وتعالى زمن رئاسته للدين بثمانين أو تسعين، وقيل: ١٢٠، دفنوا في المقبرة الواقعة قرب بيته، المعروفة بقبلة الدعاء.
٨ – رسالة في حكم زيارة عاشوراء:
وأن صلاتها ركعتان لا أكثر، تفعلهما بعد الفراغ من اللعن والسلام والدعاء والسجدة.
٩ – رسالة في أحكام الشك والسهو في الصلاة:
وهي رسالة كبيرة جدا، حسنة الوضع والتفريع، جعلها تتمة لكتابه تحفة الأبرار.
١٠ – رسالة في مناسك الحج وآدابها الواجبة والمستحبة:
وهي أيضا من أحسن ما كتب في هذا الشأن، وكان عليها عمل معظم حجاج هذه الأزمان.

١١ – حاشية على شرح السيوطي على ألفية ابن مالك:
قال السيد الأمين العاملي: " رأيتها في النجف الأشرف سنة ١٣٥٢ ه، فرغ من الجزء الأول منها في رجب ١٢٠٤ ه، ألفها في الكاظمية وهو مريض باحتراق البول ".
وقال العلامة الطهراني: " ألفها في بداية اشتغاله بطلب العلم، وصل فيها إلى باب التمييز، وقد سماها ب: " الحلية اللامعة ".
١٢ – في العقد على أخت الزوجة المطلقة.
١٣ – في قبول المرأة قول المرأة في عدم المانع لها من النكاح.
١٤ – في أنه للولي أن يهب المدة في العقد المنقطع.
١٥ – السؤال والجواب.
١٦ – رسالة في شرح بعض جوابات المسائل الصادرة عن أستاذه القمي:
ألفها بأمر أستاذه.
١٧ – الرسائل الرجالية:
طبعت في عام ١٣١٤ ه، تشتمل على اثنتين وعشرين رسالة في أحوال عشرين رجلا من الرواة، كما يلي:
أ – رسالة في " تحقيق حال أبان بن عثمان " وتحقيق أحواله، وتحقيق أحوال أصحاب الإجماع أيضا، وهي رسالتنا هذه.
ب – رسالة في " تحقيق حال أبي بصير ".
ج – رسالة في " تحقيق حال أحمد بن محمد بن عيسى ".
د – رسالة في " تحقيق حال حسين بن خالد ".

ه – رسالة في " تحقيق حال سهل بن زياد ".
و – رسالة في " تحقيق حال عبد الحميد العطار ".
ز – رسالة في " تحقيق حال عمر بن يزيد ".
ح – رسالة في " تحقيق حال محمد بن أحمد " الراوي عن العمركي.
ط – رسالة في " تحقيق حال محمد بن خالد بن عبد الرحمن البرقي ".
ي – رسالة في " تحقيق حال محمد بن عيسى اليقطيني ".
ك – رسالة في " تحقيق حال معاوية بن شريح ومعاوية بن ميسرة وبيان اتحادهما ".
ل – رسالة في " تحقيق حال إبراهيم بن هاشم " والد المفسر الشيخ الجليل علي بن إبراهيم الذي هو أستاذ الشيخ الكليني.
م – رسالة في " تحقيق حال أحمد بن أبي عبد الله بن خالد البرقي ".
ن – رسالة في " تحقيق حال حماد بن عيسى ".
س – رسالة في " تحقيق حال شهاب بن عبد ربه ".
ع – رسالة في " المقصودين من عدة الكليني ".
ف – رسالة في " تحقيق حال ماجيلويه ".
ص – رسالة في " تحقيق حال محمد بن إسماعيل " الواقع في صدر بعض أسانيد الكافي، فرغ منها سنة ١٢٠٦ ه، ثم كتب عليها حاشية سنة ١٢٣٢ ه.
ق – رسالة في " تحقيق حال محمد بن سنان ".
ر – رسالة في " تحقيق حال محمد بن الفضيل ".

ش – رسالة في " تحقيق حال إسحاق بن عمار ".
ت – " جواب مسألة في المنطق ".

وفاته:

توفي يوم الأحد الثاني من ربيع الأول – بمرض الاستسقاء – سنة ستين بعد المائتين والألف، لكن العلامة الطهراني قال: " إنه توفي في الثاني من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٦٠ ه كما رأيته بخط تلميذه العلامة السيد محمد هاشم الچهارسوقي ".

ولم ير مثل يوم وفاته يوم عظيم، إذ امتلأت أزقة البلد بأفواج الأنام رجالا ونساء يبكون عليه بكاء الفاقد والده الرحيم، ومشفقه الكريم، وصلى عليه في المسجد ولده الأرشد، السيد أسد الله.

وقد أغلقت أبواب أسواق البلد أياما متوالية بعد وفاته، ثم انتشر نعيه إلى سائر بلاد الإسلام، فأقيم حق عزائه في جميع الأطراف والأكناف، ودارت نائحة مصيبته في أطراف العالم قريبا من سنة كاملة، وذلك لعظيم منته وجزيل حقه على قاطبة أهل الزمان.

وقد أنشد صاحب روضات الجنات قصيدة طويلة في رثائه، مطلعها:

لمن العزاء وهذه الزفرات ما هي في الزمر * تبكي السماء وفي الأرض الفاسد به ظهر

إلى تمام ثمانين بيتا تقريبا، ويقول في آخرها مؤرخا لوفاته:

وسألت طبعي القزم عن تاريخ رحلته * فجر ذيلا وقال: الله أنزله كريم المستقر

كما رثاه الميرزا عبد الرحيم الفسائي، الذي كان من الشعراء اللامعين

البارزين، بقصيدة – بالفارسية – مطلعها:
كهف عالم حجة الإسلام محمد * باقر علم وامام خاص وعام
وقد رثاه أيضا البروجردي بأرجوزة مطلعها:
سيدنا السيد محمد باقر * كهف الأنام وله مفاخر
أولاده:
١ – السيد أسد الله (١٢٢٧ – ١٢٩٠ ه).
٢ – السيد محمد مهدي.
٣ – السيد جعفر.
٤ – السيد مؤمن.
٥ – السيد أبو القاسم.
٦ – السيد محمد علي.
٧ – السيد زين العابدين.
وكلهم علماء أجلاء، وسادة فضلاء، انتهت إليهم الرئاسة العلمية بعد أبيهم في أصفهان، وقد تركنا الترجمة لهم دفعا للإطالة، ومن أراد ذلك فليراجع الكرام البررة في أعلام القرن الثالث بعد العشرة ونقباء البشر في أعلام القرن الرابع عشر.
مكانته العلمية، وإطراء العلماء عليه:
قال العلامة المؤرخ الطبيب الميرزا محمد مهدي اللكهنوي الكشميري في كتابه نجوم السماء:

"... من المشايخ الكبار والمعروفين، كان صاحب قوة قدسية، ومالك ملكات ملكية.
قال صاحب التذكرة: عرف بالفضل، والكمال، والاجتهاد، وعلو المنزلة، وجلالة القدر عن سائر المجتهدين العرب والعجم، نزل أصفهان وكان حاملا للمعقول والمنقول، وجامعا للفروع والأصول، ومرجعا للعلماء الفحول، أذعن له سائر العلماء والمجتهدين في زمانه بالعلم والفضل والكمال...
وفضائله لا تعد ولا تحصى، إذ لم تحظ مرجعية أحد من علماء الشيعة المتقدمين والمتأخرين بمثل ما حظيت مرجعيته... وكان مهابا من السلاطين حتى لا يجرؤ أحدهم على مخالفته، كانت له الزعامة الدينية والدنيوية.
كان معينا للفقراء والمساكين، وقاضي حاجات المؤمنين، له أموال كثيرة موقوفة قربة إلى الله تعالى... " (١).
قال تلميذه السيد محمد باقر الخوانساري في روضات الجنات:
" العجب العجاب، وأنجب الأنجاب... اجتمعت فيه مكارم أخلاق الأنبياء العشرة الكاملة، وانتزع عنه من يوم خلقه الله سائر صفات الخلق غير العادلة، رأيته في العقل أفضل جميع أهل زمانه... ووجدته في الدين دانت له قاطبة حفاظه وديانه وخزانه، بل إيمان الخلائق جزءا من إيمانه، واعتقدته في العلم أفقه من تكلم على حقيقة شئ من برهانه، وتفطن إلى دقيقة فرع من أغصانه، ولقيته في الحلم أحلم من كظم الغيظ على الجاهلين

---

(١) نجوم السماء ١ / ٦٣.

بمنزلته ومكانه، وأحمل من حمل أعباء الخلائق بحسن خلقه وطيب لسانه، وألفيته في الجود معترفا كل موجود بأنه من رهائن إحسانه، بنفسه أو بماله أو بعلمه أو بشأنه... " (١).

وقال السيد عبد الكريم الجزي في تذكرة القبور:

" من أعاظم المجتهدين، وأكابر الفقهاء الأصوليين، عالم زاهد، وفقيه جامع، ترجم حال هذا العلامة الكبير في كتب الرجال من الخاصة والعامة، في جلالة القدر، وارتفاع المقام، وعلو الهمة، وسعة الصدر، والكرم والسخاء، والتصلب في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر لا يصل إليه أحد من العلماء، كان يجري الحدود الشرعية بدون خوف من السلطات الحاكمة... " (٢).

وقال المحدث الشيخ عباس القمي في هدية الأحباب:

" حجة الإسلام يطلق بصورة خاصة على السيد الأجل، وحيد الأيام، ومقتدى الأنام، سيد العلماء العظام... جلالة شأنه أكبر وأعظم من أن يعبر عنها بهذه العبارات المختصرة، وذكروا كثيرا عن عبادته وخشوعه ومناجاته... " (٣).

وقال أيضا في الفوائد الرضوية:

" سيد العلماء الأعلام، المدعو بحجة الإسلام، كان - عطر الله مرقده - في جمعه الدنيا والآخرة مصداقا لكلام جده الصادق (عليه السلام): وقد يجمعها الله لأقوام، وقد جمع الله فيه من الخصال النفسانية من العلم والفضل والتقوى

---

(١) روضات الجنات ٢ / ٩٦ - ١٠٢.

(٢) تذكرة القبور - الطبعة الحجرية -: ١٩٣.

(٣) هدية الأحباب - الطبعة الحجرية -: ١٢٣.

والخشية والقوة في الدين والسخاء والاهتمام بأمور المسلمين والجاه العظيم، ونشر الشرائع والأحكام، وتعظيم شعائر الإسلام، وإجراء الحدود الإلهية في الأنام، والهيبة من قلوب السلاطين والحكام، ما لم يجتمع في أحد من أقرانه، وكان يساعد الفقراء والمساكين وطلاب العلوم الدينية " (١).

وقال أيضا في الكنى والألقاب:

"... كان أمره في العلم والتحقيق والتدقيق والديانة والجلالة ومكارم الأخلاق أشهر من أن يذكر، وأجل من أن يسطر... " (٢).

قال الميرزا محمد علي المدرس في ريحانة الأدب:

" من عظماء علماء الإمامية المتأخرين، فقيه، أصولي، أديب، نحوي، رجالي، كان من مشاهير زمانه في الفقه والأصول والرجال والدراية والعلوم الأدبية وفنون العربية.

كان في الأخلاق وحيد دهره، وعرف عنه حسن العبادة والمناجاة والسخاء والكرم، وإقامة الحدود، وأداء النوافل والمستحبات " (٣).

وقال العلامة في الكرام البررة في أعلام القرن الثالث بعد العشرة:

" من فحول علماء الإمامية في هذا القرن – القرن الثالث عشر – ومن كبار زعماء الدين وأعلام الطائفة... وكان كثير الاهتمام لقضاء حوائج الناس، وإنجاز طلباتهم، ومساعدة أهل العلم والفقراء من الناس... " (٤).

وقال العلامة السيد محسن الأمين العاملي في أعيان الشيعة:

---

(١) الفوائد الرضوية: ٤٢٦ – ٤٢٩.

(٢) الكنى والألقاب ٢ / ١٥٥.

(٣) ريحانة الأدب ٢ / ٢٦.

(٤) الكرام البررة ٢ / ١٩٣ – ١٩٤.

" اجتمعت فيه من الخصال الحميدة من العلم والفضل والتقوى والسخاء والاهتمام بأمور المسلمين والجاه العظيم، والسعي في نشر الشرائع والأحكام، وتعظيم شعائر الإسلام، وإقامة الحدود، والهيبة في قلوب السلاطين والحكام، ما لم يجتمع في أحد من أقرانه " (١).

وقال إسماعيل باشا في هدية العارفين:

" السيد محمد باقر بن السيد محمد نقي... مجتهد الشيعة الإمامية بأصبهان، سكن بلدة بيدآباد، وتوفي بها سنة ١٢٦٠ ه " (٢).

وقال الزركلي في الأعلام:

" أصولي من فقهاء إيران، ينعت ب: حجة الإسلام، مولده في إحدى قرى رشت، ووفاته بأصفهان، وأكثر إقامته في النجف " (٣).

وقال عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين:

" فقيه، أصولي، نحوي، مشارك في بعض العلوم، ولد في إحدى قرى رشت... " (٤).

التعريف بنسخ الرسالة:

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نسخ مخطوطة، هي:

١ - النسخة الأولى: وهي المحفوظة في خزانة مخطوطات مكتبة مجلس الشورى الإسلامي ضمن الرقم ٢٨٨٠ وهي تتكون من ٢٤ صفحة،

---

(١) أعيان الشيعة ٩ / ١٨٨.

(٢) هدية العارفين ٦ / ٣٧١.

(٣) الأعلام ٦ / ٤٩.

(٤) معجم المؤلفين ٩ / ٩٦.

كتبت ضمن مجموعة رسائل في الرجال للمؤلف (قدس سره) متكونة من ٤١١ صفحة، وكل صفحة تحتوي على ١٧ سطرا.
كتبها الشيخ محمد باقر الگلپايگاني، ومؤرخة بتاريخ ١٢٩٧ ه، وقد كتبها نقلا عن نسخة كتبت في حياة المؤلف، وتحتوي على أخطاء وسقوطات كثيرة.
وقد رمزت لها بالحرف " س ".
٢ - النسخة الثانية: وهي المحفوظة في خزانة مخطوطات مكتبة مجلس الشورى الإسلامي أيضا ضمن الرقم ٦٤٥١٥، وهي تتكون من ١٥ صفحة من النوع الصغير، وكل صفحة تحتوي على ٢٣ سطرا.
وقد رمزت لها بالحرف " م ".
٣ - النسخة الثالثة: وهي النسخة الحجرية المتداولة، وعدد صفحاتها ٨ صفحات من الحجم الكبير.
وقد رمزت لها بالحرف " ج ".
منهج التحقيق:
بعد استنساخ الرسالة قمت بمقابلتها مع جميع النسخ المذكورة، مع الاعتماد في مراجعة النصوص والروايات على مصادرها، وقد اعتمدت طريقة التلفيق بين نسخ الرسالة، آخذا الصحيح الراجح في المتن مع الإشارة في الهامش إلى الكلمات التي تفيد تغيير المعنى، وقد أعرضت عن الإشارة إلى بعض الأخطاء الإملائية وما كان محرفا دفعا للإطالة.
علما أن كل ما بين قوسين () بدون إشارة هو من بعض النسخ،

وما بين معقوفين [] هو إضافة من عندنا، لضرورة يقتضيها سياق العبارة.
وقد ذكرت في الهامش مصادر الروايات، مع الإشارة إلى بعض التوضيحات اللازمة والمهمة.

كلمة أخيرة:

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في تحقيق هذه الرسالة القيمة، وأرجو من العلماء والفضلاء وأساتذة التحقيق والباحثين والناقدين أن لا يبخلوا علي بملاحظاتهم القيمة، ونقدهم البناء، واستدراكاتهم المفيدة، لما لها من أثر كبير في إظهار التحقيق بحلة قشيبة زاهية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عبد الكريم محمد الموسوي

١٢ ذي الحجة الحرام / ١٤١٤ ه

قم المقدسة

صورة الصفحة الأولى من نسخة " م "

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة " م "

صورة الصفحة الأولى من نسخة " س "

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة " س "

صورة الصفحة الأولى من نسخة " ج "

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة " ج "

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه ثقتي (١)
الحمد لله الذي لو حمدته دوام خلود ربوبيته بكل شعرة في كل طرفة عين (٢) بحمد الخلائق وشكرهم أجمعين، لكنت وجلاله مقصرا عن بلوغ شكر أخفى نعمة من نعمه علي، والصلاة والسلام على أكمل خليقته، وأخلص بريته، وسيد رسله محمد وآله أجمعين (٣).
وبعد:
يقول العبد الملتجئ إلى باب سيده الغافر، ابن الواصل إلى رحمة ربه الساتر، محمد نقي الموسوي محمد باقر، وقاه الله تعالى من سوء الباطن والظاهر:
هذه مقالة في تحقيق حال أبان بن عثمان، وبيان الأشخاص الذين ادعي أنهم (ممن) أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم، وتنقيح المقام (في إبراز) (٤) المرام من هذا الكلام.

---

(١) عبارة: " وبه ثقتي " ليست في " ج "، وفي " م ": " وبه نستعين ".
(٢) في " س ": " سرمد الأبد " بعد " عين ".
(٣) في " م " و " ج ": " وأصحابه أجمعين ".
(٤) في " ج ": " وإبراز ".

فنقول: إنه اختلف علماؤنا الأعلام – نور الله تعالى مراقدهم – في أبان بن عثمان على أقوال ستقف عليها.
وتحقيق الحال فيه يستدعي التكلم في مقامات:

المقام الأول
في ما يدل على قدحه مع الجواب عنه
فأقول: هو أمور:
الأول:
ما حكاه الكشي عن ابن فضال، قال: قال محمد بن مسعود:
حدثني علي بن الحسن، قال: كان أبان من أهل البصرة، وكان مولى بجيلة، وكان يسكن الكوفة، وكان من الناووسية (١) (٢).
وحكي عن فخر المحققين، أنه حكى عن والده (العلامة)، قال:
سألت والدي (رحمه الله) عن أبان، فقال: الأقرب عندي عدم قبول روايته لقوله

---

(١) قال النوبختي: " الناووسية: هم أتباع رجل من أهل البصرة يقال له: فلان بن فلان الناووس، وهم يعتقدون بإمامة جعفر الصادق (عليه السلام)، غير أنهم زعموا أنه لم يمت وأنه المهدي، ورووا عنه (عليه السلام) أنه قال: إن جاءكم من يخبركم عني أنه غسلني وكفنني فلا تصدقوه، فإني صاحبكم صاحب السيف ".
وقال الأشعري: " إن هؤلاء يعتقدون أن جعفر بن محمد حي لم يمت، ولا يموت حتى يظهر أمره، وهو القائم المهدي، وهذه الفرقة تسمى الناووسية، لقبوا برئيس لهم يقال له: عجلان بن ناووس من أهل البصرة ".
وقال الحميري: " إنهم نسبوا إلى قرية ناووس ".
أنظر: فرق الشيعة: ٦٧، مقالات الإسلاميين: ٢٥، الفرق بين الفرق: ٦١، الحور العين: ١٦٢.
(٢) رجال الكشي: ٣٠٠ رقم ٢٠٠، وفيه: " وكان من القادسية الناووسية " والظاهر أنه تصحيف، والصحيح: " من القادسية ".
راجع: تنقيح المقال ١ / ٦، معجم رجال الحديث ١ / ١٦٠ رقم ٣٧.

تعالى: * (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) * (١) ولا فسق أعظم من عدم الإيمان (٢).

وأعترض عليه بوجهين:

الأول: لا نسلم صدق الفسق في حقه، إذ هو خروج عن طاعة الله مع اعتقاده أنه خروج، ولا شبهة أن من يجعل مثل هذه مذهبا، إنما يعده من أعظم الطاعات.

والثاني: إن فساد العقيدة لو كان موجبا لعدم قبول الخبر والرواية لما يمكن الحكم بناووسية أبان، إذ مخبره - وهو علي بن الحسن - فطحي (٣)، والمفروض أنها مقبولة من علي بن الحسن، فلا يكون فساد العقيدة موجبا لانتفاء القبول.

فعلى هذا نقول: كما يقبل قول علي بن الحسن وخبره ينبغي أن يقبل قول أبان وخبره أيضا، لانتفاء التفرقة بينهما.

وبالجملة: المقتضي لقبول الرواية من أبان موجود، والمانع عنه

---

(١) سورة الحجرات ٤٩: ٤٦.

(٢) جامع الرواة ١ / ١٢، باب الألف، تنقيح المقال - الطبعة الحجرية - ١ / ٦.

(٣) قال النوبختي: " الفطحية: وهم القائلون بإمامة الأئمة الاثني عشر مع عبد الله الأفطح ابن الإمام الصادق (عليه السلام) يدخلونه بين أبيه وأخيه (الإمام الكاظم) وعن الشهيد (رحمه الله): إنهم يدخلونه بين الكاظم والرضا (عليهما السلام)، وقد كان أفطح الرأس، وقيل أفطح الرجلين، وإنما دخلت عليهم الشبهة لما رووا عن الأئمة: الإمامة في الأكبر من ولد الإمام، ثم منهم من رجع عن القول بإمامته لما امتحنوه بمسائل من الحلال والحرام ولم يكن عنده جواب، ولما ظهرت منه الأشياء التي لا تنبغي أن تظهر من الإمام، ثم إن عبد الله مات بعد أبيه بسبعين يوما، فرجع الباقون - إلا شذاذا منهم - عن القول بإمامته إلى القول بإمامة أبي الحسن موسى (عليه السلام) وبقي شذاذ منهم على القول بإمامته، وبعد أن مات قالوا بإمامة أبي الحسن موسى ". فرق الشيعة: ٨٨ - ٨٩.

مفقود.
أما الأول: فلما ستقف عليه.
وأما الثاني: فلأن فساد العقيدة (في حقه) لو كان مانعا عن القبول لم يقبل قول علي بن الحسن في أبان، فلم يثبت فساد العقيدة في حقه، فتقبل روايته، ولو لم يكن مانعا لم يتحقق المانع، وعلى التقديرين تقبل روايته.
وفيهما نظر.
أما في الأول (١): فلأن ذلك إما مختص بالفسق أو لا، بل يجري بالإضافة إلى فساد العقيدة أيضا.
والثاني بين الفساد، ضروري البطلان، إذ حينئذ لا يمكن الحكم بفساد عقيدة أحد، إذ لا يصدق ذلك إلا في حق من يعتقده مع العلم بفساده، (وهو) غير متحقق في شئ من أرباب المذاهب الفاسدة، ضرورة أن كل ذي مذهب إنما يصير إليه لاعتقاده حقيته، بل انحصار الحق فيه.
فعلى هذا يلزم القول بإصابة كل ذي مذهب فاسد بالحق لاعتقاده حقيته، فيلزم انتفاء اللوم والعتاب (٢) في المسائل الاعتقادية مع عدم إصابته للواقع، ولو كان في حق من أنكر الألوهية أو (٣) الرسالة كما لا يخفى، وهو مما لا يكاد يتفوه به أحد، وإجماع المسلمين (منعقد) على خلافه، لإطباق العامة والخاصة على تعذيب الكفار بمخالفة الأصول، وإنما الخلاف في ترك الفروع.

---

(١) في " س ": " أما الأول "، وفي " ج ": " أما من الأول ".
(٢) في " س ": " انتفاءه والعتاب ".
(٣) في " ج ": " و ".

وإن اختص ذلك بالفسق بأن يقال: إن خصوص الفسق لا يصدق إلا مع الخروج عن طاعة الله (تعالى) مع اعتقاد أنه خروج، فهو وإن كان كلاما صحيحا - كما يشهد به التبادر، وانتفاء صدق الفسق على من زاول المعصية مع اعتقاده أنها طاعة - لكنه لا يجدي في قبول الرواية لعموم التعليل المستفاد من ذيل الآية.

إن قلت: لو كان الأمر كذلك ينبغي أن لا يصدق الفاسق على الكفرة وأرباب المذاهب الفاسدة.

قلنا: أولا: سلمنا ذلك، ولا محذور فيه، فإنهم كفار لا فساق.

وثانيا: لا نسلم الملازمة، لإمكان تحقق ما ذكر في تعريف الفسق في كل مذهب، ولو كان فاسدا (كما لا يخفى.

وأما (في) الثاني: فلأن ذلك إنما يتوجه إذا انحصر الجارح في ابن فضال، وليس) (١) كذلك، لما عرفت من قول العلامة إنه: لا فسق أعظم من عدم الإيمان.

وقال في الخلاصة: والأقوى (٢) عندي قبول روايته، وإن كان مذهبه فاسدا (٣).

وقال الفاضل الحسن بن داود في رجاله: وذكر أصحابنا إنه كان ناووسيا (٤).

وقال المحقق في المعتبر في تعين غسل مخرج البول بالماء: وفي

---

(١) ما بين القوسين سقط من نسخة " ج ".

(٢) في المصدر: " فالأقرب ".

(٣) الخلاصة: ٢١، الباب الثامن من الفصل الأول.

(٤) رجال ابن داود ١ / ٣٠ رقم ٦، باب الهمزة.

سند هذه الرواية أبان بن عثمان، وهو ضعيف (١).
وقال أيضا في مباحث صلاة الميت بعد إيراد روايتين: والرواية الأخرى (٢) أرجح لوجهين (٣)، أحدهما: ضعف أبان (٤).
والمراد به: أبان بن عثمان.
وقال أيضا في أوصاف المستحقين للزكاة، بعد أن أورد الرواية الدالة على جواز دفع الزكاة بعد فقد المؤمن إلى المستضعف: وفي طريقها أبان ابن عثمان، وفيه ضعف (٥).
وقال في كتاب القصاص من النافع (٦): إذا ضرب الولي [الجاني] (٧) وتركه ظنا أنه مات فبرئ، ففي رواية: يقتص من الولي، ثم يقتله الولي أو يتتاركا، والراوي أبان بن عثمان، وفيه ضعف (٨).
وفي الشرائع في المسألة المذكورة: ولو ضرب ولي الدم الجاني قصاصا، وتركه ظنا أنه قتله (٩)، وكان به رمق فعالج نفسه وبرئ لم يكن للولي القصاص في النفس حتى يقتص منه بالجراحة أولا، قال: وهذه رواية أبان بن عثمان عمن أخبره، وفي أبان ضعف مع إرساله (١٠) السند.

---

(١) المعتبر في شرح المختصر ١ / ١٢٥.
(٢) في المصدر: " الأولى ".
(٣) في " س ": " من وجهين ".
(٤) المعتبر في شرح المختصر: ٢ / ٣٤٦.
(٥) المعتبر في شرح المختصر ٢ / ٥٨٠.
(٦) وهو كتاب المختصر النافع، ملخص لكتابه شرائع الإسلام.
(٧) من المصدر.
(٨) المختصر النافع: ٣٠٠.
(٩) في المصدر: " قتل ".
(١٠) في " ج ": " إرسال ".

والأقرب أنه إن ضربه الولي بما (ليس) له (١) الاقتصاص به (٢)، وإلا كان له قتله (٣)، كما لو ظن بأنه أبان عنقه (٤)، ثم تبين خلاف ظنه بعد انصلاحه، فهذا له قتله، ولا يقتص من الولي، لأنه فعل (سائغ) (٥) (٦).

ووافقه العلامة، فقال في المنتهى، بعد ذكر الرواية المذكورة الدالة على جواز دفع الزكاة بعد فقد المؤمن إلى المستضعف، ما هذا لفظه:

وفي طريقها أبان بن عثمان، وهو ضعيف (٧).

وقال في مباحث صلاة الميت بعد أن أورد روايتين، (أولاهما) تقتضي أحقية الزوج بالصلاة على الزوجة عند اجتماعه مع أخيها، والأخرى تقتضي عكسه، ما هذا حاصله:

والرواية الأولى أرجح لوجهين، أحدهما: ضعف أبان (٨).

والمراد: أبان بن عثمان.

وفي مبحث صلاة الميت أيضا بعد الحكم بإتيان صلاة الميت في كل وقت: روى الشيخ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٩)، قال: " يكره الصلاة على الجنائز حين تصفر الشمس

---

(١) في شرح الشرائع: أي كالضرب بالعصا ونحوه.

(٢) في المصدر: " بما ليس له الاقتصاص به، اقتص منه ".

(٣) في شرح الشرائع: قتله: ثانيا.

(٤) في شرح الشرائع: أبان عنقه: أي قطعها.

(٥) في " س ": " سابق "، وفي شرح الشرائع: السائغ: الجائز.

(٦) شرائع الإسلام ٤ / ١٠٠٦، المسألة الثانية عشرة، كتاب القصاص، في مسائل استيفاء القصاص.

(٧) منتهى المطلب - الطبعة الحجرية - ١ / ٥٢٣، كتاب الزكاة، باب المستحقين للزكاة.

(٨) المعتبر في شرح المختصر: ٢ / ٣٤٦، كتاب الصلاة، باب صلاة الميت.

(٩) في " س ": " عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله (عليه السلام) "، وفيه سقط ظاهر.

وحين تطلع " [وهو خبر شاذ] (١)، وفي طريقه أبان، وفيه قول (٢).
وفي المنتهى أيضا في بيان أن الاستحاضة المتوسطة وجب عليها تغيير القطنة، والغسل لصلاة الغداة، والوضوء لكل صلاة، ما هذا لفظه:
ورواية (إسماعيل) في طريقها القاسم بن محمد، وهو واقفي (٣)، وأبان بن عثمان، وهو ضعيف، ذكره الكشي (٤).
وفي المختلف: في كفارة إفطار شهر رمضان:
لا يقال: لا يصح التمسك بهذا الحديث لوجهين، الأول: من حيث السند، فإن في طريقه أبان بن عثمان (٥)، وكان ناووسيا.
- إلى أن قال: - لأنا نجيب عن الأول: إن أبان وإن كان ناووسيا، إلا

---

(١) من المصدر.
(٢) منتهى المطلب ١ / ٤٥٨، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنائز.
(٣) الواقفية: هم الذين وقفوا على الإمام الكاظم (عليه السلام)، وربما يطلق عليهم الممطورة. قال النوبختي: " إن وجوه أصحاب أبي عبد الله ثبتوا على إمامة موسى بن جعفر، حتى رجع إلى مقالتهم عامة من كان يقول بإمامة عبد الله بن جعفر (الفطحية)، فاجتمعوا جميعا على إمامة موسى بن جعفر، ثم إن جماعة من المؤمنين بموسى بن جعفر بعدما مات في حبس الرشيد صاروا خمس فرق، فمن قال: مات ورفعه إليه وأنه يرده عند قيامه، فسموا هؤلاء: الواقفية ".
وقال الأشعري: " هذا الصنف يدعون الواقفة، لأنهم وقفوا على موسى بن جعفر ولم يجاوزوه إلى غيره، وبعض مخالفي هذه الفرقة يدعوهم بالممطورة، وذلك أن رجلا منهم ناظر يونس بن عبد الرحمن، فقال له يونس: أنتم أهون علي من الكلاب الممطورة، فلزمهم هذا النبز. وربما يطلق عليهم: الموسوية ".
أنظر: فرق الشيعة: ٨٩ - ٩١، مقالات الإسلاميين: ٢٨ - ٢٩، الفرق بين الفرق: ٦٣.
(٤) منتهى المطلب ١ / ١٢٠، كتاب الطهارة، باب بيان أحكام المستحاضة.
(٥) في المصدر: " أبان بن عثمان الأحمر ".

أنه كان ثقة (١).
وهكذا شيخنا الشهيد في شرح الإرشاد: فإنه قال بعد الإشارة إلى الرواية المذكورة الدالة على كراهة الصلاة على الجنائز حين اصفرار الشمس، ما هذا لفظه:
وفي الطريق أبان بن عثمان، وفيه ضعف (٢).
والجواب عنه: الظاهر أن كل ذلك مستند إلى قول ابن فضال، وما يظهر من ابن داود من نسبة ذلك إلى الأصحاب، ففيه ما لا يخفى، لعدم مطابقته للواقع.
والثاني:
الصحيح المروي في رجال الكشي عن إبراهيم بن أبي البلاد، قال:
كنت أقود أبي - وقد كان كف بصره - حتى صرنا إلى حلقة فيها أبان الأحمر، فقال لي: عمن تحدث؟
قلت: عن أبي عبد الله (عليه السلام).
فقال: ويحه، سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: أما إن منكم الكذابين، ومن غيركم المكذبين (٣).
وجه الدلالة على القدح: أن الضمير في " قال " يعود إلى إبراهيم، وفي " ويحه " إلى أبان، ويكون إبراهيم قال ذلك مخاطبا إلى أهل الحلقة: منكم الكذابين، أي من أهل الكوفة، ويكون المراد من الكذابين: أرباب

---

(١) مختلف الشيعة ٣ / ٤٤٠، كتاب الصوم، الفصل الثالث في الكفارة.
(٢) لم نعثر عليه في شرح الإرشاد.
(٣) رجال الكشي: ٣٠٠ رقم ٢٠٠.

المذاهب الفاسدة من الغلاة (١)، والناووسية، وغيرهما، ومن المكذبين: الخوارج (٢)، والمنحرفين عن الأئمة (عليهم السلام)، فيكون ذلك من إبراهيم إشارة

---

(١) قال الشهرستاني: " الغلاة: وهم الذين غلوا في حق النبي وآله وأخرجوهم من حدود الخليقة، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية، فربما شبهوا واحدا من الأئمة بالإله، وربما شبهوا الإله بالخلق...
وهم أحد عشر صنفا، منهم: السبئية، والكاملية، والعلبائية، والمغيرية، والمنصورية، والخطابية، والكيالية، والهشامية، والنعمانية، واليونسية، والنصيرية ". الملل والنحل ١ / ١٧٤ - ١٩٠.

(٢) قال الشهرستاني: " كل من خرج على الإمام الحق يسمى خارجيا، سواء أكان الخروج في أيام الصحابة أم كان بعدهم، وقد غلبت هذه التسمية على الذين خرجوا على أمير المؤمنين (عليه السلام) أثناء حرب صفين بعد مسألة التحكيم، حينما رأوا أن جيش معاوية رفعوا المصاحف على رؤوس الرماح، ودعوا عليا (عليه السلام) وأنصاره إلى حكومة القرآن، قالوا لعلي (عليه السلام): القوم يدعوننا إلى كتاب الله، وأنت تدعونا إلى السيف! لترجعن الأشتر عن قتالهم، وإلا فعلنا بك مثل ما فعلنا بعثمان، فاضطر إلى رد الأشتر عن ساحة القتال بعد أن شارف جيش معاوية على الهزيمة ولم يبق منهم إلا شرذمة قليلة فيهم حشاشة، فامتثل الأشتر أمره.
إن الخوارج حملوا الإمام على قبول التحكيم بأن يبعث رجلا من أصحابه ويبعث معاوية مثله من أصحابه حتى يتحاكموا إلى القرآن ويعملوا بحكمه وأمره، وعندما أراد الإمام أن يبعث عبد الله بن عباس منعوه عن اختياره، وقالوا: هو منك، وحملوه على بعث أبي موسى الأشعري، فجرى الأمر على خلاف ما رضي به.
ثم إن هؤلاء الذين أصروا على التحكيم، خرجوا عليه ثانيا بحجة أن الإمام حكم الرجال ولا حكم إلا لله، وهم المارقة الذين اجتمعوا بالنهروان ويقال لهم: الحرورية.
ومن فرق الخوارج: المحكمة، الأزارقة، النجدات، البيهسية، العجاردة، الثعالبة، الصفرية، الأباضية، ولم يبق من هذه الفرق الآن سوى الفرقة الأخيرة، وهم المعتدلة من بين فرق الخوارج، وهم في هذه الأعوام يتبرؤون من تسميتهم بالخوارج، ويدعون أنهم ليسوا منهم، وأنهم من أتباع عبد الله بن أباض.
ويجمع الفرق: القول بالتبري من عثمان وعلي ويقدمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك، ويكفرون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقا واجبا ". الملل والنحل ١ / ١١٤ - ١١٥.

إلى أن أبان من الأول، وهو قدح عظيم منه فيه.
والجواب عنه: أما أولا: فلأن الكذاب لا يستلزم أن يكون فاسد العقيدة.
وأما ثانيا: فهو أن الضمير في " قال " كما يحتمل أن يعود (١) إلى إبراهيم وفي " ويحه " إلى أبان، كذا يحتمل العكس بأن يكون في الأول إلى أبان، وفي الثاني إلى إبراهيم، فإذا قام الاحتمال بطل الاستدلال.
مضافا إلى أنه يمكن أن يقال: الظاهر من سياقه الثاني، بل ربما يمكن تعينه، إذ الحاكي هو إبراهيم، فلو كان القائل ذلك ينبغي أن يقول: قلت.
إن قلت: إن هذا الاحتمال لا يناسبه النقل من إبراهيم لبعد حكاية الرجل مذمة نفسه (٢).
قلنا: كلمة " ويح " كما تقال في المذمة، تقال في مقام الترحم، فليكن ما نحن فيه من الثاني، فيكون المراد إظهار التأسف في كون إبراهيم وتوقفه في جملة الكذابين، فتأمل.
والثالث:
ما ذكره العلامة في الخلاصة والمنتهى من الحكم بفطحية أبان في الأول، وواقفيته في الثاني.
قال في أواخر الخلاصة: وطريق الصدوق إلى أبي مريم الأنصاري

---

(١) في " م ": " يكون ".
(٢) في " ج ": " مذمته ".

صحيح، وإن كان فيه (١) أبان بن عثمان، وهو فطحي (٢).
ووافقه على ذلك شيخنا الشهيد الثاني (رحمه الله) في شرحه على الدراية حيث قال ما هذا لفظه:
ونقلوا الإجماع على تصحيح ما يصح عن أبان بن عثمان مع كونه فطحيا (٣). انتهى كلامه.
ووافقه نجله السعيد الجليل، قال في المنتقى (٤): وفي باب الحلق والتقصير من المنتهى بعد الحكم بتخيير الحاج بينهما، قال الشيخ (رحمه الله): إن كان صرورة وجب الحلق، وبه قال المفيد.
ثم استدل لهما بجملة من النصوص، ثم قال في مقام الجواب عنها بما هذا كلامه: وعن الثالث أن في طريقه أبان بن عثمان، وهو واقفي (٥).
(وفي مسألة التسليم في الصلاة ما هذا لفظه: وعن الثالث بأن في طريقها أبان بن عثمان وهو واقفي لا تعويل على روايته) (٦) (٧).
والجواب عنه: الظاهر أن ذلك من باب المسامحة، والظاهر القريب من القطع - كما يظهر للمتأمل في الرجال - أن المرجع في ذلك قول ابن فضال، فإطلاق الواقفي حينئذ، إما لأجل أن هذا اللفظ يطلق نادرا على

---

(١) في المصدر: " في طريقه ".
(٢) الخلاصة: ٢٧٧، الفائدة الثامنة.
(٣) شرح البداية في علم الدراية: ٨٢، الباب الأول، في أقسام الحديث.
(٤) في " م " و " س ": " المنتهى ".
(٥) منتقى الجمان ١ / ١٣ الفائدة الأولى، منتهى المطلب - الطبعة الحجرية - ٢ / ٧٦٣، الفصل السادس في الحلق والتقصير.
(٦) ما بين القوسين سقط من نسخة " س ".
(٧) منتهى المطلب - الطبعة الحجرية - ١ / ٢٩٦، كتاب الصلاة، باب التسليم.

الناووسية، وهذا منه، أو من باب التسامح، بناء على أن الكل مشترك في فساد العقيدة، فلا يهمه التعيين، ولم يراجع حين الكتابة، فاكتفى بما في نظره حال الكتابة، فعبر تارة بالفطحي، وأخرى بالواقفي، والدليل عليه هو أنه لم يذكر في الخلاصة في ترجمته إلا حكاية ناووسيته.

* * *

المقام الثاني
في ما يدل على مدحه وقبول الرواية عنه
فنقول: هو وجوه أيضا:
الأول:
إن ابن أبي عمير مع جلالة قدره، وعلو مرتبته، جعل أبان بن عثمان من جملة مشايخنا، كما يظهر مما ذكره شيخنا الصدوق في باب الأربعة من الخصال، وفي المجلس الثاني من أماليه، قال:
حدثنا جعفر بن محمد بن مسرور (رضي الله عنه)، قال: حدثنا الحسين بن محمد بن عامر، عن عمه عبد الله بن عامر، عن محمد بن أبي عمير، قال: حدثني (١) جماعة من مشايخنا، منهم: أبان بن عثمان، وهشام بن سالم، ومحمد بن حمران، عن الصادق (عليه السلام)، قال: " عجبت لمن فزع من أربع، كيف لا يفزع إلى (٢) أربع؟!
عجبت لمن خاف العدو، كيف لا يفزع إلى قوله: * (حسبنا الله ونعم الوكيل) *؟! فإني سمعت الله عز وجل يقول عقيبها: * (فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء) * (٣).
وعجبت لمن اغتم، كيف لا يفزع إلى قوله: * (لا إله إلا أنت

---

(١) في الخصال: " حدثنا ".
(٢) فزع منه: خاف، فزع إليه: لجأ واستغاث. راجع: لسان العرب: مادة " فزع ".
(٣) سورة آل عمران ٢: ١٧٣ - ١٧٤.

سبحانك إني كنت من الظالمين) *؟! فإني سمعت الله عز وجل يقول بعقبها: * (ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين) * (١).
وعجبت لمن مكر به، كيف لا يفزع إلى قوله تعالى: * (وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد) *؟! فإني سمعت الله عز وجل يقول بعقبها: * (فوقاه الله سيئات ما مكروا) * (٢).
وعجبت لمن أراد الدنيا وزينتها، كيف لا يفزع إلى قوله: * (ما شاء الله لا قوة إلا بالله) *؟! فإني سمعت الله عز وجل يقول بعقبها: * (إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا * فعسى ربي أن يؤتين خيرا من جنتك) * (٣) " (٤).
ولا يخفى أن في قوله: " من مشايخنا... إلى آخره " وجوها من الدلالة على مدح هذا الرجل، لكونه من مشايخ مثل ابن أبي عمير، وإضافة المشايخ إلى ضمير المتكلم مع الغير، المستفاد منه كونه من الشيعة، بل من مشايخهم، وتقديمه في الذكر على مثل هشام بن سالم الثقة الجليل (القدر).
والثاني:
ما ذكره النجاشي والشيخ في الفهرست (٥): من أن أبان بن عثمان أصله كوفي، (وكان) يسكنها تارة، والبصرة أخرى، وقد أخذ عنه أهلها (٦)،

---

(١) سورة الأنبياء ٢١: ٨٧ - ٨٨.
(٢) سورة غافر ٤٠: ٤٤ - ٤٥.
(٣) سورة الكهف ١٨: ٣٨ - ٣٩.
(٤) الخصال: ٢١٨ ح ٤٣، الأمالي - للصدوق -: ١٥ ح ٢، وفيهما: " وعسى موجبة ".
قال في حاشية الخصال: يعني كلمة " عسى " في الآية للإيجاب والإثبات لا للترجي أو الإشفاق، والظاهر أنه من كلام المصنف.
(٥) في " ج ": " الفهرستان ".
(٦) رجال النجاشي ١ / ٨٠ رقم ٧، الفهرست: ١٨ رقم ٢، باب أبان.

ودلالته على المدح مما لا يخفى.
والثالث:
دعوة الكشي إجماع العصابة على تصحيح ما يصح من هذا الرجل (١).
تحقيق المقام في إيضاح المرام من هذا الكلام يستدعي بسط الكلام في مباحث:

---

(١) رجال الكشي: ٣٢٢، باب تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام).

(المبحث) الأول
في من ادعي هذا الإجماع في حقهم
فنقول:
جعل الفاضل أبو عمرو الكشي (رحمه الله) هؤلاء العظام ثلاث طبقات:
الأولى: جعلها من أصحاب الباقر والصادق (عليهما السلام).
قال في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام):
أجمعت (١) العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر
وأبي عبد الله (عليهما السلام)، وانقادوا إليهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستة:
زرارة، ومعروف بن خربوذ، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن
يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي.
قالوا: وأفقه الستة زرارة.
وقال بعضهم: مكان أبي بصير الأسدي، أبو بصير المرادي وهو ليث
ابن البختري (٢).
والطبقة الثانية: جعلهم من أصحاب مولانا الصادق (عليه السلام).
قال (قدس الله روحه): تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام):
أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح من هؤلاء، وتصديقهم لما يقولون،
وأقروا لهم بالفقه من دون أولئك الستة الذين عددناهم وسميناهم، ستة
نفر: جميل بن دراج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحماد بن

---

(١) في المصدر: " اجتمعت ".
(٢) رجال الكشي: ٢٠٦، باب تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام).

عيسى، وحماد بن عثمان، وأبان بن عثمان.
قالوا (١): وزعم أبو إسحاق الفقيه - يعني (٢) ثعلبة بن ميمون - أن أفقه هؤلاء جميل بن دراج، وهم أحداث (٣) أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) (٤).
والطبقة الثالثة: جعلها من أصحاب سيدينا الكاظم والرضا - عليهم آلاف التحية والثناء والسلام -.
قال: في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم، وأبي الحسن الرضا (عليهما السلام): أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء، وتصديقهم، وأقروا لهم بالفقه والعلم، وهم ستة نفر أخر دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، منهم: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان ابن يحيى بياع السابري، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر.
وقال بعضهم: مكان الحسن بن محبوب، الحسن بن علي بن فضال، وفضالة بن أيوب، وقال بعضهم: مكان فضالة، عثمان بن عيسى.
وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى (٥). انتهى كلامه - رفع مقامه -.
ولا يخفى عليك أن عنوان كلامه وإن دل على أن الذين ادعي الإجماع فيهم ثمانية عشر، لكن يظهر من انضمام بعض كلامه إلى آخر

---

(١) في " س ": " قال ".
(٢) في المصدر: " وهو ".
(٣) أحداث: جمع حدث كناية عن الشباب وأول العمر. لسان العرب: مادة " حدث ".
(٤) رجال الكشي: ٣٢٢، باب تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام).
(٥) رجال الكشي: ٤٦٦، باب تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن (عليهما السلام).

أنهم اثنان وعشرون، لقوله في الطبقة الأولى: " وقال بعضهم: مكان أبي بصير الأسدي، أبو بصير المرادي ".
وفي الثالثة: " (وقال بعضهم: مكان الحسن بن محبوب، الحسن بن علي بن فضال، وفضالة بن أيوب) (١)، وقال بعضهم: مكان فضالة، عثمان ابن عيسى ".
فيكون عدد من في الطبقة الأولى سبعة، خمسة ممن أطبقوا على دعوى الإجماع فيهم، واثنان ممن اختص بتلك الدعوى بعضهم على ما يظهر من كلامه، وهما أبو بصير الأسدي وليث المرادي البختري.
ويكون عدد (من) في الطبقة الثالثة تسعة، خمسة مما (٢) أطبقوا على تلك الدعوى في حقهم، بخلاف الأربعة وهم: الحسن بن محبوب، وابن فضال، وفضالة، وعثمان بن عيسى.
وقوله: " وفضالة بن أيوب " فيه احتمالان:
أحدهما: أن يكون عطفا على الحسن بن علي بن فضال، وعليه يحتمل معنيين:
الأول: أن يكون المراد قال بعضهم: مكان الحسن بن محبوب، الحسن بن علي بن فضال، وقال بعض آخر: مكانه (أي الحسن بن محبوب) فضالة بن أيوب.
والثاني: أن يكون في العبارة حذف، والتقدير: قال بعضهم: مكان الحسن بن محبوب وأحمد بن محمد بن أبي نصر، الحسن بن علي بن فضال وفضالة، بأن يكون الأول في مكان الأول، والثاني في مكان الثاني.

---

(١) ما بين القوسين سقط من نسخة " س ".
(٢) كذا في النسخ، ولعل الأصوب: " ممن ".

وثانيهما: أن يكون عطفا على " مكان " في قوله: " وقال بعضهم: مكان الحسن "، أي قال بعضهم: فضالة، أي أنه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، أي زاده ذلك البعض على الستة المذكورة، وهو يصح على تقدير ذكر ابن محبوب وابن فضال، وإن كان الأول لا يخلو من ظهور، وهذا الاحتمال هو الأظهر، لقوله: " وقال بعضهم: مكان فضالة، عثمان بن عيسى ".

إن قيل: الظاهر من كلام الكشي في المواضع الثلاثة المذكورة أن أصحاب الإجماع ثمانية عشر، ولما حصل الاختلاف في اثنين منهم، حيث اختلف في أن أبا بصير هل هو الأسدي أو البختري؟ والحسن هل هو ابن محبوب أو ابن فضال؟ لم يعلم أنهما من أيهم، فالمتيقن ستة عشر لا اثنان وعشرون ولا ثمانية عشر.

قلنا: لا منافاة في ذلك، إذ مفاده أن بعضا من الأصحاب يدعي الإجماع في بعض، وآخر في آخر، ولما كان الحق حجية الإجماع يكون كلاهما حجة في كليهما.

والحاصل: أن المنافاة إنما تتحقق إذا كان المدعي للإجماع في أحدهما نافيا للآخر.

والظاهر أن الأمر ليس كذلك، بل واحد منهم ادعى الإجماع (١) في بعض، والآخر في آخر، فتأمل.

فعلى هذا يكون المتحصل مما ذكره أن أكثر هؤلاء الأماجد مما (٢) أطبق الأصحاب والمشايخ على دعوى الإجماع فيهم دون غيره، بل مدعيه

---

(١) في " م " زيادة: " فيهم دون غيره، بل مدعيه في حقه بعضهم وهو غير مضر ".
(٢) كذا في النسخ، ولعل الأصوب: " ممن ".

في حقه بعضهم، وهو غير مضر، لما عرفت.
نعم، هنا شئ آخر، وهو أن التعويل على الإجماع إنما يتبع التعويل على مدعيه، وهو متوقف على معرفته، وهي غير متحققة في ما نحن فيه، إذ البعض غير معلوم.
ويمكن أن يقال: إن الضمير في " بعضهم " في قوله: " وقال بعضهم " يعود إلى أصحابنا في قوله: " أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنه " وهذا البعض الذي هو من أصحابنا، إما من مشايخ الكشي (أو لا)، وعلى التقديرين يظهر من نقل الكشي تعويله عليه ووثوقه به.
وكذلك الحال في " قال بعضهم " في الطبقة الأولى، فإن الضمير فيه يعود إلى " العصابة " في قوله: " أجمعت العصابة "، ولعل هذا القدر يكفي في المقام ونحوه.
* * *

المبحث الثاني
في معنى هذه العبارة وتوضيحها
فنقول: قد وقع الخلاف في أن المراد بالموصول في قولهم:
" أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه " ما هو؟ فالأكثر على أن المراد منه: المروي (١).
حاصله: أنه إذا صحت سلسلة السند (٢) بينهم وبين أحد هؤلاء العظام اتفقوا على الحكم بصحة ذلك الحديث وقبوله، أو إذا صح وظهر لهم صدور الحديث من أحدهم أطبقوا على الحكم بصحته، وهذا أنسب باصطلاح القدماء.
وهذا هو المتبادر من الكلام، ولهذا بنى الأمر عليه كثير من العلماء الأعلام، كالعلامة، والفاضل الحسن بن داود، وشيخنا الشهيد، والمدقق السمي الداماد (٣)، والفاضلين المجلسيين (٤)، والفاضل السمي

---

(١) في " س " زيادة: " عنه ".
(٢) في " س " زيادة: " به ".
(٣) المدقق الداماد هو: " محمد باقر بن المير الحسيني الأسترآبادي (م ١٠٤١ ه) من علماء الإمامية من أهل أصفهان، أصله من استرآباد. له مصنفات، منها: القبسات في الفلسفة، وتقويم الإيمان في الكلام، وشارع النجاة في الفقه، وسدرة المنتهى في التفسير، وكتب أخرى، ورسائل متعددة، وشعر. توفي ودفن في النجف ".
الأعلام - للزركلي - ٦ / ٤٨.
(٤) المجلسيان هما: " محمد تقي بن مقصود علي الأصفهاني المجلسي (م ١٠٧٠ ه) فقيه إمامي، له اشتغال بإحياء آثار أهل البيت، من تلاميذ الشيخ البهائي (صاحب الكشكول)، مولده ووفاته في أصفهان، له تآليف، منها: روضة المتقين، وإحياء الأحاديث، وكتب أخرى، وهو والد العلامة محمد باقر المجلسي ".
الأعلام - للزركلي - ٦ / ٦٢.
والآخر هو: " محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود علي الأصفهاني (١٠٣٧ - ١١١١ ه) علامة إمامي، ولي مشيخة الإسلام في أصفهان، وترجم إلى الفارسية مجموعة كبيرة من الأحاديث... له كتب: بحار الأنوار في مباحث مختلفة، والعقل، والوجيزة، وتاريخ فاطمة والحسنين... وكتب أخرى ".
الأعلام - للزركلي - ٦ / ٤٨، وراجع: أمل الآمل ٢ / ٢٤٨ رقم ٧٣٣، رياض العلماء ٥ / ٣٩.

الخراساني (١)، وغيرهم - عطر الله تعالى مراقدهم -.
وذهب الفاضل المحدث القاساني إلى أن المراد منه: الرواية.
قال في أوائل وافيه: قد فهم جماعة من المتأخرين من قوله: " أجمعت العصابة - أو: الأصحاب - على تصحيح ما يصح عن هؤلاء " الحكم بصحة الحديث المنقول عنهم، ونسبته إلى أهل البيت (عليهم السلام) بمجرد صحته عنهم من دون اعتبار العدالة في من يروون عنه حتى لو رووا عن معروف بالفسق أو بالوضع فضلا عما لو أرسلوا الحديث، كان ما نقلوه صحيحا محكوما على نسبته إلى أهل العصمة (عليهم السلام).
وأنت خبير بأن هذه العبارة ليست صريحة في ذلك ولا ظاهرة (٢)، فإن ما يصح عنهم إنما هو الرواية لا المروي، بل كما يحتمل ذلك يحتمل كونها كناية عن الإجماع على عدالتهم وصدقهم بخلاف (غيرهم) ممن لم ينقل الإجماع على عدالته (٣). انتهى كلامه رفع مقامه.
والفرق بين المعنيين (٤) ظاهر، فإن متعلق التصحيح في الأول

---

(١) هو محمد باقر صاحب الذخيرة وشرح الإرشاد.
(٢) في المصدر: " ولا ظاهرة فيه ".
(٣) الوافي ١ / ٢٧، المقدمة الثانية.
(٤) في نسخة " س ": " المقامين ".

الحديث، وفي الثاني الرواية بالمعنى المصدري، أي قول أحدهم: أخبرني، أو: حدثني، أو: سمعت من فلان، ونحوها.
والمختار الأول، وهو المتبادر، إذ لو كان المراد المعنى الثاني اكتفى بقوله: أجمعت العصابة على تصديقهم، فلا افتقار إلى تصحيح ما يصح عنهم، بل ولا حسن لذلك، كما لا يخفى على المتأمل.
فالعدول عنه إلى ما ذكر دليل على أن المراد: صحة المروي، لظهوره فيه، لا الإخبار والرواية.
إن قلت: إن هذا إنما يتم فيما ذكر في الطبقة الثانية والثالثة، وأما في الطبقة الأولى فلا، إذ المذكور فيها تصديقهم لا تصحيح ما يصح عنه (١)، فكما يكون هذا (ظاهرا) في صحة المروي، يكون ذلك ظاهرا في الإخبار والرواية، فكما يمكن إرجاعه إليه، يمكن العكس، وإلا فما الوجه في الاختلاف؟!
قلت: الظاهر أن هذا الاختلاف دليل على المعنى الذي اخترناه.
توضيح المرام: أن نشر الأحاديث لما كان في زمن الصادقين (عليهما السلام)، وكان المذكور في الطبقة الأولى من أصحابهما كانت روايتهم غالبا عنهما (عليهما السلام) من غير واسطة، فيكفي للحكم بصحة الحديث (٢) تصديقهم كما لا يخفى.
وأما المذكور في الطبقة الثانية والثالثة فعلى ما ذكره، لما كان من أصحاب الصادق والكاظم والرضا (عليهم السلام)، وكانت رواية الطبقة الثانية عن مولانا الباقر (عليه السلام) على ما ذكره مع الواسطة، والطبقة الثالثة كذلك بالنسبة إلى

---

(١) كذا في النسخ، والظاهر: " عنهم ".
(٢) في " ج " زيادة: " ما اكتفى بذلك ".

الصادق (عليه السلام) أيضا، ولم يكن الحكم بتصديقهم كافيا في الحكم بصحة الحديث، ما اكتفى بذلك، ولذا قال: " أجمعت العصابة - أو: أصحابنا - على تصحيح ما يصح عنهم ".

ولما تحقق رواية كل من في الطبقة الثانية عن مولانا الصادق (عليه السلام) من غير واسطة، وكذلك الطبقة الثالثة بالنسبة إلى سيدينا الكاظم والرضا (عليهما السلام)، أتى بتصديقهم أيضا.

والحاصل: أن التصديق فيما إذا كانت الرواية عن الأئمة من غير واسطة، والتصحيح فيما إذا كانت معها، فلا تغفل.

فالظاهر أن الإجماع في صحة أحاديثهم وحجيتها، فلو كانت الوسائط بيننا وبينهم مقبولة، يكون الحديث حجة سواء كانت الواسطة بينهم وبين المعصوم مطروحة أو مذكورة، وسواء كانت معلوم الفسق أو العدالة، أو مجهول الحال.

وبالجملة: إن مسانيدهم ومراسيلهم ومقاطيعهم بأسرها مقبولة.

* * *

والمبحث (١) الثالث
في أن الإجماع المذكور هل يكفي في الحكم بتوثيق هؤلاء العظام وتعديلهم وكل من كان قبلهم إلى المعصوم (عليه السلام)، أو لا مطلقا، أو التفصيل بين هؤلاء فنعم، ومن قبلهم فلا؟
احتمالات وجه الأول: هو أن هذا الإجماع على قبول الحديث بمحض صدوره عن هؤلاء، وعدم الالتفات إلى حال الرواة الذين قبلهم مطلقا، ليس إلا لأجل أنه يظهر عليهم من حالهم أنهم لا يروون إلا عن الثقات، ولا يعولون إلا على العدول، ومن عول عليهم، فمن ثبوت الرواية من هؤلاء عن أشخاص يحكم بتعديلهم وتوثيقهم.
فعلى هذا يكون رواية هؤلاء من أسباب التعديل.
ويظهر هذا الاحتمال من شيخنا الشهيد (رحمه الله) في غاية المراد في مسألة عدم جواز بيع الثمرة قبل ظهورها، حيث قال بعد أن أورد الحديث الذي اشتمل سنده على الحسن بن محبوب، عن خالد بن الجرير، عن أبي الربيع الشامي، ما هذا لفظه:
وقد قال الكشي: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن الحسن ابن محبوب. ثم قال: قلت: وفي هذا توثيق ما لأبي الربيع الشامي (٢). انتهى.
والمشار إليه لاسم الإشارة في كلامه الإجماع المذكور، فقد استدل

---

(١) في " م ": " والمقام ".
(٢) غاية المراد ٢ / ٤١، المطلب الأول: في بيع الثمار.

بهذا الإجماع الذي ادعي في حق الحسن بن محبوب على وثاقة من يروي عنه بواسطة، ومنه يظهر أن وثاقة ابن جرير عنده ثابتة. ولهذا تصدى لوثاقة من يروي عنه.

وتظهر الثمرة فيما إذا وقعوا في أسانيد أحاديث أخر، أي: فيما إذا لم يكن الراوي أحد هؤلاء العظام، فحينئذ يحكم بصحة تلك الأحاديث لو لم يكن هناك مانع آخر، ولو لم يوجد لهم موثق أصلا، وفيما إذا وجد لهم جارح، فيقع التعارض، فلا بد من الرجوع إلى التراجيح بناء على هذا الوجه وفي غيرهما مما لا يخفى على العارف.

هذا في المروي عنه، وأما في الراوي فلما ستقف عليه.

ووجه الثاني: هو أن الإجماع المذكور موجود في كلام الفاضل أبي عمرو الكشي، وهو من قدماء الأصحاب (رحمهم الله)، والصحة في اصطلاحهم مغايرة لاصطلاح المتأخرين، إذ الحديث الصحيح عندهم ما ثبت صدوره من المعصوم، سواء كان ذلك من جهة مخبره، أو من القرائن الخارجة والآثار المعتبرة.

ومن هنا ظهر الجواب عما ذكر في الأول، إذ يكفي في الاعتماد بالحديث ونقله ثبوت صدوره من الحجة، سواء كان (ذلك) من جهة الاعتماد بالمخبر (١) أو لا، بل من وجه آخر، وهو ظاهر، ومعلوم أن العام لا دلالة له على الخاص.

لا يقال: إن ذكر الواسطة دليل على الأول، لظهور فساده، إذ الظاهر أن ذلك من جهة اتصال السند بأهل العصمة (عليهم السلام)، ولو كانت الواسطة ممن

---

(١) في " م ": " بالخبر ".

لا يعول عليه، كما لا يخفى على المطلع الخبير بأحوال المشايخ والرواة.
والمختار الثالث، فيكفي الإجماع المذكور في الحكم بتوثيق هؤلاء الأماجد دون من قبلهم.
أما الثاني، فلما ذكر في الثاني، ويؤيده (١) ما ذكره شيخ الطائفة في حق صفوان بن يحيى وابن أبي عمير من أنهما لا يرويان إلا عن ثقة (٢)، إذ لو كان الأمر على ما ذكر لما [كان] وجه لاختصاص ذلك بهما، فتأمل.
وأما الأول، فلوضوح أن اتفاق الأصحاب على تصحيح حديث شخص وقبوله بمحض صدوره منه من غير تثبت والتفات إلى من قبله، ليس إلا من جهة شدة اعتماده عليه، كما لا يخفى على من سلك مسلك الإنصاف، وعدل عن منهج الجور والاعتساف.
بل الظاهر من الإجماع المذكور كونهم في أعلى مراتب الوثاقة، وأسنى مدارج العدالة، وهذا هو الداعي لاختصاص الإجماع بهم دون غيرهم من الثقات والعدول.
إن قلت: المراد من الوثاقة المستفادة من الإجماع، إما معناها الأخص، أي الإمامي العادل الضابط، أو الأعم، وعلى التقديرين لا نسلم دلالة الإجماع عليها.
أما الأول: فلظهور أن جماعة ممن ادعي الإجماع في حقهم، حكم في الرجال بفساد عقيدتهم، كعبد الله بن بكير، والحسن بن علي بن فضال، فقد حكم شيخ الطائفة وغيره بفطحيتهما (٣).

---

(١) في " ج ": " ويؤيد ".
(٢) عدة الأصول ١ / ٣٨٦.
(٣) الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٢ و ص ٤٧ رقم ١٥٣.

وحكى الكشي عن محمد بن مسعود ذلك، قال: قال محمد بن مسعود: عبد الله بن بكير وجماعة (١) من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم ابن فضال (٢) - يعني الحسن بن علي - (٣).

وكذا أبان بن عثمان، فقد تقدمت حكاية ناووسيته.

وعثمان بن عيسى، فقد حكم شيخ الطائفة بوقفه (٤)، ودلت عليه جملة من الروايات.

وأما الثاني: فلأنه لو دل عليه، لزم توثيقهم لكل من ادعي الإجماع في حقه، وهو باطل، لعدم توثيقهم لأبان بن عثمان وعثمان بن عيسى.

ومنه يظهر أن التوثيق في من وثقوه ليس لأجل الإجماع، بل من غيره.

ومنه يظهر عدم دلالة الإجماع عليه.

قلنا: نختار الأول، فنقول: لا إشكال في المذكورين في الطبقة الأولى كما لا يخفى، وكذلك في المذكورين في الثالثة، بناء على اعتقاد المدعي للإجماع، وهو الكشي، وإنما ذكر ابن فضال وعثمان بن عيسى حاكيا عن البعض.

وأما من ذكر في الطبقة الثانية، فكذلك في غير ابن بكير وأبان بن عثمان كما لا يخفى، وأما فيهما فيجاب بمثل ما ذكر، إذ لم يظهر من الكشي الاعتراف بفساد عقيدتهما، بل إنما حكاه عن ابن مسعود وابن

---

(١) في " ج " زيادة: " والحسن بن علي جماعة ".

(٢) كذا في المصدر، وفي جميع النسخ: " ابن بكير وابن فضال ".

(٣) رجال الكشي: ٢٩٤ رقم ١٨٩.

(٤) الفهرست: ١٢٠ رقم ٥٣٤، باب الواحد.

فضال، بل هو التحقيق بالإضافة إلى أبان بن عثمان كما ستقف عليه، وحكم غيره بذلك لا يضر في ما نحن بصدده في دلالة كلامه عليه.
وعلى فرض التسليم نقول: إن المدعي ظهور العبارة في ما ذكر، وثبوت خلافه في بعض المواضع لدلالة الأقوى، غير مضر، وهذا كما يقال: إن لفظة " ثقة " تدل على كون الممدوح به إماميا عادلا، ومع ذلك كثيرا ما يوصف من فسدت عقيدته بذلك كما لا يخفى.
فالتحقيق: دلالته على الوثاقة، بل على أعلى مراتبها.
وتظهر الثمرة في معروف بن خربوذ، فإنه لم يوثق في كتب الرجال صريحا، وإن ذكروا له مدحا، فإنه على المختار من دلالة الإجماع على الوثاقة يكون حديثه معدودا في الصحاح بخلافه على غيره (١)، فيكون حسنا.
وكذلك الحال في أبان بن عثمان وعثمان بن عيسى، فإنه يعد حديثهما على المختار موثقا أو صحيحا بخلافه على غيره، فلا يكون مندرجا تحت الأقسام الثلاثة المذكورة.
وأنت إذا تصفحت كلمات المحققين من المتأخرين السالكين إلى مراعاة هذا الاصطلاح في الأحاديث وجدتهم مطبقين في الحكم بكون حديث معروف بن خربوذ صحيحا، وأبان بن عثمان وعثمان بن عيسى صحيحا أو موثقا، وهو يرشدك إلى ما اخترناه من دلالة الإجماع على الوثاقة، فلا تغفل.
* * *

---

(١) في " ج " زيادة: " فلا ".

(المبحث الرابع) (١)
في ما يتوهم وروده على المباحث السابقة
فنقول: إن هنا إيرادان:
الأول: إن الإجماع الذي أقيم البرهان على حجيته، هو الإجماع بالمعنى المصطلح عليه، أي الكاشف عن قول المعصوم (عليه السلام)، وهو غير مراد في المقام كما لا يخفى، وغيره ليس بحجة.
والجواب عنه ظاهر مما قررنا، إذ مدلول الإجماع المذكور بالدلالة الالتزامية كونهم في أعلى درجات الوثاقة، فكما يكتفى بنقل عدل عن النجاشي مثلا توثيق راو في توثيقه، فليكتف في ذلك بنقل الكشي، بل هنا أولى لنقله (ذلك) عن كل الأصحاب، بل يحتمل القبول هنا ولو على القول بعدم جواز الاجتزاء في التزكية بقول المزكي الواحد كما يظهر وجهه للمتأمل، مضافا إلى أنه يمكن أن يقال: الظاهر من نقل الكشي ذلك اعترافه بذلك فيكون هو من المزكين لهؤلاء الأماجد أيضا.
الثاني: إن مقتضى جعلهم ثلاث طبقات: أن الطبقة الثانية ليست في مرتبة الطبقة الأولى، وكذا الثالثة ليست في مرتبة الثانية.
وكذلك العكس، أي الثانية ليست في مرتبة الثالثة، وكذلك أن الطبقة الأولى ليست في مرتبة الثالثة (٢).
ونحن أجرينا المقال عليه في بعض المباحث السالفة، وهو غير

---

(١) في " م ": " المقام الرابع ".
(٢) كذا في جميع النسخ، والظاهر أن الأصوب: " الثانية ".

صحيح، إذ المراد من كون رجل من أصحاب إمام: إما أصحاب الرواية عنه، أو أصحاب اللقاء، وهو أعم من الأول، والثاني ليس بمراد في المقام جزما، مضافا إلى أنه غير مضر بما نحن بصدده، بل الإيراد عليه أقوى، فتعين الأول.

فنقول: الذي يظهر من تتبع الرجال أن انتفاء كون الطبقة الثانية في مرتبة الطبقة الأولى وإن كان صحيحا، لكن عدم كونها في مرتبة الطبقة الثالثة غير صحيح، إذ من جملتها جميل بن دراج.

وقد صرح النجاشي و [صاحب] الخلاصة بأنه يروي عن الصادق والكاظم (عليهما السلام)، وأنه مات في أيام الرضا (عليه السلام) (١).

وكذا (شيخ الطائفة في رجاله حيث ذكره في أصحاب الصادق والكاظم (عليهما السلام) (٢).

وأما حماد بن عثمان فقد جعله الشيخ من أصحاب الصادق والكاظم والرضا (عليهم السلام)، أي ممن يروي عنهم (٣).

وفي الخلاصة جعله من أصحاب الكاظم والرضا (عليهما السلام) (٤).

وأما حماد بن عيسى فقد جعله) (٥) شيخ الطائفة أيضا من أصحاب الصادق والكاظم (عليهما السلام) (٦).

---

(١) رجال النجاشي ١ / ٣١٠ رقم ٣٢٦، الخلاصة: ٣٤، الباب الثاني من الفصل الخامس.

(٢) رجال الطوسي: ١٦٣ رقم ٣٩، و ص ٣٤٦ رقم ٤.

(٣) رجال الطوسي: ١٧٣ رقم ١٣٩، و ص ٣٤٦ رقم ٢، و ص ٣٧١ رقم ١.

(٤) الخلاصة: ٥٦ رقم ٣.

(٥) ما بين القوسين سقط من نسخة " س ".

(٦) رجال الطوسي: ١٧٤ رقم ١٥٢، و ص ٣٤٦ رقم ١.

وفي الخلاصة: أنه روى عن أبي عبد الله (١) وأبي الحسن
والرضا (عليهم السلام)، ومات في حياة أبي جعفر الثاني (عليه السلام)، لكن قال: ولم يحفظ
عنه رواية عن الرضا (عليه السلام)، ولا عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢).
وأما أبان بن عثمان ففي [رجال] النجاشي والفهرست أنه يروي عن
الصادق والكاظم (عليهما السلام) (٣).
وما ذكره ابن داود من أنه (ممن) لم يرو (٤)، فغير صحيح.
وأما عبد الله بن مسكان، فقد أنكر النجاشي روايته عن الصادق (عليه السلام)
وقال: إنه روى عن أبي الحسن (عليه السلام) (٥).
وفي [رجال] الكشي: أنه لم يسمع من أبي عبد الله (عليه السلام) إلا حديث:
" من أدرك المشعر فقد أدرك الحج " (٦).
ولم يبق في تلك الطبقة على ما يقتضيه ذلك الجعل إلا ابن بكير، إذ
هو غير مذكور في (كتب) الرجال إلا في أصحاب الصادق (عليه السلام) (٧).
وغيره: إما من أصحاب الأئمة الثلاثة، أي الصادق والكاظم
والرضا (عليهم السلام)، كحماد بن عيسى (٨) وحماد بن عثمان (٩)، أو من أصحاب

---

(١) في المصدر: " عن أبي عبد الله (عليه السلام) عشرين حديثا ".
(٢) الخلاصة: ٥٦ رقم ٢، الباب الخامس من الفصل السادس، رجال النجاشي
١ / ٣٣٧ رقم ٣٦٨.
(٣) رجال النجاشي ١ / ٨٠ رقم ٧، الفهرست: ١٨ رقم ٢، باب أبان.
(٤) رجال ابن داود: ٣٠ رقم ٦.
(٥) رجال النجاشي ٢ / ٩ رقم ٥٥٧.
(٦) رجال الكشي: ٣٢٧، رقم ٢٤٣.
(٧) راجع: رجال الطوسي: ٢٦٥ رقم ٢٦٥، رجال النجاشي ٢ / ٢٣ رقم ٥٧٩.
(٨) رجال النجاشي ١ / ٣٣٧ رقم ٣٦٨، رجال الطوسي: ١٧٤ رقم ١٥٢ و ص ٣٤٦ رقم ١.
(٩) رجال النجاشي ١ / ٣٣٩ رقم ٣٦٩، رجال الطوسي: ١٧٣ رقم ١٣٩ و ص ٣٤٦
رقم ٢ و ص ٣٧١ رقم ١.

الصادق والكاظم (عليهما السلام)، كجميل بن دراج وأبان بن عثمان وعبد الله بن مسكان، بناء على عدم تسليم ما ذكره النجاشي كما هو الظاهر. وإلا لما [كان] وجه لجعله في المرتبة الثانية، كما لا يخفى.

وأما المذكورون في الطبقة الأولى: فثلاثة منها على مقتضى ذلك الجعل، وهم: معروف بن خربوذ، وبريد بن معاوية، وفضيل بن يسار.

وأما الثلاثة الباقية - أي زرارة (١) وأبو بصير الأسدي (٢) ومحمد ابن مسلم (٣) - فقد عدها شيخ الطائفة من أصحاب الباقر والصادق والكاظم (عليهم السلام).

وأما من في الطبقة الثالثة: فثلاثة منهم على ما يقتضيه (ظاهر) ذلك الجعل، وهم: يونس بن عبد الرحمن، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وواحد منهم من أصحاب الصادق (عليه السلام) والإمامين (عليهما السلام)، وهو ابن أبي عمير (٤)، والباقيان وهما: صفوان (٥) والبزنطي (٦) من أصحاب

---

(١) رجال الطوسي: ١٢٣ رقم ١٦، و ص ٢٠١ رقم ٩٠، و ص ٣٥٠ رقم ١، باب زرارة.
(٢) رجال الطوسي: ١٢٩ رقم ٢٦.
(٣) رجال الطوسي: ١٣٥ رقم ١، و ص ٣٠٠ رقم ٣١٧، و ص ٣٥٨ رقم ١، باب محمد.
(٤) رجال ابن داود ١ / ١٥٩ رقم ١٢٧٢، باب الميم.
(٥) رجال الطوسي: ٣٥٢ رقم ٣ و ص ٣٧٨ رقم ٤ و ص ٤٠٢ رقم ١، الفهرست: ٨٣ رقم ٣٤٦، باب صفوان.
(٦) رجال الطوسي: ٣٤٤ رقم ٣٤ و ص ٣٦٦ رقم ٢ و ص ٣٩٧ رقم ٥.
البزنطي هو أحمد بن محمد بن أبي نصر.
قال العلامة المامقاني - في تنقيح المقال ١ / ٧٧ -: " البزنطي - بالباء الموحدة من تحت والزاي المعجمة المفتوحة أيضا والنون الساكنة والطاء والياء - نسبة إلى البزنط، ولقد أتعبت نفسي في الكشف عن هذه النسبة فلم يتحقق عندي شئ سوى قول الحلي في أوائل مستطرفات السرائر: البزنط موضع إليه ينسب الرجل ومنه الثياب البزنطية. انتهى.
ولكنه لم يتبين لي ذلك الموضع، وعليك بالتتبع فإن من جد وجد، ثم إني بعد أشهر عثرت في كتب التاريخ على ذكر الدول القديمة كالرومان والسريان واليونان، وعد منها الدولة البزنطية وإن مساكنها شمالي دمشق، ويشبه أن تكون البلاد البزنطية هي أرمينية وأهلها هم البزنطيون، وقد غزاهم المسلمون سنة ٢٩ ه وصالحوهم على أداء خراج معلوم، فكانوا يؤدون خراجين، خراج للمسلمين وخراج للروم ملوك القسطنطينية... ".

الكاظم والرضا والجواد (عليهم السلام).
فعلى هذا ينبغي جعلهم سبع طبقات:
الأولى: من أصحاب الباقر والصادق (عليهما السلام)، وهم: معروف بن خربوذ، وبريد بن معاوية، وفضيل بن يسار.
والثانية: من أصحاب الصادق (عليه السلام)، وهو عبد الله بن بكير.
والثالثة: من أصحاب الباقر والصادق والكاظم (عليهم السلام)، وهم: زرارة، وأبو بصير الأسدي، ومحمد بن مسلم.
والرابعة: من أصحاب الصادق والكاظم (عليهما السلام)، وهم: جميل بن دراج، وأبان بن عثمان، وعبد الله بن مسكان.
والخامسة: من أصحاب الصادق والكاظم والرضا (عليهم السلام)، وهم: حماد بن عيسى، وحماد بن عثمان، وابن أبي عمير.
والسادسة: من أصحاب الكاظم والرضا (عليهما السلام)، وهم: يونس بن عبد الرحمن، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب.
والسابعة: من أصحاب الكاظم والرضا والجواد (عليهم السلام)، وهما: صفوان بن يحيى، والبزنطي.
ويمكن الجواب عنه بوجوه:

الأول: أن الكلام المذكور في كتاب الكشي منساق على اعتقاده، فيمكن أن يكون اعتقاده ما يقتضيه كلامه من عدم كون المذكور في طبقة في مرتبة أخرى (١)، ولا يلزم مطابقته للواقع، ولا استبعاد في ذلك، بل ذلك لا يدل على قصور قائله، كما لا يخفى على المنصف.

والثاني: يمكن أن يكون الوجه في ذلك أكثرية الرواية، بأن يكون اعتقاده أن المذكور في الطبقة الثالثة - مثلا - أكثر رواياتهم عن الإمامين (عليهما السلام)، ولا يلزم منه انتفاء الرواية عن غيرهما مطلقا.

لكن يتوجه عليه أنه كيف يمكن أن يكون المراد ذلك؟! مع أن من جملة المذكورين في الثانية (عبد الله بن مسكان، وقد أنكر النجاشي روايته عن الصادق (عليه السلام)، وحكى الكشي عن يونس أنه قال: إن) (٢) عبد الله بن مسكان لم يسمع من أبي عبد الله (عليه السلام) إلا حديث " من أدرك المشعر فقد أدرك الحج ".

ويمكن الجواب عنه: بأن النجاشي وإن أنكر ذلك، لكنه غير مسلم، بل الذي يظهر من كتب الأحاديث أن روايته عنه (عليه السلام) كثيرة، وإن أردت الاطلاع، فأدلك على عدة مواضع، فنقول:

منها: ما في باب الأحداث الموجبة للطهارة (من كتاب الطهارة) من التهذيب: عن صفوان، عن عبد الله بن مسكان (٣)، عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٤).

---

(١) في " س ": " مرتبته أقوى ".

(٢) ما بين القوسين سقط من " م " و " س ".

(٣) في المصدر: " عن عبد الله بن مسكان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) ".

(٤) التهذيب ١ / ٢٣ ح ٥٨.

ومنها: ما في باب كيفية الصلاة من أصل التهذيب عن عبد الله بن المغيرة، عن ابن مسكان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال في الرجل يرفع يديه كلما أهوى للركوع والسجود، وكلما رفع رأسه من ركوع أو سجود، قال: " هي العبودية " (١).

ومنها: ما رواه في باب الأذان والإقامة من زيادات التهذيب عن عبد الله بن مسكان، قال: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) أذن وأقام من غير أن يفصل بينهما بجلوس (٢).

ومنها: ما في باب الشكر من أصول الكافي: عن عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان في سفر..

الحديث (٣).

ومنها: ما رواه في باب " إنه لا يكون شئ في السماء والأرض إلا بسبعة " من أصوله حيث روى عن حريز بن عبد الله وعبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: " لا يكون شئ في الأرض ولا في السماء إلا بهذه الخصال السبع: بمشيئة وإرادة وقدر وقضاء وإذن وكتاب وأجل، فمن زعم أنه يقدر على نقض واحدة فقد كفر " (٤).

ومنها: ما رواه الثقة الجليل علي بن إبراهيم في تفسيره في سورة آل عمران عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن مسكان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: " ما بعث الله نبيا من لدن آدم فهلم جرا إلا ويرجع إلى الدنيا وينصر

---

(١) التهذيب ٢ / ٧٥ ح ٤٨.
(٢) التهذيب ٢ / ٢٨٥ ح ٤٠.
(٣) الكافي ٢ / ٩٨ ح ٢٤.
(٤) الكافي ١ / ١٤٩ ح ١.

أمير المؤمنين (عليه السلام) ".. الحديث (١).
ومنها: ما رواه أيضا في تفسير سورة البقرة، في تفسير آية * (يسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير) * (٢): عن أبيه، عن صفوان ابن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: لما نزلت: * (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا) * (٣) أخرج كل من كان عنده يتيم، وسألوا رسول الله (صلى الله عليه وآله) في إخراجهم، فأنزل الله تبارك وتعالى: * (يسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير) * (٤).
ومنها: ما رواه ثقة الإسلام في باب الحمام من كتاب الزي والتجمل من الكافي: عن عبد الله بن مسكان، قال: كنا جماعة من أصحابنا دخلنا (٥) الحمام، فلما خرجنا لقينا أبا عبد الله (عليه السلام) فقال لنا: " من أين أقبلتم؟ "، فقلنا له: من الحمام، فقال: " أنقى الله غسلكم "، فقلنا له: جعلنا فداك. وإنا جئنا معه حتى دخل الحمام، فجلسنا له حتى خرج، فقلنا له: أنقى الله غسلك، فقال: " طهركم الله " (٦).
أقول: يمكن أن يقال في معناه أن الغسل - بفتح الغين - مصدر

---

(١) تفسير علي بن إبراهيم القمي ١ / ١٠٦ في تفسير الآية * (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين...) * (سورة آل عمران ٣: ٨١)، عنه مختصر بصائر الدرجات: ٤٢، والرجعة - للأسترآبادي -: ٧٧ ح ٤٩، وبحار الأنوار ٥٣ / ٦١ ح ٥٠.
(٢) سورة البقرة ٢: ٢٢٠.
(٣) سورة النساء ٤: ١٠.
(٤) تفسير علي بن إبراهيم القمي ١ / ٧٢.
(٥) في " ج ": " وصلنا ".
(٦) الكافي ٦ / ٥٠٠ ح ٢٠.

بمعنى المفعول، والمعنى: أنقى الله مغسولكم، أي طهره من الأدناس والأرجاس والخبائث والآلام.
وغير ذلك من المواضع التي يقف عليها المتتبع.
وأما ما في الكشي من أنه لم يسمع من أبي عبد الله (عليه السلام)... إلى آخره، فإنما حكاه عن يونس (١) ولا يلزم أن يكون ذلك اعتقاده، فتأمل.
والثالث: يمكن أن يكون المراد مزيد الاختصاص، فمن جعله من الطبقة الأولى يعتقد أن له مزيد اختصاص بالإمامين (عليهما السلام).
وهكذا بالإضافة إلى المذكور في الطبقة الثانية والثالثة. (فتأمل).
ثم إن زمام الكلام وإن خرج عن حد الاعتدال، لكن المقام لما كان حريا بالاهتمام، ينبغي تحقيق الحال للتنبيه على المرام.
* * *

---

(١) رجال الكشي: ٣٢٧ رقم ٢٤٢.

المقام الثالث
في العود إلى ما كنا بصدده
فنقول:
قد تحقق في شأن هذا الرجل وهو أبان بن عثمان كل من الوجوه
(القادحة والمادحة، لكن الوجوه القادحة غير صالحة لمعارضة الوجوه) (١)
المادحة.
أما الثاني والثالث (منها) فلما قدمناه فيهما.
وأما الأول فيمكن الجواب عنه بما ذكره المولى الأردبيلي في كتاب
" الكفالة " من شرحه على الإرشاد، في شرح قول العلامة: " ولو قال: إن لم
أحضره كان علي كذا "، حيث قال: وفي الكشي الذي عندي، قيل: كان
قادسيا - أي من القادسية - ثم قال: وكأنه تصحيف (٢). انتهى.
فمع اختلاف النسخ لا يمكن رفع اليد عما تقتضيه ظواهر الوجوه
المادحة، وعلى فرض التسليم والتصحيف في تلك النسخة كما هو الظاهر.
نقول: إن قول ابن فضال الفطحي لا يصلح لمعارضة قول ابن
أبي عمير الثقة، وقول الكشي العدل.
إن قلت: إن ذلك إنما هو إذا كان التعارض بينهما من تعارض
النصين أو الظاهرين، بل هو من تعارض النص، والظاهر بأن قول ابن فضال
نص في فساد عقيدته، وقول ابن أبي عمير والكشي ظاهر في عدمه، وقد

---

(١) ما بين القوسين سقط من " س "، ومن " م " سقطت عبارة " غير صالحة ".
(٢) مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان ٩ / ٣٢٣.

تقدم أن محمد بن مسعود العياشي مع اعترافه بفطحية عبد الله بن بكير وابن فضال، صرح بأنهما من فقهاء أصحابنا (١) فليكن كلام ابن أبي عمير في أبان: " أنه من مشايخنا " من هذا القبيل، وكذلك حكاية الإجماع من الكشي.

قلنا: هذا وإن كان ممكنا في نفسه، لكن في المقام مستبعد إرادة هذا المعنى جدا، إذ تقديمه على مثل هشام بن سالم الثقة، الجليل القدر يؤكد إرادة الظهور من مشايخنا، وأيضا إنا نقطع بأن المراد من مشايخنا بالإضافة إلى هشام بن سالم، هو المعنى الخاص، وهو مؤيد آخر لإرادة هذا المعنى بالنسبة إلى أبان.

وبالجملة: إن الظن الحاصل من قول ابن أبي عمير - المحكي في كتابين من الكتب المعتبرة للصدوق بطريق صحيح - بصحة عقيدة أبان، وجلالة قدره أقوى من الظن الحاصل بفساد عقيدته من قول ابن فضال - المحكي عنه في رجال الكشي الذي حكم جمع من فحول (العلماء) الأعلام، كالنجاشي والعلامة، وغيرهما (نور الله مراقدهم) بأن فيه أغلاطا كثيرة - المطابق للوجدان.

وبالجملة: الترجيح لجانب المدح باعتبار المادح والحاكي عنه والمحكي فيه، فالظاهر صحة عقيدته (ووثاقته، مضافا إلى أن الظاهر من قوله: " إنه كان من الناووسية "، أنه كان وعدل عنه، فتأمل.

ومما يدل على صحة عقيدته) (٢) وانتفاء كونه من الناووسية، روايته عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام) أن الأئمة اثنا عشر، ففي باب " ما جاء في

---

(١) تقدم في ص ٤٢١.

(٢) ما بين القوسين سقط من نسخة " م ".

الاثني عشر " من أصول الكافي عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الوشاء، عن أبان، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: نحن اثنا عشر إماما، منهم: حسن وحسين، ثم الأئمة من ولد الحسين (عليه السلام) (١).

إن قلت: إن الجارح ليس بمنحصر في ابن فضال، لقول العلامة في الخلاصة: والأقوى عندي قبول روايته، وإن كان فاسد المذهب (٢)، وهو شهادة منه بفساد مذهبه.

قلنا: قد ذكرنا في ما سلف أن المرجع فيه قول ابن فضال، والدليل عليه أنه حكى في الخلاصة كلام الكشي المشتمل على حكم ابن فضال بناووسيته أولا، ثم ذكر ذلك من غير فاصلة، ومنه يظهر أنه المأخوذ منه، مضافا إلى أنه معارض بما ذكره في آخر الخلاصة من تصحيحه طريق الصدوق إلى العلاء بن سيابة، وفيه أبان بن عثمان (٣).

(قال [الصدوق]: وما كان فيه عن العلاء بن سيابة، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبان بن عثمان، عن العلاء بن سيابة) (٤) (٥).

وذكر المولى المحقق الأردبيلي في شرح الإرشاد في مباحث ما يصح السجود عليه: أن المصنف - أي: العلامة - كثيرا ما يسمي الخبر الواقع هو

---

(١) الكافي ١ / ٥٣٣ ح ١٦، كتاب الحجة، وفي " م ": " عن معلى بن محمد الوشاء ".
(٢) تقدم في ص ٣٩٧.
(٣) الخلاصة: ٢٨٠، الفائدة الثامنة.
(٤) ما بين القوسين سقط من " م " و " ج ".
(٥) من لا يحضره الفقيه ٤ / ١٢٦، شرح مشيخة الصدوق، معجم رجال الحديث ١١ / ١٧٢.

فيه بالصحيح (١).
فقد تحقق بما تقرر أن للعلامة في هذا الرجل ثلاثة أقوال:
الأول: تضعيفه وعدم قبول روايته، وهو الذي حكى عنه فخر المحققين كما تقدم (٢).
والثاني: قبولها مع الحكم بفساد عقيدته، وهو الذي بنى عليه في الخلاصة في ترجمته (٣).
وفي آخرها في تصحيح طريق الصدوق إلى أبي مريم الأنصاري، قال: وعن أبي مريم الأنصاري صحيح، وإن كان في طريقه أبان بن عثمان، وهو فطحي، لكن الكشي قال: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه (٤)، فيكون حديثه حينئذ موثقا.
والثالث: الحكم بصحة حديثه كما تقدم، فيكون ذلك مبنيا على صحة عقيدته ووثاقته.
وهذا هو المختار وفاقا لجماعة من فحول المحققين من المتأخرين، كالمولى الأردبيلي، والسيد السند صاحب المدارك (٥)، وشيخنا

---

(١) مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان ٢ / ١١٤، باب مكان المصلي.
(٢) تقدم في ص ٣٩٤.
(٣) تقدم في ص ٣٩٧.
(٤) تقدم في ص ٤٠٣ - ٤٠٤.
(٥) " شمس الدين محمد بن علي بن الحسين بن أبي الحسن الموسوي العاملي الجبعي (٩٤٦ - ١٠٠٩ ه) كان فاضلا، متبحرا... قرأ على أبيه وعلى مولانا الأردبيلي وتلامذة جده لأمه الشهيد الثاني... له كتب، منها: مدارك الأحكام، وحاشية التهذيب والاستبصار، وكتب أخرى ".
راجع: أمل الآمل ١ / ١٦٧ رقم ١٧٠، رياض العلماء ٥ / ١٣٢، روضات الجنات ٧ / ٤٤ رقم ٥٩٨.

البهائي (١) وغيرهم.
قال المولى المحقق الأردبيلي في شرح الإرشاد: في مباحث ما يصح السجود عليه: أبان بن عثمان ثقة، ولا يضر القول بأنه (٢) ناووسي لعدم ثبوته (٣).
والحكم بصحة الحديث في المدارك مع اشتمال سنده على أبان - الذي كلامنا فيه - أكثر من أن يحصى (٤).
ومنه: ما في (مباحث) صلاة العيدين قال: ويؤيده صحيحة زرارة عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: " إنما صلاة العيدين على المقيم ولا صلاة إلا بإمام " (٥) وفي سنده (٦) أبان، وهو ابن عثمان (٧) (٨).
ومما يؤيد ذلك عدم تعرض النجاشي وشيخ الطائفة في كتبهما

---

(١) " محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الهمداني، بهاء الدين: عالم، أديب إمامي، من الشعراء، ولد ببعلبك (٩٥٣ ه) وانتقل به أبوه إلى إيران، ورحل رحلة واسعة، ونزل بأصفهان فولاه سلطانها - شاه عباس - رئاسة العلماء، فأقام مدة، ثم تحول إلى مصر، وزار القدس ودمشق وحلب، وعاد إلى أصفهان فتوفي فيها (١٠٣١ ه) أشهر كتبه: الكشكول، والمخلاة في الأدب... وغيرها ". الأعلام - للزركلي - ٦ / ١٠٢، وراجع: أمل الآمل ١ / ١٥٥ رقم ١٥٨، رياض العلماء ٥ / ٨٨.
(٢) كذا في المصدر، وفي جميع النسخ زيادة: " قيل ".
(٣) مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان ٢ / ١١٤، باب مكان المصلي.
(٤) مدارك الأحكام ٣ / ٢٢٦.
(٥) وسائل الشيعة ٥ / ١٠٣ ح ٢، الباب ٨ من أبواب صلاة العيد، عن التهذيب ١ / ٣٣٤.
(٦) كذا في جميع النسخ، والأنسب: " سندها ".
(٧) في المصدر: " فيها أبان فلا يضر، وأظنه ابن عثمان ".
(٨) مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان ٢ / ٤٠٦.

الرجالية الموضوعة لبيان أحوال الرجال إلى فساد عقيدته أصلا، وهو أمارة ظاهرة على عدم تسليمها ذلك كما لا يخفى.
ومما يرشد إلى فساد القول بناووسيته مضافا إلى ما مر، روايته عن مولانا الكاظم (عليه السلام).
قال النجاشي: روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى (عليهما السلام) (١).
وبمثله قال شيخ الطائفة في الفهرست (٢).
* * *

---

(١) رجال النجاشي ١ / ٨٠ رقم ٧.
(٢) الفهرست: ١٨ رقم ٢، باب أبان.

مصادر التحقيق
نبدأ تبركا بالقرآن الكريم.
١ - إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري، لأبي العباس أحمد بن محمد (٨٥١ - ٩٢٣ ه) دار إحياء التراث العربي / بيروت.
٢ - الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين / بيروت ١٩٩٠ م، الطبعة التاسعة.
٣ - أعيان الشيعة، للسيد محسن الأمين العاملي (م ١٣٧١ ه) دار التعارف / بيروت ١٤٠٣ ه.
٤ - الأمالي، للشيخ الصدوق، محمد بن علي بن بابويه القمي (م ٣٨١ ه) مؤسسة الأعلمي / بيروت ١٤٠٠ ه.
٥ - أمل الآمل، للشيخ الحر العاملي، محمد بن الحسن (١٠٣٣ - ١١٠٤ ه) مكتبة الأندلس / بغداد ١٣٨٥ ه.
٦ - بحار الأنوار، للعلامة محمد باقر المجلسي (م ١١١٠ ه) مؤسسة الوفاء / بيروت ١٤٠٣ ه.
٧ - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (م ٤٦٣ ه) دار الكتاب العربي / بيروت.
٨ - تذكرة القبور، لعبد الكريم بن المولى مهدي بن محمد باقر بن علي الجزي (م ١٣٣٩ ه) مكتبة الشفتي / أصفهان، الطبعة الثانية.
٩ - تفسير القمي، علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري) منشورات مكتبة الهدى / النجف الأشرف.
١٠ - تنقيح المقال، لعبد الله المامقاني (١٢٩٠ - ١٣٥١ ه) الطبعة الحجرية.
١١ - تهذيب الأحكام، للشيخ الطوسي، محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ ه) دار الكتب الإسلامية / طهران ١٣٩٠ ه.
١٢ - جامع الرواة، لمحمد بن علي الأردبيلي الغروي الحائري، مكتبة

المحمدي / إيران.
١٣ - الحور العين، لسعيد بن نشوان الحميري (م ٥٧٣ ه)، طهران ١٣٩٤ ه.
١٤ - الخصال، للشيخ الصدوق، محمد بن علي بن بابويه القمي (م ٣٨١ ه) مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين / قم المقدسة ١٤٠٣ ه.
١٥ - الخلاصة، للعلامة الحلي، الحسن بن يوسف بن مطهر (٦٤٨ - ٧٢٦ ه) منشورات المطبعة الحيدرية / النجف الأشرف ١٣٨١.
١٦ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة، للعلامة آقا بزرك الطهراني (١٢٩٣ - ١٣٨٩ ه) دار الأضواء / بيروت ١٤٠٣ ه، الطبعة الثانية.
١٧ - الرجال، للحلي، الحسن بن علي بن داود (٦٤٧ - ٧٠٧ ه) منشورات المطبعة الحيدرية / النجف الأشرف ١٣٩٢ ه.
١٨ - الرجال، للشيخ الطوسي، منشورات المكتبة والمطبعة الحيدرية / النجف الأشرف ١٣٨١ ه.
١٩ - الرجال، للكشي، محمد بن عمر بن عبد العزيز ٠ من علماء القرن الرابع الهجري) مؤسسة الأعلمي / كربلاء المقدسة - العراق.
٢٠ - الرجال، للنجاشي، أحمد بن علي الكوفي الأسدي (٣٧٢ - ٤٥٠ ه) دار الأضواء / بيروت ١٤٠٨ ه.
٢١ - الرجعة، للميرزا محمد مؤمن الأسترآبادي، المتوفى سنة ١٠٨٨ ه، دار الاعتصام / قم ١٤١٥ ه.
٢٢ - روضات الجنات، لمحمد باقر الخوانساري (١٢٢٦ - ١٣١٣ ه)، الدار الإسلامية / بيروت ١٤١١ ه.
٢٣ - الروضة البهية، للسيد محمد شفيع الجابلقي (م ١٢٨٠ ه) الطبعة الحجرية.
٢٤ - رياض العلماء، للميرزا عبد الله أفندي الأصفهاني (من أعلام القرن الثاني عشر) من مخطوطات مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الخيام / قم المقدسة ١٤٠١ ه.
٢٥ - ريحانة الأدب في ترجمة المعروفين بالكنية واللقب (فارسي)، للعلامة

الميرزا محمد علي مدرس (١٢٩٨ - ١٣٧٣ ه) مكتبة الخيام / قم المقدسة.
٢٦ - شرائع الإسلام، للمحقق الحلي، جعفر بن الحسن (٦٠٢ - ٦٧٦ ه) منشورات استقلال / طهران ١٤٠٣ ه.
٢٧ - شرح البداية في الدراية، للشهيد الثاني، زين الدين العاملي (٩١١ - ٩٦٥ ه) تحقيق: عبد الحسين محمد علي البقال / طهران ١٤٠٢ ه.
٢٨ - شرح صحيح مسلم، للنووي، يحيى بن شرف الشافعي (٦٣١ - ٦٧٦ ه) دار القلم / بيروت ١٤٠٧ ه.
٢٩ - صفة الصفوة، أبو الفرج ابن الجوزي (٥١٠ - ٥٩٧ ه) دار المعرفة / بيروت ١٤٠٦ ه.
٣٠ - طبقات أعلام الشيعة (الكرام البررة في القرن الثالث بعد العشرة)، للعلامة آقا بزرك الطهراني، منشورات دار المرتضى / مشهد ١٤٠٤ ه.
٣١ - طبقات الحفاظ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ ه) دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٠٣ ه.
٣٢ - عدة الأصول، للشيخ الطوسي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام / قم ١٤٠٣ ه.
٣٣ - الغدير، للعلامة عبد الحسين أحمد الأميني (١٣٢٠ - ١٣٩٠ ه) دار الكتاب العربي / بيروت ١٣٨٧ ه.
٣٤ - الفرق بين الفرق، للبغدادي، عبد القاهر (م ٤٢٩ ه) دار المعرفة / بيروت، تحقيق: محمد الزين.
٣٥ - فرق الشيعة، للنوبختي، الحسن بن موسى (م ٣١٠ ه) دار الأضواء / بيروت ١٤٠٤ ه.
٣٦ - الفوائد الرضوية، للشيخ عباس القمي (١٢٩٤ - ١٣٥٩ ه) المكتبة المركزية / طهران.
٣٧ - الفهرست، للشيخ الطوسي، تحقيق: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات المكتبة المرتضوية / النجف الأشرف.
٣٨ - مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، للمولى الأردبيلي، أحمد بن محمد (م ٩٩٣ ه)، مؤسسة النشر الإسلامي / قم المقدسة ١٤٠٣ ه.

٣٩ – مختصر بصائر الدرجات، للحسن بن سليمان الحلي، (كان حيا سنة ٧٥٧ ه)، طبعة النجف ١٣٧٠ ه.
٤٠ – المختصر النافع، للمحقق الحلي، دار الكتاب العربي / مصر ١٣٧٦ ه.
٤١ – مختلف الشيعة، للعلامة الحلي، مؤسسة النشر الإسلامي / قم ١٤١٢ ه.
٤٢ – مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام، للسيد محمد بن علي الموسوي العاملي (٩٤٦ – ١٠٠٩ ه) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام / قم ١٤١٠ ه.
٤٣ – المعتبر في شرح المختصر، للمحقق الحلي، مؤسسة سيد الشهداء / قم ١٤٠٧ ه.
٤٤ – معجم البلدان، للحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (م ٦٢٦ ه) دار صادر ودار بيروت / بيروت ١٤٠٤ ه.
٤٥ – معجم الرجال الحديث، للسيد الخوئي، أبو القاسم الموسوي (١٣١٧ – ١٤١٣ ه)، بيروت ١٤٠٣ ه.
٤٦ – معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي / بيروت.
٤٧ – مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري (٢٦٠ – ٣٢٤ ه)، ألمانيا ١٤٠٠ ه.
٤٨ – الملل والنحل، للشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (٤٧٩ – ٥٤٩ ه) دار المعرفة / بيروت ١٤٠٢ ه.
٤٩ – المنتظم، لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (م ٥٩٧ ه) دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٢ ه.
٥٠ – منتهى المطلب، للعلامة الحلي، الطبعة الحجرية.
٥١ – من لا يحضره الفقيه، للشيخ الصدوق، دار الأضواء / بيروت ١٤٠٥ ه.
٥٢ – الكافي، للكليني، محمد بن يعقوب (م ٣٢٩ ه) دار الكتب الإسلامية / طهران ١٣٨٨ ه.
٥٣ – الكنى والألقاب، للشيخ عباس القمي (١٢٩٤ – ١٣٥٩ ه) منشورات بيدار / قم.
٥٤ – لسان العرب، لابن منظور الأفريقي المصري، محمد بن مكرم ٠ ٦٣٠ –

٧١١ ه) نشر أدب الحوزة / قم ١٤٠٥ ه.
٥٥ – نجوم السماء (فارسي)، للميرزا محمد مهدي اللكهنوي الكشميري (١٢٦٠ – ١٣٠٩ ه) منشورات مكتبة بصيرتي / قم.
٥٦ – هدية الأحباب (فارسي)، الشيخ عباس القمي، منشورات مكتبة الصدوق / طهران ١٣٦٢ ه.
٥٧ – هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، أوفسيت دار إحياء التراث العربي / بيروت.
٥٨ – الوافي، لمحمد محسن الفيض الكاشاني (الفاضل القاساني) (١٠٠٧ – ١٠٩١ ه)، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام / أصفهان ١٤٠٦ ه.
٥٩ – وسائل الشيعة، للشيخ الحر العاملي، دار إحياء التراث العربي / بيروت ١٤٠٣ ه.

من أنباء التراث
كتب صدرت محققة
* مستند الشيعة في أحكام الشريعة،
ج ١٥.
تأليف: العلامة الشيخ أحمد النراقي
(١١٨٥ - ١٢٤٥ ه).
من أهم الكتب المصنفة في الفقه
الاستدلالي، لواحد من كبار علماء الإمامية
في تلك الفترة، يشتمل على أمهات
المسائل الفقهية، وأهم الأحكام الفرعية،
بذكر أدلة كل مسألة ثم إيراد الإشكال والرد
على المخالف منه، مع بيان تعارض الآراء
والأقوال المختلفة للعلماء فيها.
يمتاز الكتاب بالدقة البالغة والأسلوب
العميق، وكثرة التفريعات إلى غاية ما
يمكن لكل مسألة، بعد تحقيق أصلها،
وإثبات حجيتها عند المصنف (رحمه الله).
تم تحقيق الكتاب اعتمادا على ٨ نسخ
مخطوطة لأبواب الكتاب المختلفة، منها
نسخة بخط المصنف، من أول كتاب
المطاعم والمشارب إلى آخر كتاب
النكاح، يعود تاريخها إلى سنة ١٢٤٥ ه،
وأخرى كتبت عن الأصل في عهده (رحمه الله)
سنة ١٢٣٥ ه، واثنتان أخريان لم يدون
عليهما تاريخ الكتابة، احتوت إحداهما
على قرائن تفيد أنها كتبت في عهد
المؤلف، أما باقي النسخ فقد كتبت في
السنين ١٢٤٨، ١٢٥٣، ١٢٥٨، ١٢٦٤ ه.
واعتمد أيضا في التحقيق على نسختين
مطبوعتين على الحجر، طبعت الأولى سنة
١٢٧٣ ه على نسخة المصنف، والثانية
مصححة في سنة ١٣٣٥ ه.
اشتمل هذا الجزء على كتاب الأطعمة

والأشربة وكتاب الصيد والذباحة، ومن المؤمل أن يصدر الكتاب في ٢٠ جزءا.
تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث – مشهد / ١٤١٨ ه.
* حاشية كتاب المكاسب، ج ١ – ٣.
تأليف: آية الله العظمى الشيخ محمد حسين الأصفهاني (١٢٩٦ – ١٣٦١ ه).
حاشية مهمة وتعليقة ضافية على ما ورد من أقوال وآراء الشيخ الأعظم مرتضى الأنصاري (١٢١٤ – ١٢٨١ ه) في كتابه المكاسب، الذي يعد من أفضل ما كتب في فقه المعاملات، إذ يعنى ببيان المسائل الفقهية المتعلقة بأحكام الكسب وما يكتسب به، مطبوع مرارا، وعليه شروح وحواش كثيرة لأهمية موضوعه، وهو مدار التدريس والبحث في الحوزات العلمية إلى الآن.
اشتملت أجزاء الكتاب على تعليقات تناولت: تعريف البيع – مع رسالة مستقلة في تحقيق الحق والحكم – المعاطاة، ألفاظ عقد البيع، حكم المقبوض بالعقد الفاسد، حكم المنافع المستوفاة، والغير مستوفاة، شروط المتعاقدين، بيع الفضولي، الإجازة، شروط المجيز والمجاز، الرد وأحكامه، أولياء العقد، وأخيرا شرائط العوضين: أن يكون متمولا، كونهما طلقين، القدرة على التسليم، العلم بالثمن، وبقدر المثمن.
تم تحقيق الكتاب – الذي يصدر لأول مرة – اعتمادا على نسخته المطبوعة على الحجر، إضافة إلى نسخة المؤلف (قدس سره) المخطوطة التي تلف معظمها، ذكرت مواصفاتهما في مقدمة التحقيق.

تحقيق: الشيخ عباس محمد آل سباع القطيفي.
صدر في قم سنة ١٤١٨ ه.
* مرآة الكتب، ج ٢.
تأليف: الشيخ علي بن موسى بن محمد شفيع، المشتهر بثقة الإسلام التبريزي (١٢٧٧ - ١٣٣٠ ه).
كتاب مهم في فهرسة الكتب الشيعية، مرتب على مقصدين، وكل منهما مرتب وفق الحروف الهجائية.
اشتمل المقصد الأول على تراجم علماء الإمامية الذين عاشوا بعد عصر شيخ الطائفة الطوسي - المتوفى سنة ٤٦٠ ه - إلى عصر المؤلف، وقد ذكر مؤلفات هؤلاء في المقصد الثاني من كتابه.
ولم يذكر من ليس له مؤلف وإن كان مذكورا في كتب الرجال إلا نادرا، كما قدم

المؤلف لكتابه مقدمة ذكر فيها مطالب مهمة.
تم تحقيق الكتاب – الذي يصدر لأول مرة – اعتمادا على نسخة فريدة بخط المؤلف (رحمه الله) ناقصة الأول، محفوظة في مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي العامة في قم.
اشتمل هذا الجزء على بقية حرف الحاء ولغاية قسم من حرف الشين.
تحقيق: الشيخ محمد علي الحائري.
نشر: مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي العامة – قم / ١٤١٨ ه.
* ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٣.
تأليف: الشهيد الأول، الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن مكي العاملي (٧٣٤ – ٧٨٦ ه).
كتاب في الفقه الاستدلالي، خرج منه كتابا الطهارة والصلاة فقط، إذ حال استشهاد المصنف دون إتمامه، فرغ منه في ٢١ صفر ٧٨٤ ه.
وضع على أساس أقوى الأدلة – برأي المصنف – من الكتاب الكريم والروايات، ومن الإجماعات، مع محاولة التعرض للفروع الفقهية وأدلتها بأقل ما يمكن من الألفاظ، مرتب بأسلوب وترتيب جميل في مقدمة وأقطاب أربعة كما تضمنت المقدمة بعض المباحث الأصولية القيمة.
تم تحقيق الكتاب – الذي يصدر لأول مرة – اعتمادا على:
١ – مصورة النسخة المخطوطة المحفوظة في مكتبة جامعة طهران المركزية، برقم ١٩٠٦، فرغ من كتابتها في

٨ ربيع الآخر ٧٨٤ ه، تشتمل على حواش وبلاغات، ويظهر من تاريخي التصنيف والكتابة أن الناسخ كان يستنسخ كل ما يخرج من قلم المصنف تدريجيا وإثر انتهائه من كل جزء يتمه.

٢ - مصورة النسخة المخطوطة المحفوظة في مكتبة سليمان خان التابعة لمكتبة الإمام الرضا (عليه السلام) في مشهد المقدسة، برقم ٣٦، فرغ من كتابتها في مدينة دامغان سنة ٨٨٣، مصححة ومقابلة وعليها بلاغات، ويلاحظ عليها خط الشيخ البهائي ووالده (قدس سرهما).

٣ - النسخة المطبوعة على الحجر في طهران سنة ١٢٧١ ه، وفي آخرها كتاب تمهيد القواعد للشهيد الثاني، زين الدين بن علي العاملي، المتوفى سنة ٩٦٥ ه.

اشتمل هذا الجزء على الأبواب من الرابع إلى السابع من مقدمات كتاب

الصلاة، والتي تضمنت فروعا ومسائل
عديدة في لباس ومكان المصلي والألبسة
والمواضع التي تكره أو تستحب الصلاة
فيها، مع مباحث المساجد وما يسجد
عليه، ثم القبلة والأذان والإقامة.
كما اشتمل على فصلين من الفصول
الأربعة للركن الأول من أركان الصلاة
– الأربعة – الذي كان في أفعال الصلاة
وتوابعها.
ومن المؤمل إصداره في أربعة أجزاء.
تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)
لإحياء التراث / ١٤١٩ ه.
* نور البراهين في بيان أخبار السادة
الطاهرين.
أو أنيس الوحيد في شرح التوحيد،
ج ١ – ٢.
تأليف: السيد نعمة الله الموسوي
الجزائري (١٠٥٠ – ١١١٢ ه).
شرح لكتاب التوحيد للشيخ الصدوق،
أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي
المتوفى سنة ٣٨١ ه، الذي يجمع الأخبار
المتضمنة لبراهين وقواعد التوحيد القويمة،
التي اشتملت على ما روي عن الرسول
الأكرم (صلى الله عليه وآله) من أحاديث نبوية شريفة،
وعن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) من مرويات في
توحيد الله سبحانه وتعالى في ذاته وصفاته
وأفعاله، وما ورد عنهم (عليهم السلام) في تفسير
آيات الكتاب الحكيم التي تدل ظواهرها
على التشبيه والتجسيم.
وهذا الشرح يكشف عن بعض المعاني
الواردة في الكتاب، ويوضح ما يحتاج إلى
الإيضاح من مبانيه.
تم تحقيق الكتاب – الذي يصدر لأول

مرة – اعتمادا على مخطوطتين بعنواني الكتاب، ذكرت مواصفاتهما في المقدمة.
تحقيق: السيد مهدي الرجائي.
نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية – قم / ١٤١٧ ه.

* الملاحم.
تأليف: ابن المنادي، الحافظ أحمد بن جعفر بن محمد.
أثر قديم، يشتمل على الأحاديث والروايات والأخبار الواردة في الفتن والملاحم التي ستقع في آخر الزمان، يعد من المصادر المعتمدة لمن كتب بعده في هذا الموضوع، إذ لم ينقل عن مصادر سبقته إلا ما ندر، كما يورد المصنف هذه الروايات مسندة، ويتفرد بنقل بعضها.
مرتب على ثلاثة أقسام: يتضمن الأول

ذكر الآيات القرآنية الخاصة بالموضوع وما
روي في تفسيرها، وحديثا طويلا منسوبا
للإمام الصادق جعفر بن محمد (عليهما السلام)، وما
مذكور في آخر كتاب النبي دانيال (عليه السلام)،
وجملة من الأخبار المروية في الفتن،
وتضمن الثاني ذكر الأخبار الواردة في
الملاحم الكائنة بين الناس، وخروج
الدجال آخر الزمان، ونزول عيسى بن
مريم (عليه السلام) من السماء، وظهور الإمام الحجة
المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف،
فيما كان الثالث مخصصا للزيادات - التي
وصلت إليها يد المصنف - في الفتن
والملاحم الطارقات.
تم تحقيق الكتاب - الذي يصدر لأول
مرة - اعتمادا على مخطوطة واحدة ذكرت
مواصفاتها في المقدمة.
تحقيق: الشيخ عبد الكريم العقيلي.
نشر: دار السيرة - قم / ١٤١٨ ه.
* غاية المراد في شرح نكت الإرشاد،
وحاشية الإرشاد، ج ٢.
كتاب يجمع بين دفتيه ثلاثة من أهم
الكتب الفقهية، والمصادر المعتمدة في فقه
الإمامية الشاملة لجميع أبواب الفقه، لثلاثة
من كبار الفقهاء.
غاية المراد للشهيد الأول، الشيخ
شمس الدين محمد بن مكي العاملي
(٧٣٤ - ٧٨٦ ه).
وحاشية الإرشاد للشهيد الثاني، الشيخ
زين الدين بن علي بن أحمد العاملي
الشامي (٩١١ - ٩٦٥ ه).
وهما شرحان لكتاب إرشاد الأذهان
إلى أحكام الإيمان للعلامة الحلي، الحسن
ابن يوسف بن المطهر الأسدي (٦٤٨ -

٧٢٦ ه)، الذي يعد من كتب الفقه الجليلة، موجز خال من الاستدلال، وهو دورة فقهية كاملة، يبدأ من كتاب الطهارة وينتهي بالديات، يحتوي على ١٥٠٠ مسألة، وعليه ما يقرب من ٥٠ شرحا وحاشية، ولإتمام الفائدة جمع مع شرحيه المذكورين.

فالكتاب الأول الذي كتب بأسلوب: (قوله... أقول...)، يعد من المتون الفقهية المهمة، وهو شرح للموارد المبهمة والمشكلة في الإرشاد، يجمع بين التحقيق والتدقيق والتتبع الواسع، ونقل آراء كثير من العلماء الذين لم تصل آثارهم إلينا، وهو دورة فقهية كاملة أيضا، طبع - سابقا - على الحجر مرة واحدة سنة ١٢٧١ ه.

والثاني من الآثار الفقهية النافعة، البليغة في الأسلوب، والخالية من التعقيد، وغير المطولة في الطريقة.

اعتمد في تحقيق إرشاد الأذهان على ٩ نسخ مخطوطة وواحدة مطبوعة محققة، وغاية المراد على ٩ نسخ مخطوطة مع النسخة المطبوعة حجريا، وحاشية الإرشاد على ٥ نسخ مخطوطة، ذكرت مواصفات النسخ في مقدمة التحقيق، ومن المؤمل أن يصدر الكتاب في ٤ أجزاء.

اشتمل هذا الجزء على كتب: المتاجر، الديون وتوابعه، الإجارة وتوابعها، وكتاب العطايا.

تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية.

نشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي - قم / ١٤١٨ ه.

* نهاية الحكمة.

تأليف: العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، صاحب تفسير الميزان، المتوفى سنة ١٤٠٢ ه.

من كتب الفلسفة المتداولة للدراسة في الحوزات، مطبوع مرارا، يعد تمهيدا لطلاب الحكمة قبل الدخول في المراحل المتقدمة من أسفارها.

يشتمل على مباحث في الفلسفة والحكمة المتعالية المشرفة، بتعالي موضوعها ومسائلها، وبشرف غايتها وأغراضها، وهي معرفة الحق جل وعلا، وصفاته وأسمائه الحسنى، وأفعاله في خلقه، وأسرار المبدأ والمعاد، وشؤون الإنسان وأطواره.

مرتب في ١٢ مرحلة وكل مرحلة في فصول عديدة، تضمنت مباحث في: أحكام الوجود الكلية، الوجود المستقل والرابط، انقسام الوجود إلى ذهني

وخارجي، مواد القضايا، الماهية
وأحكامها، المقولات العشر، الواحد
والكثير، العلة والمعلول، القوة والفعل،
السبق واللحوق والقدم والحدوث، العقل
والعاقل والمعقول، وأخيرا ما يتعلق
بواجب الوجود من المباحث.
تصحيح وتعليق: الشيخ عباس علي
الزارعي السبزواري.
نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة
لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية -
قم / ١٤١٧ ه.
* خاتمة مستدرك الوسائل ومستنبط
المسائل، ج ٢٥.
تأليف: الميرزا الشيخ حسين النوري
الطبرسي (١٢٥٤ - ١٣٢٠ ه).
تحتوي هذه الخاتمة - للموسوعة
الحديثية الجامعة الصادرة في ١٨ جزءا -

على ١٢ فائدة رجالية، شاملة الكثير من البحوث الرجالية العالية، والمباحث المرتبطة بعلم الحديث، مع مناقشة المباني العلمية للتوثيقات الرجالية العامة، وبيان أحوال بعض رواة الحديث الشريف، كما شملت تحقيقات حول الكتب المعتمدة في التأليف.

تم تحقيق الخاتمة اعتمادا على ٣ نسخ مخطوطة، أولاها شاملة للفوائد ١ – ٣، محفوظة في مكتبة فخر الدين النصيري بطهران، وأخرى شاملة للفوائد ٦ – ١٢ وهي بخط المصنف تاريخها سنة ١٣١٩ ه محفوظة في مكتبة الإمام الرضا (عليه السلام) في المشهد الرضوي الشريف، والأخيرة مطبوعة على الحجر محفوظة في مكتبة العلامة المحقق السيد عبد العزيز الطباطبائي (قدس سره).

ومن المؤمل أن تصدر في ٩ أجزاء.

اشتمل هذا الجزء – السابع – على الفوائد من ٧ – ١٠، والتي تضمنت ذكر: أصحاب الإجماع وعدتهم، أمارة عامة لوثاقة جميع المجاهيل في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) من رجال الشيخ، في بيان دخول كثير من الأخبار الحسان في عداد الصحاح، واستدراك بعض ما فات الشيخ صاحب الوسائل في الفائدة الثانية عشر من فوائد خاتمته، متضمنة عناوين الرواة في هذه الفائدة من حرف (أ) إلى حرف (ز).

تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث – قم / ١٤١٧ ه.

* الهداية.

تأليف: الشيخ الصدوق، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه

القمي المتوفى سنة ٣٨١ ه.
كتاب يضم أحكام وفتاوى الشيخ
الصدوق في ما تعارف من أبواب الفقه،
كما يضم بحوثا عقائدية موجزة في بدايته،
إضافة إلى ما تضمنه من دورة فقهية
مختصرة.
يعد الكتاب من المصادر الفقهية
والروائية المعتبرة، لأن أعلام الطائفة
يتلقون مضمونه ومضمون غيره من كتب
القدماء على أنه حديث أو بمعنى
الحديث، لقربهم من عصر الأئمة
المعصومين (عليهم السلام)، ولتوفر أصول من
سبقهم - وعاصر الأئمة (عليهم السلام) - بين أيديهم،
وأن فقهاء ومجتهدي الإمامية على عهد
المعصومين (عليهم السلام) وفي مرحلة الغيبة
الصغرى، وبداية الغيبة الكبرى، قد اتبعوا
- في تدوين كتبهم الفقهية - أسلوبا لم
يتجاوزوا فيه ما ورد من ألفاظ الروايات،

وكانوا يبينون آراءهم الفقهية بما هو مأثور من الأحاديث.
طبع سابقا ضمن الجوامع الفقهية في سنة ١٣٧٦ ه، ومع المقنع للصدوق أيضا، في سنة ١٣٧٧ ه وسنة ١٤١٤ ه في إيران وبيروت.
تم التحقيق اعتمادا على ٤ مخطوطات أساسية، و ٨ نسخ مخطوطة ثانوية، ذكرت مواصفات النسخ في مقدمة التحقيق، التي تضمنت كذلك بحثا في ترجمة الشيخ الصدوق (قدس سره) وبيان أحواله، مع عرض تاريخي موجز لوضع البلاد الإسلامية في عصره، والأجواء السائدة حينذاك.
تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام الهادي (عليه السلام) - قم / ١٤١٨ ه.

* الدر المنضود في معرفة صيغ النيات والإيقاعات والعقود.
تأليف: زين الدين علي بن علي بن محمد بن طي الفقعاني، المتوفى سنة ٨٥٥ ه.
رسالة موجزة، مرتبة حسب الكتب الفقهية من الطهارة إلى الديات، تتضمن بيان ألفاظ النيات المتعلقة بالأعمال العبادية، والصيغ والألفاظ التي تتم بها العقود والإيقاعات في معاملات المسلمين في ما بينهم، إذ يشترط لإتمام العقد القبول والإيجاب من طرفي المعاملة، ولا يشترط ذلك في الإيقاعات.
تم تحقيق الكتاب - الذي يصدر لأول مرة - اعتمادا على ٤ نسخ مخطوطة، ذكرت مواصفاتها في مقدمة التحقيق.
تحقيق: محمد بركت.
نشر: مكتبة مدرسة إمام العصر - عج -

العلمية – شيراز / ١٤١٨ ه.
* سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار،
ج ١ – ٣.
تأليف: المحدث الشيخ عباس القمي
(١٢٩٤ – ١٣٥٩ ه).
فهرس وترتيب لمقاصد ومطالب آثار
وأخبار الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته
الأطهار (عليهم السلام) الواردة في كتاب بحار الأنوار
للعلامة محمد باقر المجلسي، المتوفى
سنة ١١١٠ ه، مرتب هجائيا وفق الحرفين
الأول والثاني من كل مادة، مع ذكر
الحديث، أو مضمونه، وخلاصة لمطلبه
إن كان مهما.
وقد أضاف المؤلف (رحمه الله) مطالب جديدة
وكثيرة في التفسير والتاريخ والرجال
والأخلاق، وتراجم لمشاهير الصحابة
وأئمة الدين، ونبذا من أحوال بعض علماء

الخاصة والعامة، وبعض الشعراء والأدباء المعروفين، مستخدما الحروف الأبجدية بدل الأرقام في نهاية كل مطلب للدلالة على أرقام مجلدات البحار وأبوابها بطبعته الحجرية القديمة (طبعة الكمباني في ٢٥ مجلدا كبيرا)، والتي أشير في هذا التحقيق إلى ما يقابلها في الطبعة الحروفية الصادرة في ١١٠ أجزاء.

تم التحقيق اعتمادا على ٣ نسخ مطبوعة، اشتملت إحداها على تعليقات وإضافات وتصويبات المصنف (رحمه الله)، ذكرت مواصفاتها في مقدمة التحقيق.

اشتملت الأجزاء الثلاثة على الحروف من أ – ح، ومن خ – ش، ومن ص – ف.

تحقيق ونشر: مجمع البحوث الإسلامية التابع للآستانة الرضوية المقدسة – مشهد / ١٤١٦ و ١٤١٨ ه.

* منية الطالب في شرح المكاسب، ج ١.

تأليف: الشيخ موسى بن محمد النجفي الخوانساري (١٢٩٦ – ١٣٦٣ ه).

من التقريرات المهمة والجيدة لمباحث وآراء الفقيه المحقق الميرزا محمد حسين النائيني، المتوفى سنة ١٣٥٥ ه، في فقه المتاجر والمكاسب، من خلال شرحه لكتاب المكاسب للشيخ مرتضى الأنصاري (١٢١٦ – ١٢٨١ ه)، الذي يتناول المسائل الفقهية المتعلقة ببيان أحكام الكسب وما يكتسب به.

اشتمل الكتاب على مباحث متعددة في كتابي المكاسب والبيع، منها: مباحث الاكتساب بالأعيان النجسة، وبالأعيان المحرمة، أو بما قصد منه المنفعة

المحرمة، ثم مباحث في بيان حقيقة البيع، الأقوال في المعاطاة، أقسام العقود وما يرتبط بها، شروط العقد وأحكامها، وغيرها، مع تنبيهات ومسائل وفروع عديدة تتعلق بكل مبحث.
طبع الكتاب لأول مرة سنة ١٣٥٧ ه.
تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم / ١٤١٨ ه.

* اللمعة البيضاء في شرح خطبة الزهراء (عليها السلام).
تأليف: الشيخ محمد علي بن أحمد القراچه داغي التبريزي الأنصاري، المتوفى سنة ١٣١٠ ه.
كتاب يشتمل على شرح لخطبة بضعة المصطفى (صلى الله عليه وآله) الزهراء البتول (عليها السلام) التي خطبتها في المسجد النبوي في المدينة بعد

وفاة أبيها المختار (صلى الله عليه وآله)، محتجة على
الخليفة الأول ومطالبة له بما غصبه من
ميراثها من أبيها الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) وحقها
في فدك والعوالي، كما يشتمل على
عرض لكثير من فضائلها ومناقبها (عليها السلام)،
وفضائل أمها السيدة خديجة الكبرى (عليها السلام)
وفضائل الأئمة المعصومين (عليهم السلام).
تشتمل فصول الكتاب – الذي اعتمد
في ما أورده من الآثار والأخبار على
مصادر الخاصة والعامة – على ذكر أسماء
الزهراء (عليها السلام)، ولادتها ومدة عمرها، خطبتها
وتزويجها وأولادها، وأدعيتها، ثم بحثا
مفصلا عن غصب فدك، مع الرد على شبه
وشكوك المبطلين، وأخيرا ذكر وفاتها
وتظلمها يوم القيامة وكيفية مجيئها إلى
المحشر صلوات الله وسلامه عليها.
تم تحقيق الكتاب على نسخة واحدة
مطبوعة على الحجر في تبريز، بتصحيح
المؤلف سنة ١٢٩٨ ه.
تحقيق: دار فاطمة (عليها السلام) للتحقيق –
السيد هاشم الميلاني.
نشر: منشورات الهادي – قم / ١٤١٨ ه.
* شرح القبسات.
تأليف: السيد أحمد العلوي العاملي،
من أعلام القرن ١١ الهجري.
شرح لكتاب القبسات للميرداماد
الأصفهاني، السيد محمد باقر بن محمد
الحسيني الأسترآبادي، المتوفى سنة
١٠٤٠ ه – الذي يعد رائد مدرسة أصفهان
الفلسفية – المشتمل على مباحث مهمة في
الفلسفة الإسلامية والحكمة المتعالية في
تبيان المعارف العقلية، وإثبات وجود
الخالق جل وعلا، ووحدانيته وأزليته،

وحدوث العالم مما سواه تعالى، من خلال ما تعتمده من أسس ومبان تتضمن الكثير من المباحث الكلامية والعقلية.
والشرح هذا يسعى لبيان وتوضيح صعوبة وتعقيد عبارات القبسات، وبشكل غير متسلسل، إذ اشتمل على حواش وتعليقات تقصر تارة، وتطول أخرى، ويتطرق لبيان معاني المفردات حينا، ويتناول شرح العبارة حينا آخر، كما استعان بحواشي وتعليقات مصنف القبسات والتي ذكرت بعنوان " أفيد ".
تم التحقيق اعتمادا على ٣ نسخ مخطوطة، ذكرت مواصفاتها في مقدمة التحقيق، كما تمت الإشارة إلى عبارات القبسات الواردة في الشرح برقم الصفحة والسطر من النسخة المطبوعة لمؤسسة الدراسات الإسلامية.
تحقيق: حامد ناجي الأصفهاني.

نشر: مؤسسة الدراسات الإسلامية
التابعة لجامعة طهران - طهران / ١٤١٨ ه.
* ولاية الفقيه.
* العوائد والفوائد.
* دروس الأعلام ونقدها.
تأليف: السيد مصطفى الخميني
(١٣٥١ - ١٣٩٨ ه).
ثلاث رسائل للمؤلف، مجموعة في
مجلد واحد، الأولى تشتمل على مباحث
في شؤون الفقيه وولايته، مدرجة ضمن
كتاب البيع من تحريرات المؤلف الفقهية،
تم تحقيقها مستقلة اعتمادا على نسخة
مستنسخة عن نسخة الأصل.
والثانية تشتمل على مجموعة من فوائد
وعوائد في مواضيع متفرقة.
والثالثة تتضمن رأي المؤلف في
مباحث ومسائل بحثت في محاضرات
ودروس لأساتذة أعلام في الحوزة
العلمية، كان قد حضرها أيام إقامته في
النجف الأشرف، تناولت هذه المحاضرات
مباحث أصولية عديدة.
صدر الكتاب بمناسبة الذكرى السنوية
العشرين لاستشهاد المؤلف (قدس سره).
تحقيق ونشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار
الإمام الخميني (قدس سره) - قم / ١٤١٨ ه.
* دفع الشبه عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
والرسالة.
تأليف: تقي الدين أبي بكر بن محمد
ابن عبد المؤمن الحمصي الدمشقي
الشافعي (٧٥٢ - ٨٢٩ ه).
كتاب يتضمن ردا على من قال بالتشبيه
والتجسيم في ذات الله تعالى وصفاته
وأفعاله، ووقف على ظواهر الآيات

القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة
الدالة على ذلك، ثم نسب ذلك القول إلى
الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ ه)
مظهرا انتمائه إلى مذهبه.
وتضمن أيضا ذكر أحوال ابن تيمية
الحراني، وتاريخه الأسود، وآرائه الفاسدة
ومعتقداته الباطلة، وضلاله وانحرافه عن
سبيل المسلمين، والرد على أقواله وفتاواه
في فناء النار، وقدم العالم، والتشبيه
والتجسيم، وتحريم التوسل والاستغاثة
بالرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم)، وشد الرحال
لزيارة مرقده الشريف (صلى الله عليه وآله وسلم) في المدينة،
وقبور الأولياء والصالحين، وأن زيارته
(صلى الله عليه وآله وسلم) في قبره معصية.
كما تضمن عدة فوائد في تقديس
وتنزيه الله سبحانه وتعالى، وحقيقة
التوحيد في الذات والأفعال.

تم التحقيق اعتمادا على مخطوطة
مكتوبة سنة ٨٣٠ ه، ومطبوعة في القاهرة
سنة ١٣٥٠ ه بعنوان دفع شبه من شبه
وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد مع
تعليقات الشيخ محمد زاهد الكوثري على
النسخة المخطوطة التي كانت بحوزته،
ذكرت مواصفات النسختين في المقدمة.
تحقيق: لجنة من العلماء.
صدر سنة ١٤١٨ ه.
طبعات جديدة
لمطبوعات سابقة
* الوهابية وأصول الاعتقاد.
تأليف: العلامة المجاهد الشيخ محمد
جواد البلاغي (١٢٨٢ - ١٣٥٢ ه).
رسالة صغيرة الحجم، كبيرة المحتوى،
شملت جل المباحث اللازمة للرد على
شبهات هذه الفرقة الضالة، باعتماد الدليل
النقلي القوي من أمهات المصادر المعتمدة
لدى الجمهور - كالبخاري ومسلم..
وغيرها -، والبرهان العقلي المقنع.
تضمنت: البحث في توحيد الله تعالى
في العبادة وفي الأفعال، زيارة القبور،
التبرك بها، البناء عليها، الصلاة عندها،
التوسل إلى الله بالأنبياء والأولياء والاستغاثة
والاستشفاع بهم إليه جل وعلا.
طبعت الرسالة لأول مرة في النجف،
وفيها: تاريخ الفراغ من كتابتها في ١٤ ربيع
الأول سنة ١٣٤٥ ه، وليس عليها تاريخ
الطبع.
ثم نشرت محققة على صفحات نشرتنا
هذه تراثنا في العدد ٣٥ - ٣٦ في ربيع
الآخر ١٤١٤ ه، بتحقيق السيد محمد علي
الحكيم اعتمادا على النسخة المطبوعة

حجريا.
وأعادت طبعها بالتصوير مستقلة
مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث في
قم سنة ١٤١٦ ه، وصدرت ضمن:
سلسلة ذخائر تراثنا برقم ٦ بعد تعديلات
وإضافات أجراها المحقق.
وصدرت مؤخرا - مستقلة أيضا
وبصف جديد - ضمن سلسلة: " على
مائدة الكتاب والسنة " برقم ١٧.
* تهذيب الأصول ج ١ و ٢.
تأليف: آية الله العظمى السيد عبد
الأعلى السبزواري، المتوفى سنة ١٤١٤ ه.
كتاب يشتمل على مباحث في علم
الأصول، خالية من الزوائد، مشتملة على
كثير من التنبيهات والفوائد، مرتب في
مقدمة - في أمور عامة - ومقاصد ثلاثة،

الأول في مباحث الألفاظ، التي تضمنت: مباحث الأوامر، النواهي، المفاهيم، العام والخاص، المطلق والمقيد، المجمل والمبين، ومبحث التعارض.
فيما كان المقصد الثاني في الملازمات العقلية المستقلة، وغير المستقلة التي عمدتها: الإجزاء، مقدمة الواجب، مسألة الضد، مبحث الترتب، والنهي في العبادات وفي المعاملات.
وكان الثالث في ما يصح الاعتذار به، وهو إما القطع أو الظن أو الشك، إذ تضمن عدة مباحث، منها في القطع وأقسامه، العلم والامتثال الإجمالي، الأمارات الخاصة، ومطلق الظن، ثم مباحث الأصول العملية: البراءة، التخيير، الاحتياط، الاستصحاب، وبعض الفوائد الفقهية.
نشر: مكتب سماحة آية الله العظمى السيد السبزواري (قدس سره) قم / ١٤١٧ ه.
* بحوث في علم الرجال.
تأليف: الشيخ محمد آصف المحسني.
مباحث - ٤٦ بحثا - في علم الرجال تعنى بمناقشة وبيان حال أسانيد الروايات، وتشتمل على قواعد كلية ومعايير لإحراز وثاقة وصدق الراوي، وضوابط للتصديق والتضعيف، وأمارات للتوثيق والجرح، كما تشتمل على مناقشة وثاقة مشايخ الرواية والإجازة وتوثيقاتهم، وتوثيقات بعض أعلام الطائفة لما جاء من طرق في مصنفاتهم.
هذه البحوث خاصة ببيان التوثيقات العامة وما يتعلق بالأسانيد بشكل عام، دون بيان وثاقة أو ضعف أو جهالة

الأشخاص أنفسهم.
طبع الكتاب سنة ١٣٩٩ ه في مشهد باسم الفوائد الرجالية ثم طبع في قم سنة ١٤٠٢ ه - مع تصحيح وتكميل - باسمه الحالي، وصدر مجددا في إسلام آباد / الباكستان - مع عدالة الصحابة للمؤلف - سنة ١٤١٧ ه بعد إضافات وتغييرات للمؤلف.

* تاريخ السنة النبوية.
تأليف: صائب عبد الحميد.
بحث تحليلي لمرحلة تاريخية خطيرة مرت بها السنة النبوية الشريفة، وهي الفترة الممتدة إلى ٣٠ سنة بعد وفاة الرسول الأمين (صلى الله عليه وآله) سنة ١١ ه، ومحاولة لإعطاء صورة كاملة وواضحة لتاريخ السنة في تلك المرحلة، من خلال التتبع التاريخي لأحداثها وشواهدها الثابتة.

شمل البحث فترتين تختلفان كليا في
منهج التعامل مع السنة المطهرة رواية
وتدوينا وتطبيقا، الأولى كانت في زمن
الخلفاء الثلاثة، والثانية في زمن الإمام
أمير المؤمنين علي (عليه السلام).
يتناول وضع السنة في الفترة الأولى
(١١ - ٣٥ ه) في مبحثين: منع تدوينها
وروايتها بحجج عديدة - منها اختلاطها
بالقرآن الكريم - وموقعها التشريعي
الثانوي، إذ الاجتهاد في قبالها للمصلحة
التي يراها الخليفة.
ثم وضعها في عهد الإمام علي (عليه السلام)،
وما قام به من إجراءات لكتابة الحديث
وروايته وحفظ السنة وإحيائها، إذ
استعادت في أيامه (عليه السلام) روحها ودورها
حاكمة للمصلحة لا محكومة لها،
وحفظت مكانتها في التشريع.
كما يرد على أقوال ثلاثة - متضمنة
لغيرها - منع تدوين السنة ينسب إلى
إجماع الصحابة، انصياعهم لأمر النهي
الثابت، واختلافهم في فهم النص إلى
فريقين.
سبق أن نشر البحث على صفحات
نشرتنا هذه تراثنا العددان ٤٥ - ٤٦ لسنة
١٤١٧ ه، وأعاد طبعه مستقلا - بصف
جديد - مركز الغدير للدراسات الإسلامية
في قم سنة ١٤١٨ ه.

* واقعة كربلاء في الوجدان الشعبي.
تأليف: الشيخ محمد مهدي
شمس الدين.
دراسة لموقعية ووجود ثورة الإمام
السبط الشهيد أبي عبد الله الحسين (عليه السلام)
في الوجدان الشعبي للمسلمين - التاريخ

الحي للأمة الإسلامية – وللشيعة منهم بوجه خاص، من خلال دراسة مظاهر تعبير هذا الوجدان عن انفعاله بالثورة الحسينية، وتطورها – عبر الزمن – كما ونوعا، وهي محاولة لاستقصاء انعكاسات الثورة في سلوك ومواقف الناس من أحداثها، ونوعية ممارستهم لإحيائها، وكيفية صلتهم بها.

اشتمل البحث على دراسة مظاهر زيارة الإمام (عليه السلام): مشروعيتها، تاريخها، أهدافها، ونماذج منها، ثم الشعر والأدب الرثائي الحسيني: خلفيته العقيدية، موقف السلطات المضاد، المحتوى الشعري والموقف النفسي للإنسان، مقاصد الشعر الحسيني، وقيمته، ثم مجالس الذكرى أو المآتم الحسينية – العائلية والعامة – والأدوار التي مرت بها لتصل إلى ما هي عليه الآن، وأخيرا ظاهرة الحزن والبكاء

لمصاب الإمام (عليه السلام)، والنصوص الواردة في
شرعيته والحث عليه.
أصدرت الكتاب لأول مرة الجمعية
الخيرية الثقافية في بيروت سنة ١٣٨٦ ه،
بعنوان " ثورة الحسين (عليه السلام) في الوجدان
الشعبي ".
وأعادت طبعه - بصف جديد -
المؤسسة الدولية للدراسات والنشر في
بيروت سنة ١٤١٧ ه.
* تعليقة النابغة البحراني على
العروة الوثقى.
تأليف: السيد عدنان الغريفي الموسوي
البحراني.
تعليقات المؤلف على المسائل الفقهية
لكتاب العروة الوثقى، للفقيه المحقق السيد
محمد كاظم اليزدي (قدس سره)، المتوفى ١٣٣٨ ه،
الذي يعد مدارا للكثير من الأبحاث العلمية
في أوساط الحوزات العلمية، وعليه
شروح وتعليقات عديدة.
مرتب وفق أبواب الكتب الفقهية
المعروفة مع الإشارة إلى موضع التعليقة
ورقم المسألة.
طبعت التعليقات سابقا في حاشية
العروة الوثقى المطبوعة على الحجر في
بومباي سنة ١٣٣٩ ه، وأعادت دار حفظ
التراث البحراني في مشهد طبعها مستقلة
بصف وترتيب جديد سنة ١٤١٨ ه.
* حلية المتقين.
تأليف: العلامة الشيخ محمد باقر
المجلسي، المتوفى سنة ١١١٠ ه.
كتاب يشتمل على محاسن الآداب
الشرعية المأثورة عن الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله)
وعن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) بالأسانيد

المعتبرة، إذ جمع طائفة كبيرة من
الأحاديث والروايات الواردة عنهم (عليهم السلام) في
الآداب والأخلاق السامية، التي تكفل
للإنسان باتباعها الوصول إلى درجات
الكمال والسعادة في الدنيا والآخرة.
مرتب في ١٤ بابا، وكل باب في ١٢
فصلا، اشتملت على آداب: لبس الثياب
والنعل، التختم والتزين والتكحل، الطعام
والشراب، الزواج والنكاح وتربية الأولاد،
السواك وتسريح الشعر والتقليم والحلق،
الطيب وفضله وماء الورد، الحمام وتنظيف
البدن والرأس، السهر والنوم والذهاب إلى
بيت الخلاء، الحجامة وذكر بعض الأدوية
ومعالجة الأمراض، العشرة وحقوق الناس،
السلام وفضله والمصافحة والمزاح
والضحك، الدخول والخروج من البيت،
المشي والركوب والذهاب إلى السوق

والتجارة والزراعة، وأخيرا آداب السفر، وتشييع واستقبال المسافر.
سبق أن نشرته دار الأمير في بيروت سنة ١٩٩٤ م، بتحقيق وترجمة – عن الفارسية – الشيخ خليل رزق العاملي، وأعادت نشره ثانية سنة ١٩٩٦ م.

كتب صدرت حديثا

* الرفق في المنظور الإسلامي.
إصدار: مركز الرسالة.
بحث يتناول ركن من أركان النظام الأخلاقي المتكامل في الإسلام، الذي أولى العناية التامة لصلاح بعدي هذا النظام: الفرد والمجتمع، إذ أن صلاح أحدهما يرتبط ويكتمل بصلاح الآخر.
يهدف البحث إلى إعطاء فكرة مبسطة عن مفهوم " الرفق " وواقعه ودوره المهم في المنظور الإسلامي، من خلال بيانات بعض الآيات القرآنية الكريمة وأحاديث الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته الهداة المهديين (عليهم السلام)، التي تدعو إلى اللطف واللين والرأفة في حركة الفرد والمجتمع، وتحث على التزام المسلمين بالرفق والشفقة والرحمة كخلق أساسي في نهج الدعوة إلى الإسلام مع من يمكن أن يثمر فيه هذا الخلق.
صدر ضمن: سلسلة المعارف الإسلامية برقم (١٠).
نشر: مركز الرسالة – قم / ١٤١٨ ه.

* فهرس أحاديث كتب الصدوق، وجداول إحصائية.
إعداد: قسم الكمبيوتر في مجمع البحوث الإسلامية.
كتاب يشتمل على ما ورد في كتب

الشيخ الصدوق، أبي جعفر محمد بن
علي بن الحسين بن بابويه القمي،
المتوفى سنة ٣٨١ ه، من أحاديث نبوية
شريفة وروايات أئمة أهل البيت
المعصومين (عليهم السلام)، وأحاديث قدسية،
والمروي عن الزهراء (عليهما السلام)، وعن غير
المعصومين، مفهرسة ومرتبة وفق حروف
الهجاء، استوعب هذا العمل ١٥ كتابا من
مصنفات هذا الشيخ الجليل طاب ثراه.
منهج الكتاب هو اعتماد صدر الحديث
بمفرداته أساسا في الترتيب الألفبائي، وفق
حاله وبحروفه جميعا، إضافة إلى قواعد
أخرى تم توضيحها في المقدمة، التي
اشتملت كذلك على عرض بأسماء طائفة
من الفهارس القرآنية وفق النظام اللفظي
والنظام الموضوعي، وعرض لما أنجز من

أعمال في فهرسة الأحاديث الشريفة.
كما اشتمل الكتاب - في آخره - على ملحق بأسماء رواة الحديث الواحد عن المعصوم بلا واسطة، مرتبة وفق الإشارة إلى رقم الجزء والصفحة والحديث في مؤلفات الشيخ الصدوق، وملاحق تضمنت خلاصات إحصائية للأحاديث الأصلية في هذا الفهرس تتعلق بعدد الأحاديث، وعدد ما روي عن كل معصوم، وما رواه كل راو مباشرة أو رفعه أو أرسله، إضافة إلى مسانيد المعصومين (عليهم السلام)، ومسانيد الرواة.
سبق أن أصدر مجمع البحوث الإسلامية التابع للآستانة الرضوية المقدسة في مشهد فهارس أحاديث هذه الكتب مستقلة سنة ١٤٠٨ ه، عدا كتابي المقنع والهداية، إذ صدرا - في مجلد واحد - عام ١٤٠٩ ه، وتصدر الآن مجتمعة ومرتبة في مجلد واحد.
نشر: مجمع البحوث الإسلامية - مشهد / ١٤١٨ ه.
* معجم فقه الجواهر، ج ١ - ٣.
إعداد: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي طبقا لمذهب أهل البيت (عليهم السلام).
معجم فقهي مستخلص من الموسوعة الفقهية الكاملة جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام للمحقق الشيخ محمد حسن النجفي، المتوفى سنة ١٢٦٦ ه، الشاملة لأبواب وكتب الفقه، الجامعة لأمهات المسائل وفروعها، التي تعد من أجود الشروح وأغناها لكتاب شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام للمحقق الحلي، الشيخ نجم الدين جعفر بن الحسن الهذلي (٦٠٢ - ٦٧٦ ه).

اشتملت مقدمة المعجم على: بيان أسباب اختيار هذا الكتاب، توضيح طريقة المراجعة، وطريقة ترقيم المسائل وأرقام العزو ورموز الإحالة في المعجم، إضافة إلى شرح منهجه الذي تضمن: استخراج المصطلحات الفقهية وترتيبها وفق حروف الهجاء، ربط كل مصطلح بما يتعلق به من مسائل وبغيره من مصطلحات، تلخيص تعريفات المصطلحات وفرضيات المسائل والآراء والاتجاهات الفقهية في كل مسألة، توزيع الخلاصات على المصطلحات المرتبطة بها لضمان عدم تكرارها، تصنيف مسائل كل مصطلح وترتيبها ضمن محاور وعناوين كلية، عزو خلاصات المسائل الموزعة على المصطلحات إلى مواقعها في الكتاب بذكر رقم الجزء والصفحة حسب طبعته الحروفية الأولى – المطبوعة في النجف والتي نشرتها دار

الكتب الإسلامية في طهران – وكذلك عزو عناوين المسائل المحالة من مصطلح إلى آخر إلى مواقعها في المعجم.
تضمن المعجم جداول بمختصرات أسماء الفقهاء والكتب الواردة في الكتاب.
شملت الأجزاء الثلاثة حروف أ – ص.
نشر: الغدير – بيروت / ١٤١٧ ه.
* علوم القرآن عند المفسرين، ج ١ – ٣.
تأليف: مركز الثقافة والمعارف القرآنية.
جمع وترتيب لما تم انتخابه من أقوال مفسري القرآن من مختلف المذاهب الإسلامية، الواردة في مقدمة مصنفاتهم التفسيرية – عدا الميزان إذ كانت في المتن – الخاصة بمباحث علوم القرآن الكريم، العلوم التي تشمل ما يخص القرآن من مباحث – تسبق وتمهد لتفسيره عادة – باستثناء معانيه وتفسير آياته، والتي لا غنى للمفسر عن الإحاطة بها ومعرفة القدر الكافي منها.
أعدت هذه المجموعة، التي استقصت زهاء ٥٥ كتابا، لتسهيل الاطلاع على نظريات المفكرين والمفسرين في جميع مباحث علوم القرآن، ووضعها في متناول الباحثين والمحققين بشكل ميسر، ولتقديم صورة واضحة عن سير تحول هذه المباحث وكيفية تطورها منذ عصر صدر الإسلام، إذ أن عرض مطالب أي موضوع يكون حسب تاريخ وفاة المصنف.
اشتملت أجزاء الكتاب على مباحث:
كليات عن القرآن الكريم، مراحل وأسرار نزوله، جمعه وترتيب سوره وآياته، سلامته من التحريف، ثم القراءات والقراء المشهورين، حديث الأحرف السبعة،

تلاوة القرآن وتعليمه وحفظه، إعجازه، الناسخ والمنسوخ، ثم المحكم والمتشابه، والتفسير والمفسرون.
نشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي - قم / ١٤١٦ و ١٤١٧ ه.

* طهارة الكتابي.
تأليف: الشيخ محمد مهدي التسخيري.
بحث فقهي استدلالي يتناول جوانب مسألة مهمة، هي حكم طهارة أو نجاسة أهل الكتاب، يعتمد آراء وأقوال الأعلام من فقهاء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، ومناقشة وإعادة قراءة الأدلة الخاصة بالمسألة ومحاكمتها في ضوء زمن صدورها.
يشتمل البحث على التحقيق في معنى النجاسة وأقسامها، وفي معنى الكافر وأسباب الكفر، ثم استعراض أدلة القائلين

بنجاسة مطلق الكافر، والمشركين، وأهل
الكتاب، وأدلة القائلين بطهارة أهل الكتاب
بوجه خاص، وأخيرا بيان حال الرواة
المذكورين في أسانيد الروايات الواردة في
البحث، بالاعتماد على الأصول الرجالية
المعروفة، وخاتمة البحث تضمنت ذكر
الأسانيد الكاملة لهذه الروايات.
نشر: دار الحق - بيروت / ١٤١٨ ه.
* فاطمة، صوت الحق الإلهي.
تأليف: محسن المعلم.
كتاب يشتمل على شرح لخطبتي بضعة
النبي المختار (صلى الله عليه وآله) الزهراء (عليها السلام)، وتوضيح
لمعانيها العميقة، وعرض لأحداث
وخطوب تلك الفترة الحرجة في صدر
تاريخ المسلمين، والمآسي التي مرت
على الزهراء (عليها السلام)، ودعتها لإلقاء خطبتها
الأولى ثم الثانية.
الأولى كانت في المسجد النبوي في
المدينة بعد وفاة الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله)،
بعشرة أيام تقريبا، طالبت فيها الخليفة
الأول بحقوقها التي غصبها في فدك،
وسهم ذوي القربى، وميراثها من أبيها
المصطفى (صلى الله عليه وآله)، مستدلة بالآيات القرآنية
الكريمة التي تثبت حقها في ذلك.
فيما كانت الثانية عندما دخلت عليها
نساء المهاجرين والأنصار يعدنها في
مرضها الذي توفيت فيه، بعد إيراد كلامها
(عليها السلام) مع بعلها الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) إثر
رجوعها من المسجد وإلقاء خطبتها
الأولى.
نشر: دار الهادي - بيروت / ١٤١٨ ه.
* المعجم المجمعي، ج ١ - ٣.
تأليف: عبد الحسين محمد علي

البقال.
معجم لغوي، وضع لتيسير فهم ألفاظ اللغة العربية، واستيعاب معانيها، يشتمل على مادة لغوية مرتبة حسب الحروف الهجائية جامعا لمواد وهيئات كل حرف ضمن عنوان " الجامعة " لذلك الحرف.
يعتمد – كأساس – التعامل مع المكتوب حسب ما ينطق به، وجعل كل صوت لغوي ينطق به ممثلا بحرف مخصص له، ويستفيد بدرجات متفاوتة مما سبقه من المتون اللغوية، خصوصا المعجم الوسيط إذ هو مركز الثقل فيه.
منهج المعجم يتضمن: إبراز صفة الكيانية لكل حرف من خلال مجموعة العناوين الشاملة لأبعاده، جعل الأساس في توزيع المشتقات هو اعتماد أفعالها الماضية بصرف النظر عن كونها صحيحة

أو معتلة، تثليث أجنحة المعتل ما أمكن
ذلك، توحيد كل ثلاثي ضمن جذره
الأساس الذي هو نقطة الانطلاق فيه،
وأخيرا جمع المضاعفات عند أصولها
وبحسب ما تلفظ تلك الأصول وما لها من
موقعية في التسلسل الألفبائي.
ضم الجزء الأول الحروف من أ – ح،
والثاني من ح – ش، والثالث من ص – ل.
نشر: مؤسسة الطباعة والنشر التابعة
لجامعة طهران – طهران / ١٤١٦ ه.
* عدالة الصحابة.
تأليف: الشيخ محمد آصف المحسني.
بحث في ١٥ فصلا، مخصص لمناقشة
الرأي القائل بعدالة صحابة الرسول (صلى الله عليه وآله)
وأنهم ثقات كلهم ولا يجوز الجرح في
حق أي شخص منهم.
يثبت البحث بطلان هذا الرأي في
ضوء آيات القرآن الكريم وأحاديث السنة
النبوية المطهرة – المثبتة في الصحاح
والمسانيد – ووقائع التاريخ، كما يثبت من
خلالها أن الصحابة – كغيرهم من الناس –
على درجات مختلفة متفاوتة من الإيمان
والعمل، وأن فيهم المنافقين وضعفاء
الإيمان والمؤلفة قلوبهم والمرتدين
والمنحرفين وطلاب الجاه والسلطة، لذلك
ليس هناك ما يدعو الشيعة إلى تكفير
الصحابة قاطبة كما يدعى عليهم، بل الرأي
عندهم أن لا أفراط ولا تفريط بحق
الصحابة ولا بد من التحقيق في حال كل
صحابي لاستبيان وثاقته أو ضعفه وبالتالي
اعتبار روايته أو عدمها.
صدر الكتاب في إسلام آباد – مع
كتاب المؤلف بحوث في علم الرجال – سنة

١٤١٧ هـ.
* الرجعة، أو العودة إلى الحياة بعد الموت.
إصدار: مركز الرسالة.
دراسة في ستة فصول، لإحدى مسائل الاعتقاد التي تعد من ضروريات مذهب الإمامية، ويعد الاعتقاد بها من مظاهر الإيمان بالقدرة الإلهية المطلقة، ملخصها أن الخالق جل وعلا يعيد في آخر الزمان وقبل يوم القيامة طائفة من الأموات إلى الدنيا في صورهم التي كانوا عليها، ممن محضوا الإيمان محضا وعلت درجتهم فيه، أو ممن محضوا الكفر محضا وبلغوا الغاية في الفساد والطغيان، فينتصر لأهل الحق من أهل الباطل.
اشتملت على: تعريف الرجعة، إمكان وقوعها، الأدلة القوية لإثبات صحة الاعتقاد

بها في ضوء الآيات القرآنية والروايات
الشريفة، أحكامها وحكم منكريها والهدف
منها، الرجعة وإحياء الموتى عند أبناء
العامة وموقفهم منها، بعض المناظرات
والاحتجاجات الواردة عن الأئمة (عليهم السلام)
وأعلام الطائفة للدفاع عن عقيدة الرجعة،
إجابة وتصحيحا وشرحا لشبهات وآراء
ومفاهيم متعلقة بها، وأخيرا الجواب على
شبهات وإشكالات آثارها منكري الرجعة.
صدر ضمن: سلسلة المعارف
الإسلامية برقم (١٢).
نشر: مركز الرسالة - قم / ١٤١٨ ه.

* زينب والظالمون.
تأليف: محسن المعلم.
كتاب مرتب في دروس: يستعرض
باختصار جملة من المواقف البطولية
الرائعة وشؤون الحياة لعقيلة بني هاشم
الحوراء زينب سلام الله عليها، في أحداث
كربلاء ووقائع الطف الخالدة، وما سبقها
وما تلاها من أحداث، وعند مسير سبايا
آل محمد (صلى الله عليه وآله) إلى الكوفة ثم إلى الشام.
ويتناول خطبها (عليها السلام) في الكوفة والشام
ومواجهتها لابن زياد ويزيد في مجلسيهما،
مع شرح موجز لكلماتها وعباراتها،
وتوضيح لمعاني المضامين التي اشتملت عليها.
نشر: دار الهادي - بيروت / ١٤١٨ ه.

* عقائد الشيعة وأهل السنة في أصول
الدين.
تأليف: السيد علاء الدين أمير محمد
القزويني.
كتاب يعرض عقائد المسلمين في
أصول الدين ويقارن بين ما تؤمن به
الشيعة الإمامية وما يؤمن به أبناء العامة

من اعتقادات في وجوب النظر واكتساب
المعرفة، توحيد الله ورؤيته سبحانه وتعالى
وصفاته، وعدله عز وجل، نبوة الأنبياء
وعصمتهم (عليهم السلام)، الإمامة والخلافة العامة
لكل من ينوب عن الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم)
باختيار ونص من الله سبحانه وبتعيين
منه (صلى الله عليه وآله وسلم) بأمر العزيز الحكيم.
اعتمد الكتاب نصوصا وردت في كتب
الفريقين الخاصة بالموضوع.
صدر في قم سنة ١٩٩٦ م.
* ما رواه الحواريون ج ٤.
تأليف: كاظم جعفر المصباح.
كتاب جامع للروايات والأحاديث
الواردة عن طريق حواريي الإمامين الباقر
والصادق (عليهما السلام) المقربين منهما، الذين

وردت في مدحهم وتوثيقهم عدة أحاديث
وروايات بينت اعتماد الإمامين (عليهما السلام) عليهم
في إيصال أحاديثهم وأفكارهم إلى الناس
دون زيف أو تشويه، والذين نقلوا عنهما
– بدون واسطة – أكثر الأحاديث المعتمدة
من قبل فقهاء المسلمين في استنباط
الأحكام الشرعية.
اشتمل الكتاب على قسمين: ترجمة
حياة هذه الصفوة، وتدوين كل الأحاديث
المروية عنها في شتى أبواب الفقه
والمعارف الإسلامية.
صدرت الأجزاء السابقة بعنوان مسند
محمد بن مسلم الثقفي، مشتملة على
مروياته في أبواب العبادات والمعاملات
والعقائد.
وصدر هذا الجزء بعنوان مسند زرارة
ابن أعين، لاشتماله على ما رواه هذا
الحواري الجليل، في أبواب العبادات.
نشر: منشورات استقلال – قم /
١٤١٨ ه.
* الإمامة والحكم في الإسلام.
تأليف: الشيخ محمد حسين الأنصاري.
بحث في مسألة عقائدية مهمة، في
قسمين: الحكومة والإمامة، يشتمل الأول
على مناقشة وتحليل الأطروحتين المتبناة
في المسألة، وهل أن الإمامة بتعيين من
صاحب السلطة المطلقة الباري عز وجل،
أم متروكة للأمة فهي التي تختار، فيما
يشتمل الثاني على: ما يدل – من القرآن
والسنة المطهرة – على أن الإمامة من
أصول الدين وليست من فروعه، كيفية
تعيين الإمام ووجوب عصمته، ودفع
بعض التوهمات الواردة في كتاب نظرية

الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية.
يبين البحث عدم التوافق بين أطروحة
اختيار الأمة للإمام وبين ما ورد من آيات
كريمة وأوامر نبوية شريفة، بعد أن بين
بطلان وضعف أدلتها وركائزها: الإجماع،
الشورى، البيعة، واتفاق أهل الحل والعقد،
كما يبين متانة أدلة الأطروحة الثانية التي
تنص على أن الإمامة لا تثبت إلا بالتعيين،
وأن الله سبحانه وتعالى قد أمر رسوله
الأمين (صلى الله عليه وآله وسلم) بتعيين الخليفة والإمام بعده،
وأنه (صلى الله عليه وآله) لم يخالف أوامره عز وجل قط،
ويوضح كذلك أضرار وإشكالات عدم
التعيين، ودواعي التعيين وضرورته.
نشر: مكتبة النجاح - طهران / ١٤١٨ ه.
* دور العقيدة في بناء الإنسان.
إصدار: مركز الرسالة.
بحث يتناول دور العقيدة الإسلامية في

بناء الإنسان الفكري والاجتماعي والنفسي والأخلاقي، وانعكاساتها على أخلاق المسلمين وسلوكهم، بما يضمن تحقق حاجات الفرد بكرامته وشخصيته ليكون صالحا لمجتمعه الإسلامي ولأمته، إذ إن العقيدة الإسلامية نظام متكامل للحياة البشرية، وصالح - بمعطياته الحضارية - لجميع العصور.

مع تسليط الضوء على الدور الكبير الذي قامت به مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) من أجل صيانة العقيدة الإسلامية الصحيحة من الانحراف والضياع.

يعتمد البحث التحليل الفكري الواضح والعرض العلمي المبسط، متبعا المنهج النقلي باعتماد المصادر والمراجع التراثية.

يشتمل على: دور العقيدة في تحرير وبناء فكر الإنسان، إثارة الشعور الاجتماعي، تغيير نظم الروابط الاجتماعية، الحث على التعاون والتعارف، تغيير العادات والتقاليد الجاهلية، طمأنينة النفس وتحريرها ومعرفتها والسيطرة عليها، وأخيرا أساليب العقيدة في بناء الإنسان أخلاقيا.

صدر ضمن: سلسلة المعارف الإسلامية برقم (١١).

نشر: مركز الرسالة - قم / ١٤١٨ ه.

* أسئلة الناس وأجوبة الباقر (عليه السلام).

تأليف: الشيخ أحمد القاضي الزاهدي الگلپايگاني.

استقصاء وجمع لما ورد عن الإمام الباقر، محمد بن علي بن الحسين (عليهم السلام) (ت ١١٤ ه) من مرويات وأخبار في شتى العلوم والمعارف، والتي جاءت

كردود وأجوبة لاستفسارات وأسئلة
وجهت إليه (عليه السلام).
تم ترتيب الروايات في عشرة فصول
لمواضيع: التوحيد، العدل، النبوة، الإمامة،
المعاد، القرآن، الأخلاق الإسلامية، العبادة
والفرائض، الطب والصحة والمتفرقات.
نشر: مؤسسة السيدة المعصومة (عليها السلام) -
قم / ١٤١٨ ه.

* دراسات في علم الأصول، ج ١.
تأليف: الشيخ أسد الله بيات الزنجاني.
مجموعة محاضرات في علم الأصول،
ألقيت على طلاب المرحلة العالية في
الحوزة العلمية - البحث الخارج - في
مدينة قم.
تضمن هذا الجزء عدة أبحاث أصولية،
منها: في بيان موضوعات العلوم، تقسيم
العلوم إلى الحقيقية والاعتبارية، تعريف

علم الأصول، الوضع وتعريفه وتقسيماته، علائم الحقيقة والمجاز، تعارض الأحوال، البحث في ألفاظ المعاملات... وغيرها.
صدر مؤخرا في قم.
* فهرس تراث أهل البيت (عليهم السلام)، ج ١.
تأليف: السيد محمد حسين الحسيني الجلالي.
كتاب يشتمل على ذكر عناوين الكتب والآثار من المطبوعات والمخطوطات التي تحتويها مكتبة المؤلف، أو ما وقف عليه بنفسه، مرتبة هجائيا، مع ترجمة لأصحاب الآثار حسب تواريخ وفياتهم.
تضمن هذا الجزء المقدمة التي اشتملت على التعريف بكتب الفهارس والأثبات، وخزائن الكتب القديمة والمكتبات العامة الحديثة، والفهارس العامة للمخطوطات.
كذلك ذكر آثار القرن الأول الهجري من الخطب والأدعية والأشعار والعهود، المأثورة عن الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته الأطهار، وأصحابه الأخيار.
نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت / ١٤١٨ ه.
* * *